

حالة سكان قطر 2021

أربعة أعوام على انطلاق السياسة السكانية الثانية
لدولة قطر (2017-2022)

أكتوبر 2021

الفهرس	
الصفحة	العنوان
4	تقديم
5	تمهيد
7	الجداول والأشكال
7	أولاً) الجداول
8	ثانياً) الأشكال
9	المحور الأول: السكان والقوى العاملة
10	أولاً) نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال السكان والقوى العاملة
10	1- النتائج التفصيلية للمتابعة
16	2- الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة
17	ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)
17	1. أهم الإنجازات
22	2. أهم التحديات
24	المحور الثاني: النمو الحضري والإسكان والبيئة
25	أولاً) نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة
25	1. النتائج التفصيلية للمتابعة
32	2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة
33	ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)
33	1. أهم الإنجازات
39	2. أهم التحديات
40	المحور الثالث: التعليم والتدريب والشباب
41	أولاً) نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال التعليم والتدريب والشباب
41	1. النتائج التفصيلية للمتابعة
48	2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة
49	ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)
49	1. أهم الإنجازات
53	2. أهم التحديات

الصفحة	العنوان
55	المحور الرابع: الصحة العامة والصحة الإنجابية
56	أولاً) نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية
56	1. النتائج التفصيلية للمتابعة
62	2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة
63	ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)
63	1. أهم الإنجازات
67	2. أهم التحديات
69	المحور الخامس: المرأة والطفولة
70	أولاً) نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال المرأة والطفولة
70	1. النتائج التفصيلية للمتابعة
75	2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة
76	ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)
76	1. أهم الإنجازات
80	2. أهم التحديات
82	المحور السادس: كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة
83	أولاً) نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة
83	1. النتائج التفصيلية للمتابعة
90	2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة
91	ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)
91	1. أهم الإنجازات
95	2. أهم التحديات
96	الخاتمة: التقييم العام والتوجهات المستقبلية والتوصيات
96	أولاً) التقييم العام
99	ثانياً) التوجهات المستقبلية
100	ثالثاً) التوصيات

تنفيذاً لخطة عملها السنوية، أنجزت اللجنة الدائمة للسكان هذا التقرير الوطني الجديد الذي يسعدني تقديمه للقارئ الكريم لاطلاعه على حالة سكان قطر 2021 من حيث التقدم المحرز في تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022)، والمعوقات التي تحول دون التطبيق الفعال لبعض الإجراءات المعتمدة في هذه السياسة.

فبعد مراجعة مستفيضة وتقييم معمق وشامل للمرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، تبين أن إنجازات هامة قد تحققت في معظم المحاور التي شملتها عملية المتابعة السالفة الذكر، وأن مستوى التقدم في تحقق الأهداف المعتمدة في هذه المرحلة كبير في بعض هذه المحاور، وكبير إلى حد ما في بعضها الآخر.

وارتباطاً بما سبق، لا بد من التنويه إلى أن بعض الإجراءات المرتبطة بأهداف السياسة السكانية يمكن تنفيذها خلال فترة زمنية محددة، كأصدار التشريعات أو القوانين أو وضع البرامج والخطط أو غيرها من الإجراءات، بينما يتطلب بعضها الآخر تغيرات جوهرية في البنية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، الأمر الذي يحتاج إلى فترة زمنية أطول نسبياً كي تنفذ.

وختاماً: لا يفوتني بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر والامتنان لمجموعات العمل التي تتابع تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، وللجهات المعنية بتنفيذ هذه السياسة على تعاونها المثمر مع هذه المجموعات، ولكل من ساهم في إنجاز هذا التقرير، ولاسيما المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان الذي بذل جهوداً كبيرة في عملية الإشراف على مجموعات العمل، ومتابعة عملها، وإعداد هذا التقرير.

د. صالح بن محمد النائب

رئيس جهاز التخطيط والإحصاء

رئيس اللجنة الدائمة للسكان

للسنة الثانية على التوالي يتزامن إعداد هذا التقرير السنوي عن حالة سكان قطر مع استمرار تفشي وباء كورونا (كوفيد-19)، حيث، ورغم كل الصعوبات والمخاطر ذات الصلة الناتجة عنه، تمكنت مجموعات العمل الست المؤلفة من 49 عضواً يمثلون مختلف الجهات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة، من جمع البيانات المطلوبة من الجهات المعنية بتطبيق برنامج عمل المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020-2021) من مراحل تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022)، والتي تم إدراجها في هذا التقرير مشفوعة بصورة إحصائية عامة تلخص أهم الإنجازات التنموية المتحققة والتحديات القائمة.

وفي هذا الشأن، تم الاعتماد على منهجية متكاملة بدءاً من أداة جمع البيانات المتعلقة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل المرحلة الرابعة من مراحل تطبيق السياسة السكانية، مروراً بأسلوب وطريقة تحليل نتائج المتابعة والبيانات الإحصائية ذات الصلة بهذه النتائج، وصولاً إلى قياس التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات والأهداف المعتمدة في هذه المرحلة. ولضيق المساحة هنا، سيتم الاكتفاء بعرض مختصر لهذه المنهجية على النحو التالي:

- أداة جمع البيانات: تم إعداد استبيان يتضمن مؤشرات المتابعة النوعية والكمية لرصد واقع مختلف إجراءات السياسة السكانية.

- أسلوب وطريقة التحليل: بالنسبة لبيانات المتابعة، ولا سيما البيانات النوعية، فقد تم الاعتماد على أسلوب منهجي واحد في التعامل معها، والمتمثل بفحص مدى تعبيرها عن مضمون المؤشر، ثم الحكم عليها فيما إذا كان الإجراء ذو الصلة بها قد نفذ كلياً أم جزئياً، أم أنه لا يزال في مرحلة التشريع أو التخطيط، أم أنه لم ينفذ بتاتاً. أما بالنسبة للبيانات الإحصائية المعروضة في جداول وأشكال بيانية مكملّة لنتائج المتابعة، فقد تم اللجوء إلى وصفها وتحليلها عبر سلاسل زمنية تارة ومقاطع عرضية تارة أخرى.

- قياس التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات والأهداف المعتمدة في المرحلة الرابعة: تم تصميم جدولين لهذا الغرض، الأول يقيس نسبة الإنجاز المتحققة في كل محور من محاور السياسة السكانية اعتماداً على عدد الإجراءات المنفذة كلياً أو جزئياً من مجموع الإجراءات المعتمدة ومدى التقدم في تحقيق الأهداف الخاصة بكل محور. أما الجدول الثاني، فإنه يقيس بالنسبة المئوية مستوى التقدم في تنفيذ الإجراءات وتحقق الأهداف الخاصة بالمرحلة الرابعة ككل.

أما بالنسبة لأولويات المرحلة الخامسة (نوفمبر 2021-أكتوبر 2022)، وهي المرحلة الأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022)، فإنه لن يتم تخصيص فقرة خاصة بذلك في كل محور من محاور السياسة السكانية الستة، كما كان الحال بالنسبة للتقارير السابقة، بل سيُكتفى بهذه الأسطر للتأكيد على أن هذه المرحلة ستشهد تطبيق الاستبانات ذاتها التي طبقت في المرحلة الأولى (نوفمبر 2017-أكتوبر 2018) من مراحل المتابعة، وذلك للأسباب التالية:

- جمع البيانات حول آخر مستجدات الواقع السكاني لمعرفة التغيرات الديموغرافية التي حصلت بعد خمس سنوات من تطبيق السياسة السكانية،
 - الاستفادة من البيانات التي يتم جمعها، ليس فقط من أجل معرفة التغيرات الديموغرافية الحاصلة، بل أيضاً من أجل تقييم السياسة السكانية الثانية، وذلك من خلال استخدامها كـ "بارامتر" parameter لقياس مدى التقدم في تحقيق أهداف هذه السياسة من أجل تحديد مضامين السياسة السكانية الثالثة وتوجيه دفة إعدادها بشكل سليم.
- وقد تم تأطير كل ما سبق ذكره في ستة فصول يتضمنها هذا التقرير، إضافة إلى التقديم والتمهيد والخاتمة. ويتناول كل فصل من هذه الفصول محوراً من محاور السياسة السكانية التي يتم في كل منها عرض نتائج المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، إضافة إلى الصورة الإحصائية العامة التي تبين أهم الإنجازات التنموية المتحققة والتحديات القائمة.

الجداول والأشكال

أولاً) الجداول

الجدول (1): ملخص نتائج المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) في مجال السكان والقوى العاملة ونسبة الإنجاز

الجدول (2): دليل التنمية البشرية وعناصره لعام 2019

الجدول (3): بعض مؤشرات الأمن البشري بحسب جهة التصنيف والمرتبة والسنة

الجدول (4): ملخص نتائج المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة ونسبة الإنجاز

الجدول (5): بعض مؤشرات التقدم في البنية الرقمية في دولة قطر على الصعيد الدولي

الجدول (6): ملخص نتائج المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) في مجال التعليم والتدريب والشباب ونسبة الإنجاز

الجدول (7): مؤشرات المقارنة الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، 2018

الجدول (8): ملخص نتائج المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية ونسبة الإنجاز

الجدول (9): المرافق الصحية في قطر بحسب السنوات

الجدول (10): مؤشرات القوى العاملة الصحية (المعدلات لكل 1000 من السكان) خلال الأعوام 2015-2019

الجدول (11): ملخص نتائج المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) في مجال المرأة والطفولة ونسبة الإنجاز

الجدول (12): أعداد القطريين ونسبة التغير في المستوى التعليمي بين عامي 2010 و2020

الجدول (13): أعداد القطريين بعمر 15 سنة فأكثر ونسبة التغير في بعض المؤشرات (المستغلات/ المتعطلات/ ربات المنازل) بين عامي 2010 و2020

الجدول (14) أوجه دعم الأطفال وحمايتهم حسب مجال الخدمة والجنسية والنوع لعام 2020

الجدول (15): المتعطلون القطريون حسب النوع لعام 2020

الجدول (16): ملخص نتائج المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) في مجال كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة ونسبة الإنجاز

الجدول (17): المسنونون المستفيدون من الخدمات المقدمة من مركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان) حسب نوع الخدمة والجنسية والنوع لعام 2020

الجدول (18): المشتغلون في مراكز ذوي الإعاقة حسب الجنسية والنوع والمهنة لعام 2019

الجدول (19): نتائج متابعة تطبيق إجراءات المرحلة الرابعة بحسب المحور

ثانياً الأشكال

- الشكل (1): الفئات العمرية الموسعة لسكان الدولة بحسب سنوات التعداد (1986 و2004 و2020)
- الشكل (2): معدل المشاركة في قوة العمل بحسب الجنس والسنوات
- الشكل (3): معدل البطالة بحسب الجنس والسنوات
- الشكل (4): نسبة الإعاقة العمرية بحسب سنوات التعداد (1986 و2004 و2020)
- الشكل (5): عدد ضحايا القتل العمد لكل 100.000 نسمة حسب الجنس للأعوام (2016-2019)
- الشكل (6): متوسط العمر عند الزواج الأول لدى القطريين حسب الجنس خلال الفترة (2016-2019)
- الشكل (7): متوسط عمر المرأة في قطر عند الإنجاب بحسب السنوات
- الشكل (8): نسبة السكان في قطر الذين يستخدمون الانترنت حسب الجنس والسنة
- الشكل (9): الاشتراك في الانترنت السلبي ذي النطاق العريض لكل ١٠٠ من السكان حسب السنوات
- الشكل (10): المباني حسب حالة المبنى والبلدية في تعدادي (2010 و2020)
- الشكل (11): التوزيع النسبي للوحدات السكانية حسب نوع الوحدة السكنية في تعدادي 2010 و2020
- الشكل (12): ترتيب بعض الدول العربية وفق الركنة الثالثة لمؤشر GEMS (الوصول إلى الجمهور)
- الشكل (13): أعداد المتدربين في المراكز الحكومية والمختلطة والخاصة حسب الجنسية للأعوام (2015 و2016 و2019)
- الشكل (14): معدل البطالة للشباب (15-24 سنة) حسب النوع خلال الفترة الزمنية (2015-2020)
- الشكل البياني (15): عدد وفيات (كوفيد-19) في بلدان الخليج العربية حتى تاريخ 12-10-2021
- الشكل (16): معدل وفيات الأمهات القطريات لكل 100.000 مولود حي وعدد حالات الوفاة خلال الفترة (2008-2019)
- الشكل (17): معدل الإصابة لكل 10000 نسمة من بعض الأمراض السارية المستهدفة عالمياً حسب السنوات
- الشكل (18): نسبة المقترعين إلى إجمالي الناخبين في انتخابات المجلس البلدي المركزي خلال دوراته الأربع للفترة (2007-2019) حسب الجنس
- الشكل (19): معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال بعمر (1-4) سنوات لكل 1000 مولود حي لعامي 2010 و2019
- الشكل (20): تطور أعداد حضانات ورياض الأطفال والمدارس الابتدائية بين السنوات الدراسية 2014/2015 و2019/2020
- الشكل (21): المسنونون النشيطون اقتصادياً (بعمر 65 سنة فأكثر) بحسب الجنسية لعام 2010 و2020

المحور الأول

السكان والقوى العاملة

أولاً) نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال السكان والقوى العاملة

1. النتائج التفصيلية للمتابعة

الهدف 1: زيادة عدد المواطنين					
إجراء 1: الإسراع في استصدار التشريع الخاص بصندوق الزواج					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التشريع	مخطط كلي
المؤشر المستهدف					
وجود توجه للإسراع في استصدار التشريع المذكور					
قامت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً) بتشكيل لجنة مشتركة لدراسة إمكانية استصدار تشريع خاص بصندوق الزواج. وفي ختام أعمال هذه اللجنة، وافقت على ما ورد في مذكرة الوزارة بخصوص هذه التوصية، والتي تفيد بأنه لا داعي لإنشاء الصندوق في الوقت الحالي مع الاحتفاظ بالامتيازات الحالية التي تقدم للشباب المقبلين على الزواج وتطويرها.					
إجراء 2: إيجاد برامج متكاملة لتشجيع القطريين على الزواج والإنجاب					
وجود توجه لاستحداث برنامج يقدم منح مالية للمواليد الجدد حتى سن البلوغ (18 سنة)					
اتفق أعضاء اللجنة التي شكلت لدراسة إمكانية استصدار تشريع خاص بصندوق الزواج على أن تقوم وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً)، كونها جهة الاختصاص، باتخاذ مجموعة من السياسات والبرامج والإجراءات لتنفيذ هذه التوصية وتحديد آلية لتخصيص منح مالية للمواليد الجدد، وذلك لتحقيق الهدف المنشود في السياسة السكانية.					
وجود توجه لتفعيل العمل عن بعد لمدة عام كامل للموظفة من تاريخ انتهاء إجازة الوضع					
تنص المادة رقم (11) من قانون الموارد البشرية المدنية رقم (15) لسنة 2016 على أنه "يجوز للجهة الحكومية شغل بعض الوظائف بنظام الدوام الجزئي وفقاً للشروط والضوابط التي يصدر بها قرار من مجلس الوزراء". وعليه، بدأت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً) في إعداد لوائح تنفيذ العمل الجزئي والعمل عن بعد طبقاً للفتنة والمسمى الوظيفي، وبما يتناسب مع طبيعة العمل، ووفقاً للمصلحة العامة، وبما لا يخل بأداء وإنتاجية جهة العمل.					
وجود برامج تثقيفية توعوية للمقبلين على الزواج					
- بحسب مركز الاستشارات العائلية (وفاق) تم تنفيذ عدد من البرامج التثقيفية التوعوية للمقبلين على الزواج، مثل: – برنامج المقبلين على الزواج - الموسم رقم (30) الذي نفذ في الفترة من 19-23 يوليو 2020م، والموسم رقم (31) الذي نفذ في الفترة من 11-15 أكتوبر 2020م. – جلسة حوارية بعنوان (زواج ذوي الإعاقة بين الواقع والمأمول) لفئة المكفوفين، تم تنفيذها بتاريخ 21 أكتوبر 2020م. - تناولت المؤسسة القطرية للإعلام المواضيع المتعلقة بتشجيع القطريين على الزواج والإنجاب في عدة تغطيات إعلامية تم بثها عبر إذاعة قطر، مثل: – مؤتمر معهد الدوحة الدولي للأسرة: الزواج: التأسيس ومقومات الاستمرار – مناظرات قطر: ندوة حوارية حول آراء الشباب بالزواج وتحدياته – مجلس الشورى: توصيات شملت تشجيع الأبناء على الزواج ما يتطلب حواراً مجتمعياً لحل معوقات الزواج، وأهمها توفير السكن، ومحاربة غلاء المهور، وتقليل تكلفة الزواج. - لدى تلفزيون قطر برامج تثقيفية توعوية للمقبلين على الزواج، مثل: برامج الأسرة، وبرامج الطفل، والبرامج المجتمعية الأخرى، بالإضافة إلى التغطيات التلفزيونية الخاصة لمثل هذه المواضيع بين وقت وآخر.					

إجراء 3: القيام بحملات توعية للأسرة القطرية بهدف الحد من ظاهرة تأخر سن الزواج

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	منفذ جزئياً	منفذ كلياً
وجود خطط توعية تثقيفية واضحة لمؤسسات الدولة المعنية تهدف إلى أهمية خفض المهور ونفقات الزواج					
توفر دراسات علمية حول ظاهرة تأخر سن الزواج وأثارها السلبية على الفرد والمجتمع للاسترشاد بها في حملات التوعية المذكورة					

إجراء 4: تعزيز تماسك الأسرة القطرية والحد من ظاهرة الطلاق ومعالجة أثارها

وجود برامج تثقيفية توعية للحفاظ على تماسك الأسرة					

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي											
	موجود، وهو:	مخطط	قيد التنفيذ	قيد الشروع	منفذ جازياً							
البيان	موجود	مخطط	قيد التنفيذ	قيد الشروع	منفذ جازياً							
المؤشر المستهدف	يقدم صندوق البحث العلمي مبادرتين لدعم البحث العلمي، وهما:											
	• مبادرة البرامج البحثية:											
المؤشر المستهدف	توفر برنامج وطني لدعم البحث العلمي للمتخصصين باقتصاد المعرفة وحماية إنتاجهم الفكري وتشجيعهم على الابتكار والاختراع											
المؤشر المستهدف	• بحسب وزارة التجارة والصناعة بلغ عدد براءات الاختراع المسجلة للسنوات الثلاث الماضية على النحو التالي:											
	<table><tr><th>العام</th><th>العدد</th></tr><tr><td>2018</td><td>583</td></tr><tr><td>2019</td><td>690</td></tr><tr><td>2020</td><td>694</td></tr></table>					العام	العدد	2018	583	2019	690	2020
العام	العدد											
2018	583											
2019	690											
2020	694											
إجراء 2: تشجيع العمليات الإنتاجية القائمة على استثمار الأفكار والمعرفة البشرية في مجالات العلوم والتقنية												
المؤشر المستهدف	وجود توجه لاستحداث برنامج وطني يعتمد على البحث والتطوير من خلال ربط مؤسسات التعليم بالمؤسسات الصناعية											
المؤشر المستهدف	وجود خطة لتطوير تشريعات وإيجاد حوافز للشركات الرقمية أو التي تطوع التقنية لخدمة القطاعات الأخرى للشركات الرقمية											

الهدف 3: الحد من استقدام العمالة

إجراء 1: التأكد من التزام جميع الشركات والمؤسسات بضوابط استقدام العمالة من حيث العدد والنوعية

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	غير موجود	مخطط	قد الشربة	مفقد
المؤشر المستهدف					
وجود تدابير وإجراءات محددة للتأكد من التزام جميع الشركات والمؤسسات بضوابط استقدام العمالة من حيث العدد والنوعية					
بحسب وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً) خضع إجراءات استقدام العمالة لضوابط وفقاً لمدى الحاجة الفعلية للشركات والمؤسسات من حيث العدد والنوعية مع مراعاة الوظائف التخصصية والماهرة.					

إجراء 2: العمل على استبقاء العمالة عالية المهارة وتدويرها وإعطاء الأولوية لاستقدامها وفقاً لحاجة سوق العمل

توفر منصة إلكترونية لتدوير العمالة الماهرة في السوق المحلي					
• توجد منصة إلكترونية تحت مظلة غرفة قطر، وبالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً) تهدف إلى:					
– ضمان استمرارية الأعمال والمشروعات في السوق المحلي ومساعدة شركات القطاع الخاص في الحصول على العمالة الماهرة، والمطلوبة من خلال تعاقدتها مع العمالة التي تم الاستغناء عنها من شركات أخرى					
– إتاحة الفرصة للشركات التي تحتاج إلى عمالة جديدة بالتعاقد مع العمالة الموجودة داخل الدولة، واختيار من ترغب بتوظيفه وفقاً للمهن المطلوبة					
وجود توجه لإعطاء الأولوية في عملية الاستقدام للعمالة عالية المهارة والماهرة ذات التخصصات المهنية التي يحتاجها سوق العمل المحلي					
• تقوم وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً) عند دراسة طلبات استقدام العمالة بمراعاة منح الموافقات للوظائف التي تتطلب استقدام عمالة ماهرة وعالية المهارة ذات التخصصات المهنية المطلوبة في سوق العمل.					

الهدف 4: التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة

إجراء 1: إجراء دراسات حول الاحتياجات الفعلية لسوق العمل

وجود قاعدة بيانات تغطي احتياجات مختلف مكونات سوق العمل من مهن تخصصية وغير تخصصية					
• أطلقت غرفة قطر بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً) منصة إلكترونية لتدوير العمالة الماهرة في السوق المحلي، حيث تتيح هذه المنصة للشركات الإعلان عن العمال أو الموظفين المُسرحين من جهة، والحصول على عمالة جديدة من جهة ثانية.					
وجود توجه لتمكين أفراد المجتمع والشركات من الحصول على العمالة الماهرة المتواجدة داخل الدولة بمختلف مجالاتها من خلال منصة إلكترونية					

إجراء 2: التشدد في تطبيق الإجراءات والتدابير الهادفة للحد من ظاهرة العمالة الهاربة

تفعيل دور وسائل الإعلام المرئي والمسموع بإعداد برامج توعوية حول الآثار السلبية المترتبة على استخدام العمالة الهاربة					
• تُخصص إذاعة وتلفزيون قطر مساحة وافية لمناقشة هذه القضية في ثنايا برامجها المجتمعية بشكل جزئي ومتقطع، حيث يتم طرح هذه القضية للتوعية بآثارها السلبية.					
وجود دراسة توضح مدى تناسب الإجراءات القانونية تجاه الشركات والأفراد بتوظيف العمالة الهاربة					
• أفادت وزارة الداخلية بأنها بصدد إجراء دراسة حول ظاهرة الشركات الوهمية والعمالة السائبة					

الهدف 5: العمل على توزيع متوازن للعاملين من مختلف الجنسيات على المهن، والحد من تركيز جنسيات معينة في بعض المهن

إجراء 1: العمل على متابعة واقع توزيع الجنسيات على المهن لخفض الاختلالات القائمة بين هذه الجنسيات في سوق العمل

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التشريع	منفذ جزئياً	
وجود توجه لتنويع الاستقدام من أسواق عمل جديدة للتقليل من الارتباط بالأسواق التقليدية ولاسيما في المهن الماهرة						• أفادت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً) في هذا الشأن بما يلي: – يتم العمل على تنويع الاستقدام من أسواق عمل جديدة، حيث بلغ عدد اتفاقيات التعاون مع الدول المعنية (41) اتفاقية مع التركيز على جذب العمالة الماهرة وتنوع مصادر العمالة في سوق العمل – يوجد توسع في الاستقدام من تركيا في ٢٠٢٠م ليشكل ثلث اجمالي التأشيرات التي تم منحها خلال السنوات الخمس الأخيرة. – هنالك دول للعمالة الجديدة، مثل: السلفادور، وكوت ديفوار، والسويد، وغانا، وموريشيوس.

2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة

تشير نتائج المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020- أكتوبر 2021) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017- 2022)، إلى وجود إنجازات مهمة في مجال السكان والقوى العاملة، تمثلت بتنفيذ العديد من الإجراءات ذات الصلة، وبتقدم ملموس في تحقيق الأهداف. فبحسب الجدول رقم (1)، بلغ عدد الإجراءات المعتمدة في المرحلة الرابعة من مراحل المتابعة (12)، نفذ منها بشكل كلي أو جزئي تسعة إجراءات، أي بنسبة (75%) من مجموع الإجراءات المعتمدة في المرحلة المذكورة. أما بالنسبة للأهداف المعتمدة، والبالغ عددها خمسة، فيلاحظ من الجدول المذكور أن الهدف الثاني والثالث والخامس متقدمون في التحقق على الهدف الأول والرابع.

الجدول (1): ملخص نتائج المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020- أكتوبر 2021) في مجال السكان والقوى العاملة ونسبة الإنجاز (*)

الهدف 1: زيادة عدد المواطنين					
نسبة الإنجاز	نتائج متابعة الإجراءات				الإجراءات
	لم ينفذ	قيد التخطيط	قيد التشريع	نفذ كلياً أو جزئياً	
60%	✓				1- الإسراع في استصدار التشريع الخاص بصندوق الزواج
	✓				2- إيجاد برامج متكاملة لتشجيع القطريين على الزواج والإنجاب
				✓	3- القيام بعمليات توعية للأسرة القطرية بهدف الحد من ظاهرة تأخر سن الزواج
				✓	4- تعزيز تماسك الأسرة القطرية والحد من ظاهرة الطلاق ومعالجة أثارها
				✓	5- الاستمرار بالعمل على تقليل نسبة الوفيات الناجمة عن الحوادث المرورية
الهدف 2: دعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة					
100%				✓	6- العمل على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري وتنميته والارتقاء بقدراته الإبداعية والابتكارية
				✓	7- تشجيع العمليات الإنتاجية القائمة على استثمار الأفكار والمعرفة البشرية في مجالات العلوم والتقنية
الهدف 3: الحد من استقدام العمالة					
100%				✓	8- التأكد من التزام جميع الشركات والمؤسسات بضوابط استقدام العمالة من حيث العدد والنوعية
				✓	9- العمل على استبقاء العمالة عالية المهارة والماهرة وتدويرها وإعطاء الأولوية لاستقدامها وفقاً لحاجة سوق العمل
الهدف 4: التخلص من العمالة الفائضة عن الحاجة					
50%				✓	10- إجراء دراسات حول الاحتياجات الفعلية لسوق العمل
		✓			11- التشدد في تطبيق الإجراءات والتدابير الهادفة للحد من ظاهرة العمالة الهاربة
الهدف 5: العمل على توزيع متوازن للعاملين من مختلف الجنسيات على المهن، والحد من تركيز جنسيات معينة في بعض المهن					
100%				✓	12- العمل على متابعة واقع توزيع الجنسيات على المهن لخفض الاختلالات القائمة بين هذه الجنسيات في سوق العمل
75%	2	1	-----	9	المجموع

(*) - لا بد من التأكيد هنا على أن إجراءات المتابعة السنوية لا تتيح الحكم على تحقق الأهداف بصورة نهائية إلا بانتهاء المرحلة الخامسة والأخيرة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية، غير أن مستوى التقدم في تحقق هذه الأهداف قابل للتقدير في كل مرحلة من مراحل المتابعة من خلال نسبة تنفيذ الإجراءات المعتمدة بشكل كلي أو جزئي

- الملاحظة المذكورة تنطبق أيضاً على المحاور الخمسة المتبقية، لهذا لن يتم تكرارها في الجداول الخاصة بهذه المحاور

ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)

1. أهم الإنجازات:

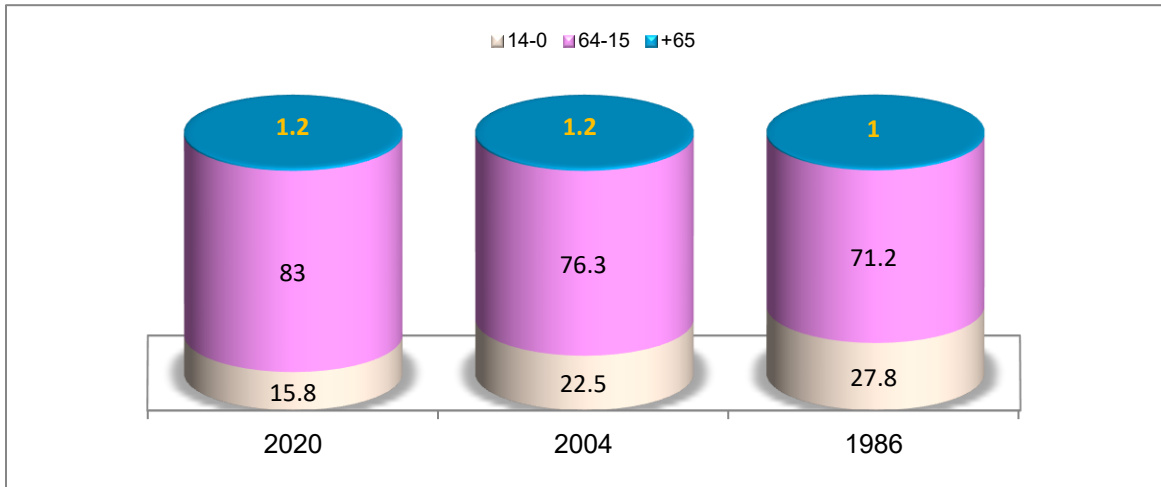
استكمالاً للبيانات السابقة، والتي قامت مجموعة العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة بجمعها من الجهات المسؤولة عن تطبيق هذا البرنامج في مجال السكان والقوى العاملة، تأتي الصورة الإحصائية العامة المدعومة بالبيانات والإحصاءات الرسمية المختلفة لتشكّل مع سابقتها لوحة شاملة حول أهم إنجازات دولة قطر في هذا المجال، وهي:

أ) التغيّر في الهيكل العمري للسكان والعائد الديموغرافي

❖ التغير في الهيكل العمري

كغيرها من الكثير من بلدان العالم الأخرى، تشهد قطر تحولات كبيرة في الهيكل العمري لسكانها بحيث غدت فئة أعمار العمل (15-64) أكبر من الفئات السكانية التي تقع أعمارها في سن لا يسمح لها بالعمل (أقل من 15، و65 فأكثر)، وهو ما يلخصه الشكل البياني (1) التالي.

الشكل (1): الفئات العمرية الموسعة لسكان الدولة بحسب سنوات التعداد (1986 و2004 و2020)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، التعدادات السكانية لعام 1986 و2004 والنتائج الرئيسية لتعداد 2020

ويلاحظ من الشكل رقم (1) ما يلي:

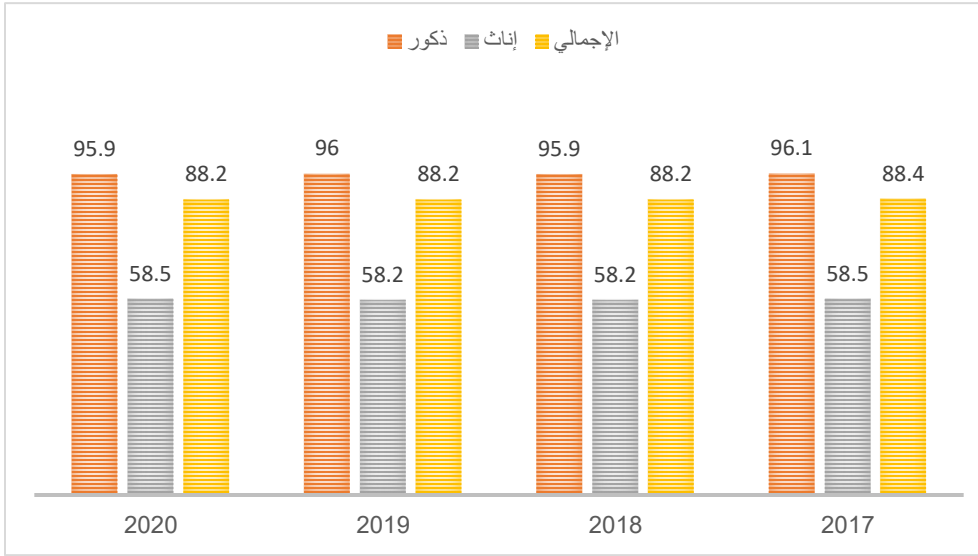
- تراجع نسبة الأطفال بعمر (0-14) سنة من 27.8% عام 1986 إلى 15.8% عام 2020.
 - ارتفاع نسبة السكان بعمر (15-64) سنة من 71.2% إلى 83% للأعوام المذكورة
 - ثبات نسبة كبار السن بعمر 65 سنة فأكثر، حيث بقيت هذه الفئة العمرية منخفضة ولم تتجاوز الـ 1.2% خلال ما يقرب من نصف قرن من الزمن.
- وقد نجحت دولة قطر في الاستفادة من تزايد حجم الفئات العمرية بعمر العمل من القطريين وغير القطريين، ويدل على ذلك مجموعة من المؤشرات أهمها:

❖ العائد الديموغرافي

بشكل عام، يشير العائد الديموغرافي إلى النمو في الاقتصاد الناتج عن التغير في الهيكل العمري لسكان بلد من البلدان، والذي تجلى في دولة قطر بالمؤشرات التالية:

- ارتفاع معدل المشاركة في قوة العمل: بحسب الشكل البياني رقم (2)، بلغ معدل المشاركة في قوة العمل (أي نسبة السكان النشيطين اقتصادياً بعمر 15 سنة فأكثر، والذين يشكلون حالياً القوى العاملة، إلى السكان في سن العمل بعمر 15 سنة فأكثر) بدولة قطر 88.2% عام 2020، وذلك نظراً لأن أكثرية النشيطين اقتصادياً، ولاسيما الذكور منهم، من الوافدين من أجل العمل. ويعد معدل المشاركة في قوة العمل بدولة قطر من أعلى المعدلات في العالم، الذي لم يتجاوز نسبة الـ 59%^(*).

الشكل (2): معدل المشاركة في قوة العمل بحسب الجنس والسنوات



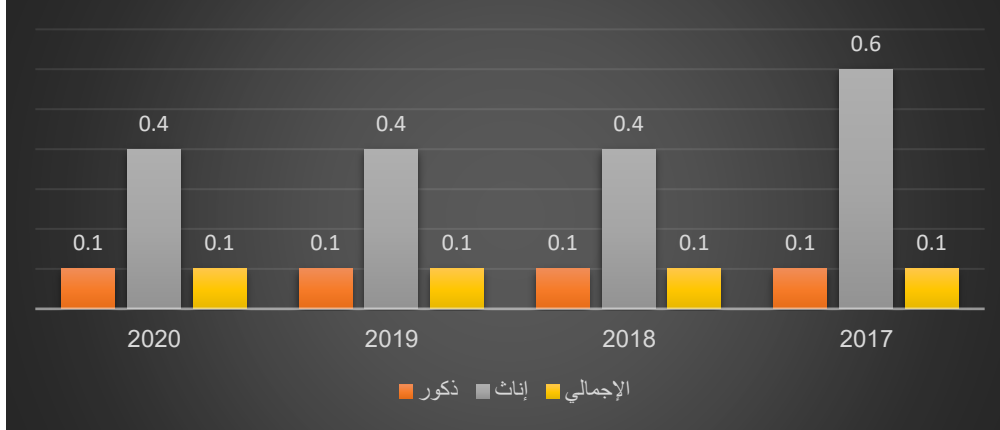
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، قطر في أرقام 2020، العدد 35/ مسح القوى العاملة بالعينة، الربع الثاني 2020

أما معدل المشاركة في قوة العمل بالنسبة للقطريين، فقد بلغ 51.6% من مجموع السكان القطريين بعمر 15 سنة فأكثر. حيث تمثل مشاركة الذكور القطريين 66.6% من إجمالي الذكور القطريين بعمر 15 سنة فأكثر، وتمثل الإناث القطرييات 37.1% من إجمالي الإناث القطرييات بعمر 15 سنة فأكثر^(**).

- انخفاض معدل البطالة: يشير الشكل البياني رقم (3) إلى أن معدل البطالة (النسبة المئوية لعدد الأفراد الباحثين عن العمل والراغبين فيه دون أن يجدوه من إجمالي السكان النشيطين اقتصادياً بعمر 15 سنة فما فوق) في قطر لم يتجاوز الـ 0.1% عام 2020.

(*) بيانات البنك الدولي لعام 2020: data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.CACT.ZS
(**) جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، الربع الثاني 2020.

الشكل (3): معدل البطالة بحسب الجنس والسنوات

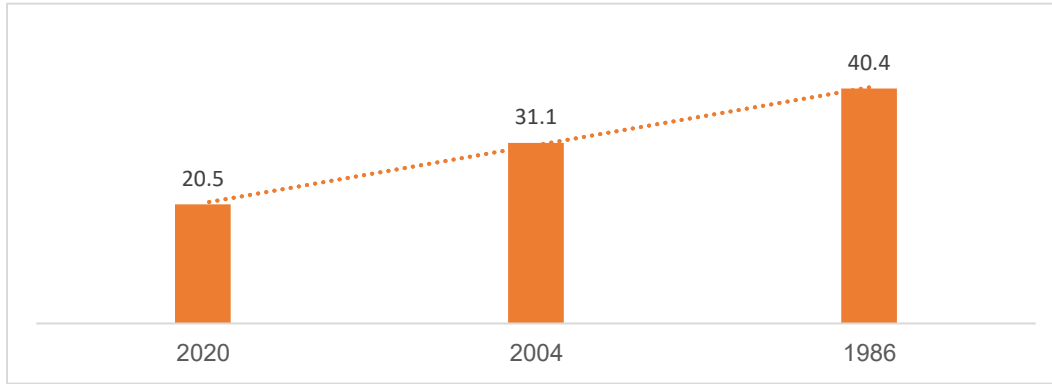


المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، قطر في أرقام 2020، العدد 35/ مسح القوى العاملة بالعينة، الربع الثاني 2020

أما على مستوى الجنس، فقد بلغ معدل البطالة في قطر 0.1% للذكور مقابل 0.4% للإناث خلال الربع الثاني 2020.

- انخفاض نسبة الإعالة: ارتبط التغير في الهيكل العمري للسكان بانخفاض كبير في نسبة الإعالة، أي نسبة المعالين (الذين تتراوح أعمارهم من 0-14 ومن هم في سن 65 فما فوق) إلى إجمالي السكان في سن العمل (15-64 سنة)، حيث، وكما يشير الشكل البياني رقم (4)، إلى أن هذه النسبة انخفضت من 40.4% عام 1986 إلى 20.5% عام 2020، مما يعكس تحسن مستوى معيشة السكان في قطر، إذ كلما انخفض هذا المعدل كلما كان مستوى المعيشة مرتفعاً والعكس صحيح.

الشكل (4): نسبة الإعالة العمرية بحسب سنوات التعداد (1986 و 2004 و 2020)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، التعدادات السكانية لعام 1986 و 2004 والنتائج الرئيسية لتعداد 2020

- اللحاق بالدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً: نظراً لما تمتلكه دولة قطر من قدرات وإمكانات مادية أنعم الله بها عليها، عملت ولا تزال تعمل على الاستفادة القصوى من التغير الديموغرافي؛ فبفضل النجاح في الاستفادة من تزايد حجم الفئات العمرية بعمر العمل من القطريين وغير القطريين، شهدت دولة قطر، ولا تزال تشهد، نهضة تنموية شاملة في مختلف المجالات أدت إلى تقدمها تقدماً باهراً في

ميادين الحياة عامة، ولاسيما الاقتصاد والتعليم والصحة، مما مكنها من اللحاق بالدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، وهو ما يبينه الجدول رقم (2) المستمد من أحدث تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

الجدول (2): دليل التنمية البشرية وعناصره لعام 2019

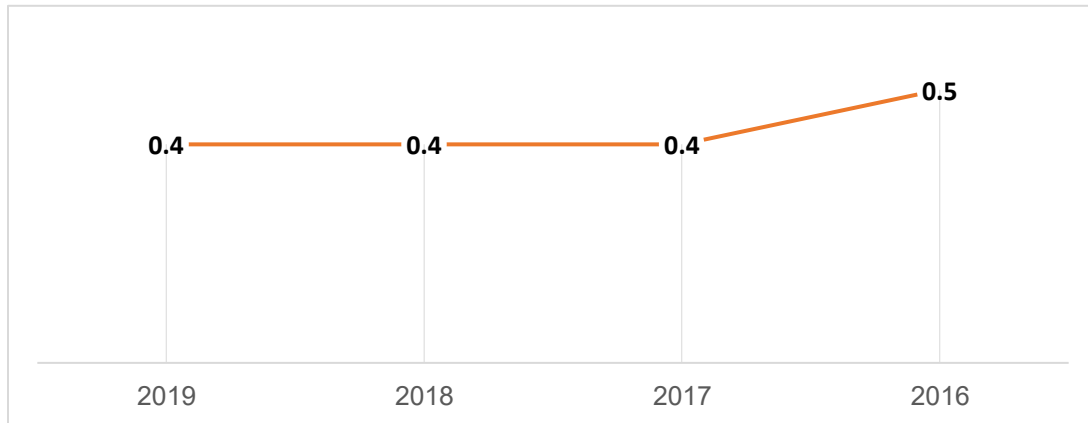
عناصر الدليل				الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الدولة
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2017) 2019م	العدد المتوقع لسنوات الدراسة (بالسنوات) 2019م	متوسط سنوات الدراسة (بالسنوات) 2019م	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) 2019م		
66,494	18,1	12,9	82,4	0,957	1
92,418	12,1	9,7	80,2	0,848	45
58,590	14,2	7,3	75,5	0.806	64
1,201	6.5	2,1	62,4	0.394	189

Source: UNDP, Human Development Report 2020

ب) السلامة العامة والأمن البشري^(*)

رغم ازدياد عدد سكان قطر من حوالي 1.699.000 عام 2010 إلى نحو 2.800.000 عام 2020 ينتمون إلى جنسيات وثقافات مختلفة، إلا أن الدولة، ومن منطلق سعيها لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي كأساس لنجاح جهودها التنموية، تمكنت من الحفاظ على السلامة العامة والأمن البشري، أولاً وقبل كل شيء، من خلال الحد من انتشار الجريمة بشكل عام، ولا سيما جريمة القتل العمد، كما هو مبين في الشكل رقم (5).

الشكل (5): عدد ضحايا القتل العمد لكل 100.000 نسمة حسب الجنس للأعوام (2016-2019)



المصدر: وزارة الداخلية وحسابات جهاز التخطيط والإحصاء (وارد في: جهاز التخطيط والإحصاء، الاستعراض الطوعي لدولة قطر 2021)

(*) الأمن البشري هو تحرر الإنسان من الفقر والحرمان والخوف والعنف. وقد ظهر المفهوم لأول مرة في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 1994 الذي وضع سبعة أبعاد للأمن البشري، هي: الأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، والأمن المجتمعي، والأمن السياسي.

هذا وسواه من الأمثلة الكثيرة التي يصعب حصرها هنا، هي التي ساهمت في تبوأ دولة قطر مراتب متقدمة عالمياً في مؤشرات الأمن البشري المختلفة، وذلك رغم الأزمات والاضطرابات السياسية والاقتصادية والوبائية (ولا سيما وباء كورونا المستجد) التي تعاضمت على مستوى العالم في الآونة الأخيرة.

فوفقاً للجدول رقم (3)، احتلت دولة قطر، وللسنة الثالثة على التوالي، المرتبة الأولى عالمياً في قائمة الدول الأكثر أمناً وأماناً وخلقاً من الجريمة بحسب تصنيف موسوعة قاعدة البيانات العالمية نامبيو^(*) (NUMBEO) لمنصف عام 2021، وذلك من بين 135 دولة شملها التصنيف، حيث تعتبر قطر أقل دولة في عدد الجرائم الكبرى على مستوى العالم بتسجيلها عدد نقاط بلغ 12.3 نقطة في مؤشر الجريمة، فيما سجلت في مؤشر الأمان والسلامة 87.71 نقطة. وفي سياق متصل، صنفت مجلة غلوبال فايننس^(**) (Global Finance) دولة قطر من بين الدول الأكثر أماناً، حيث جاءت في المرتبة الثالثة من أصل 134 دولة شملها التصنيف المذكور عام 2021.

الجدول (3): بعض مؤشرات الأمن البشري بحسب جهة التصنيف والمرتبة والسنة

م	المؤشر	جهة التصنيف	المرتبة	السنة
1	الخلو من الجريمة	موسوعة قاعدة البيانات العالمية نامبيو (NUMBEO)	الأولى عالمياً	2021
2	الأمان			
3	البلدان الأكثر أماناً	مجلة غلوبال فايننس Global Finance	الثالثة عالمياً من أصل 134 دولة	2021
4	السلام العالمي	معهد الاقتصاد والسلام في استراليا	الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والـ 29 عالمياً من أصل 163 دولة	2020
5	الأمن الغذائي	إيكونوميست إنتلجينس	37 عالمياً من أصل 113 دولة	2020

ويشير الجدول رقم (3) إلى إحراز دولة قطر المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمرتبة الـ (29) عالمياً في تصنيف مؤشر السلام العالمي (Global Peace Index) لعام 2020 الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام^(***) (Institute for Economics and Peace) بمدينة سيدني الأسترالية، محافظة على تفوقها في ترتيب المؤشر العالمي. إضافة إلى ما سبق، يشير الجدول المذكور إلى أن دولة قطر جاءت في المرتبة الـ 37 عالمياً من أصل 113 دولة شملها مؤشر الأمن الغذائي العالمي (The Global Food Security Index) الصادر عن وحدة إيكونوميست إنتلجينس (The Economist Group) للأبحاث^(****)، وهي وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست البريطانية. ويستند المؤشر المذكور في تصنيف الدول إلى عدة معايير، أهمها قدرة المستهلك على تحمل كلفة الغذاء، وتوافر الغذاء،

^(*) تعد موسوعة قاعدة البيانات العالمية نامبيو (NUMBEO) من أكبر وأشهر قواعد البيانات على شبكة الإنترنت في العالم وتهتم بتقييم مستوى الجريمة ودرجة الأمان في دول العالم، وذلك من خلال قياس معدلات ارتكاب الجرائم الكبرى.

^(**) استندت مجلة غلوبال فايننس (Global Finance) الشهرية، التي تأسست عام 1987 في نيويورك، في تصنيفها المذكور إلى ثلاثة عوامل رئيسية شملت مخاطر الحرب والسلام، والأمن الشخصي، ومخاطر الكوارث الطبيعية بما في ذلك المخاطر الناجمة عن فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) ومدى استجابة الدول للحد من انتشاره.

^(***) تأسس معهد الاقتصاد والسلام (Institute for Economics and Peace) عام 2007 وهو مؤسسة فكرية عالمية لها مكاتب في مدينة نيويورك ومكسيكو سيتي وأكسفورد، بالإضافة إلى مكتبها الرئيسي في مدينة سيدني الأسترالية. وقد طور المعهد المذكور مقاييس لكشف العلاقة بين السلام، والأعمال التجارية، والازدهار والعوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية الدافعة للسلام.

^(****) أنشئت وحدة البحث والتحليل إيكونوميست إنتلجينس (The Economist Group) في بريطانيا عام 1946، وتعمل لإنتاج بيانات وأبحاث وتحليلات عالية الجودة في كل شيء بدءاً من الانتخابات الوطنية والتجارة الدولية إلى الأمن الغذائي والمدن المستدامة.

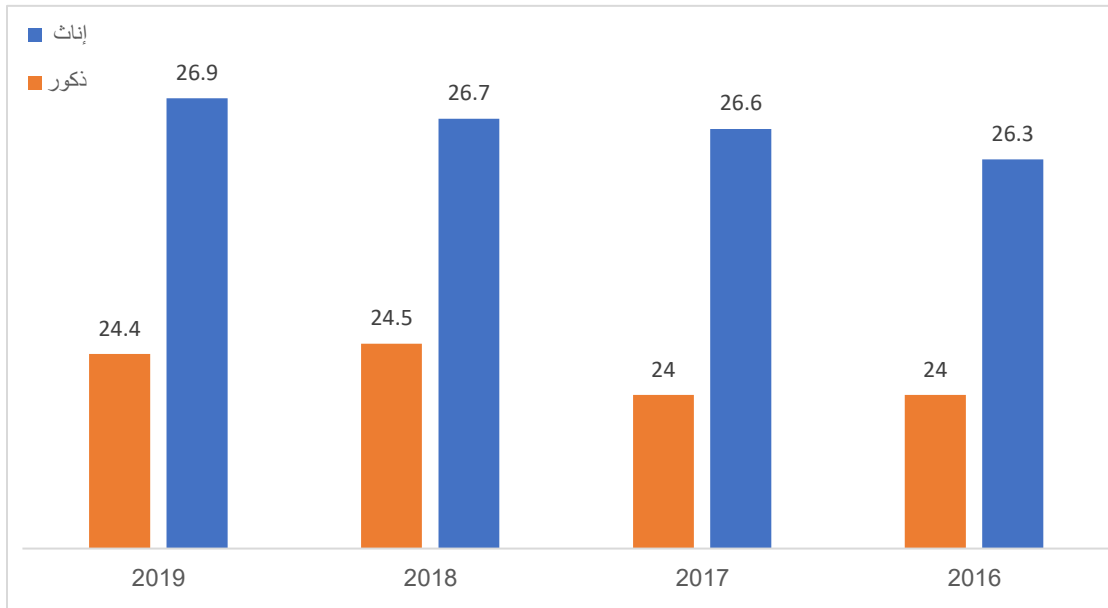
2. أهم التحديات:

تشير نتائج المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية في مجال السكان والقوى العاملة، إضافة إلى مستجدات الواقع السكاني في ظل استمرار تفشي وباء كورونا (كوفيد-19)، إلى وجود بعض التحديات والصعوبات التي تقف حائلاً دون تطبيق بعض الإجراءات بصورة تؤدي إلى تحقيق الأهداف ذات الصلة في هذا المجال. وأهم التحديات المقصودة هنا، هي:

❖ تأخر سن الزواج

تظهر البيانات المدرجة في الشكل البياني رقم (6) ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول للذكور من 24 سنة عام 2016 إلى 24.4 سنة عام 2019 وللإناث من 26.3 سنة إلى 26.9 سنة للعامين المذكورين. وهذا يعني تأخر سن الزواج، ولاسيما لدى الإناث القطريات، وهو ما يؤثر سلباً على معدلات الخصوبة.

الشكل (6): متوسط العمر عند الزواج الأول لدى القطريين حسب الجنس خلال الفترة (2019-2016)



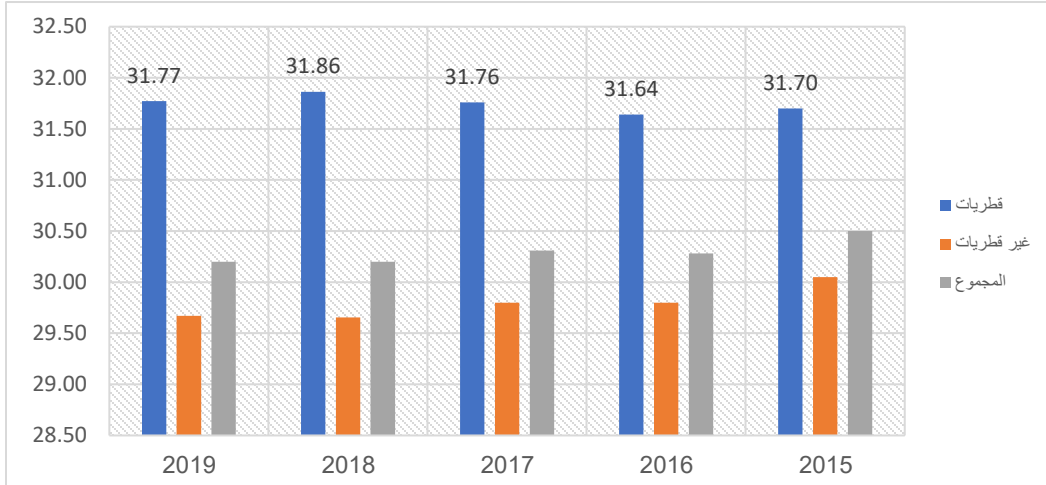
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، الزواج والطلاق في دولة قطر لعام 2019 (عرض وتحليل)

ولتأخر سن الزواج لدى القطريين والقطريات أسباب كثيرة لعل أهمها غياب البرامج النوعية الداعمة لزيادة الإنجاب، كما تبين نتائج المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية، الأمر الذي يشكل واحداً من التفسيرات المتعلقة بمراوحة نسبة السكان القطريين في مكانها، والتي لا تزال عند حدود الـ 11% من مجموع سكان الدولة.

❖ ارتفاع متوسط عمر المرأة القطرية عند الإنجاب

يُظهر الشكل البياني رقم (7) أن متوسط العمر الذي تلد فيه النساء القطريات ارتفع من 31.7 سنة عام 2015 إلى 31.77 سنة عام 2019. ويعود السبب في ذلك إلى تحولات عميقة في الواقع الاجتماعي القطري، ولاسيما تأخر سن زواج النساء القطريات الناجم عن انخراطهن في التعليم والعمل.

الشكل (7): متوسط عمر المرأة في قطر عند الإنجاب بحسب السنوات



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات) 2019

وبدوره فقد أسهم تأخر سن الزواج وارتفاع متوسط العمر عند الإنجاب في انخفاض معدل الخصوبة الكلية للمرأة القطرية من 3 ولادة حيّة عام 2016 إلى 2.6 عام 2019، وانخفض معدل الإحلال الإجمالي من 1.5 أنثى إلى 1.3 للفترة ذاتها (النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية - المواليد والوفيات - 2019).

❖ وجود فجوة في مهارات المستقبل

تفرض الثورة الصناعية الرابعة واقعاً جديداً مليئاً بالفرص والتحديات والمهارات والوظائف الجديدة، كمحلي البيانات، ومتخصصي الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، ومهندسي الروبوتات، ومطوري البرامج والتطبيقات، بالإضافة إلى متخصصي التحول الرقمي، ومحلي أمن المعلومات... الخ.

إن مثل هذه الوظائف الجديدة تنذر باختفاء عدد كبير للمهن المعروفة حالياً، ولاسيما الوظائف التقليدية والمتكررة التي تحتاج إلى مهارات بسيطة، وظهور المهن المشار إليها، والمرتبطة بالتقانة التي أوجدتها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي ستحتاج إلى مهارات متطورة للقيام بها.

وكغيرها من دول العالم الكثيرة تعاني دولة قطر من وجود فجوة متنامية في المهارات، الأمر الذي يتطلب تعزيز وتكثيف استثماراتها في التعليم ومواءمة المناهج الدراسية لهذه المهارات بما يساهم في إعادة هيكلة سوق العمل على أسس قادرة على تهيئة وتوطين وظائف المستقبل المرتبطة بالتقانة الحديثة.

المحور الثاني

النمو الحضري والإسكان والبيئة

أولاً) نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة

1. النتائج التفصيلية للمتابعة

الهدف 1: العمل على تحويل المراكز الحضرية (القائمة والمستحدثة) خارج حدود بلديتي الدوحة والريان إلى مناطق جذب واستقرار للمواطن والمقيم					
إجراء 1: تطوير وتحسين المراكز الحضرية القائمة والمستحدثة خارج حدود بلديتي الدوحة والريان، ومنحها المزايا والمحفزات التي تشجع على البقاء فيها					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التشريع	منفذ جزئياً
البيان					
وجود برنامج أو خطة للشروع في إنشاء "مدن إدارية" لمقرات العمل الحكومية خارج حدود بلديتي الدوحة والريان	●				
● تتبلور رؤية الخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر، والمعتمدة بالقرار (رقم 77/2017)، في خلق نموذج يحتذى به لحياة عمرانية مستدامة في القرن الواحد والعشرين، وذلك من خلال إنشاء عدد من المراكز العمرانية المتدرجة، ذات استخدامات وكثافات مختلطة، كنموذج للتنمية المرتكزة على خدمات النقل العام بهدف تحقيق نمو متوازن وأنماط متنوعة من الاستثمارات. ويشجع التدرج الهرمي للمراكز على إنشاء مراكز متعددة الاستخدامات ومتعددة الكثافات، كما يحقق كفاءة وعدالة أكبر لاستخدام الاستثمارات على المستوى الوطني في مجال النقل وخدمات البنية التحتية، والتي تحقق بدورها نمط التنمية المستدامة التي تحقق التوازن بين احتياجات المجتمع ومتطلبات المستثمرين والمطورين.					
وجود توجه لمنح المراكز الحضرية المذكورة صلاحيات المشاركة في وضع برامجها التنموية وتشجيع التنافس فيما بينها	●				
● سيتم عمل ذلك من خلال المشاورات مع البلديات المعنية وشركاء التنمية، وكذلك القطاع الخاص.					
وجود توجه لاستصدار تشريع يقضي بصرف علاوة "موقع" للمواطنين القاطنين في المراكز المذكورة					
● اتخذت الخطة العمرانية الشاملة الآلية المناسبة لبناء نظام تخطيطي فعال يهدف إلى تحسين البيئة العمرانية، وتحقيق نهضة في السوق العقاري، ومراعاة التوازن بين العرض والطلب من خلال مجموعة من الأطر والضوابط المؤسسية الملائمة والفعالة. كما أن الاشتراطات التخطيطية الجديدة هي اشتراطات واضحة تعمل على تحسين البيئة العمرانية لدولة قطر من خلال تحديد نوعية التنمية بالمناطق المختلفة واستخدامات الأراضي المسموح بها في كل منطقة. وعليه، فقد تم ربط الاشتراطات التخطيطية بمخططات التنمية المكانية للبلديات وإعداد نظام إلكتروني يسمح للمطورين العقاريين بمعرفة الاشتراطات التخطيطية للقوائم الخاصة بهم. والمعلومات المتوفرة عن نسبة مساحة المباني التجارية القائمة بالنسبة للمساحات المرخصة لعام 2020، هي (بحسب البلدية): الشمال 68%، الخور والذخيرة 77%، أم صلال 54%، الظعائن 68%، الشياخانية 87%، الوكرة 47%.					
توفر المعلومات الكافية حول القوائم الخاصة بالقطاع الخاص في المراكز العمرانية من حيث تنوع الفرص الاستثمارية، والفوائد الممكنة من تطوير هذه القوائم على المطور والمجتمع					

إجراء 2: الاستمرار في تطوير البنية التحتية والتوسع في إنشاء المرافق الخدمية المختلفة في المراكز الحضرية الكائنة خارج حدود بلديتي الدوحة والريان					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	منفذ كلياً
المؤشر المستهدف	البيان				
	- تقوم هيئة الأشغال العامة بالتعاون مع وزارة المواصلات والاتصالات (سابقاً) ووزارة البلدية والبيئة (سابقاً) بإعداد الدراسات والخطط والتصاميم لتطوير البنية التحتية في المراكز الحضرية؛ حيث تقوم وزارة المواصلات والاتصالات بعمل المراجعات الفنية للدراسات المرورية، والتي تشمل التخطيط لجميع مستخدمي وسائل النقل مثل المركبات والمشاة وراكبي الدراجات واعتماد التصاميم المبدئية، ومن ثم تقوم الهيئة بالتنفيذ حسب الأولويات التي تضعها وزارة البلدية والبيئة. - بحسب هيئة الأشغال العامة، فإن النسب المئوية تعكس نطاق التغطية التقريبي للمناطق قيد التطوير في البلديات التالية: – الخور والذخيرة (51% مناطق جري التخطيط لها و 7% قيد التنفيذ) – الوكرة (27% مناطق جاري التخطيط لها و 10% قيد التنفيذ) – أم صلال (66% مناطق جاري التخطيط لها و 25% قيد التنفيذ) – الشيحانية (58% مناطق جاري التخطيط لها و 1% قيد التنفيذ) – الظعائن (50% مناطق جاري التخطيط لها و 13% قيد التنفيذ) – الشمال (84% مناطق جاري التخطيط لها)				
المؤشر المستهدف	- بحسب وزارة البلدية والبيئة (سابقاً) فإنه، وضمن مخططات التنمية المكانية للبلديات، تم التشاور والأخذ في الاعتبار كافة الخدمات المجتمعية التي تم ضمها للمخططات المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، يتم السماح للخدمات المجتمعية الخاصة بالتطوير في المناطق السكنية، كاستعمال مشروط، وذلك لتلبية احتياجات المناطق المختلفة من الخدمات المجتمعية. أما بخصوص مراكز التسوق، فهي جزء من المخططات المعتمدة للمراكز العمرانية والشوارع التجارية المعتمدة ومناطق التنمية الخاصة. - قامت وزارة الثقافة والرياضة (سابقاً) بإعداد خطط لتنفيذ مشاريع رياضية وترفيهية في الأحياء السكنية بالدولة. - تقوم وزارة الصحة العامة من خلال مشروع المخطط التوجيهي لمنشآت الرعاية الصحية 2013 – 2033 التابع للاستراتيجية الوطنية للصحة الأولى 2011-2016 والثانية 2018-2022، بدراسة ومراجعة الخطة لتوفير الاحتياجات من خدمات منشآت الرعاية الصحية لتتماشى مع الزيادة السكانية وتوزيعهم الجغرافي في الدولة، وذلك على المستوى الحكومي والخاص. وخطط التوسع تشمل عدة مناطق، منها المناطق التي تقع خارج حدود بلديتي الدوحة والريان، كإنشاء مستشفى عام في بلدية الظعائن بطاقة استيعابية تصل إلى 300 سرير، ومستشفى تخصصي للسكري بمدينة لوسيل في بلدية الظعائن بطاقة استيعابية تصل إلى 20 سرير.				
	وجود خطة لتطوير البنية التحتية (الأرصعة، الإنارة، المواقف، مسارات الدراجات الهوائية) في المراكز الحضرية المذكورة وجود خطط للتوسع في إنشاء المستشفيات ومراكز التسوق والمتنزهات والأندية الرياضية والترفيهية				

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	مخطط كلي	مخطط جزئي	مخطط تشغيلي	مخطط تنفيذي	غير موجود	
وجود خطط للتوسع في إنشاء المدارس (بما في ذلك المدارس الأجنبية) بمنح المواطنين امتيازات خاصة، وذلك لتحفيزهم نحو الاستثمار في المناطق البعيدة						وفقاً لوزارة التعليم والتعليم العالي (سابقاً) توجد خطة للمدارس الحكومية بالمناطق الخارجية، وقد نفذت كلياً. كما تم تخصيص 5 قطع أراضي جاري العمل عليها لإنشاء المدارس الخاصة والأجنبية.
وجود خطط وبرامج لاستحداث خطوط حافلات عامة من قبل شركة مواصلات في المراكز الحضرية القائمة والمستحدثة لربطها بالمدن الرئيسية						أكملت وزارة المواصلات والاتصالات (سابقاً) في عام 2017 الدراسة التخطيطية (QBROS) لتعزيز شبكة خطوط الحافلات العامة في دولة قطر، حيث من المخطط توسيع شبكة الحافلات العامة الحالية من 51 خطاً للحافلات العامة إلى 124 مساراً، واستحداث خطوط حافلات عامة لربط المراكز الحضرية القائمة مع المدن الرئيسية. كما ستقوم الوزارة بتحديث خطط النقل العام وتحديد الاحتياجات المستقبلية من خلال مشروع إعداد خطة شاملة للنقل العام في دولة قطر في عام 2022 ومن المتوقع الانتهاء منها في عام 2025.

الهدف 2: حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود

إجراء 1: استصدار تشريع لتوحيد أنظمة الإسكان بين القطاعات الثلاثة (العام والخاص والمختلط)، وتنظيم مسألة الإيجارات						
وجود توجه لاستصدار التشريع المذكور						تعمل وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً) على دراسة مشروع قانون جديد ينظم الإسكان بدولة قطر، والذي يمر في مرحلة الصياغة حالياً.
وجود إجراءات وتدابير عملية لتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة والخاصة بالإسكان						اعتمدت وزارة البلدية والبيئة (سابقاً) استراتيجية الإسكان عام 2019. وقد اشتملت هذه الاستراتيجية على خطة التنفيذ والمتابعة لتحديد الخطوط العريضة للنهج المقترح لتنفيذ إجراءات السياسات المحددة فيها. وجاري العمل على وضع خطة تنفيذية بالتعاون مع وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية للبدء في تنفيذ الإجراءات الواردة في الاستراتيجية المذكورة.

إجراء 2: العمل على الانتهاء من تنفيذ المراكز العمرانية المعتمدة في الخطة العمرانية الشاملة

وجود برنامج زمني محدد للانتهاء من تنفيذ المراكز العمرانية الـ 16 المعتمدة في الخطة العمرانية الشاملة						- بحسب قطاع التخطيط العمراني في وزارة البلدية والبيئة (سابقاً) يوجد بالفعل برنامج زمني لتنفيذ المراكز العمرانية المذكورة. ويتكون هذا البرنامج من ثلاث مراحل، هي: - المرحلة الاولى (2-5 سنوات)، ويتم فيها تطوير الأراضي الفضاء الموجودة داخل المراكز العمرانية - المرحلة الثانية (5-10 سنوات)، ويتم من خلالها إعادة تطوير القسائم السكنية التي تحقق عوائد استثمارية أفضل للملاك من خلال تطبيق اشتراطات التطوير الخاصة بالمراكز العمرانية - المرحلة الثالثة (10-15 سنة)، ويتم من خلالها إعادة تطوير باقي القسائم التي تحقق عوائد استثمارية أفضل للملاك من خلال تطبيق اشتراطات التطوير الخاصة بالمراكز العمرانية
--	--	--	--	--	--	--

إجراء 3: الإسراع في الانتهاء من تطبيق القرارات الصادرة بشأن إخلاء مساكن العزاب المجاورة لسكن العائلات، وتأمين السكن البديل المستوفي لشروط الصحة والسلامة

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	غير موجود	مخطط	مخطط	مخطط
وجود تدابير وإجراءات تنفيذية لتسريع عملية إخلاء مساكن العزاب المجاورة لسكن العائلات					
وجود لوائح وتدابير تلزم أصحاب العمل بتوفير السكن البديل المستوفي لشروط الصحة والسلامة، واتخاذ الإجراءات الصارمة بحق المخالفين لهذه الاشتراطات					

الهدف 3: توفير بيئة عمرانية نظيفة وضمان استدامة الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه والطاقة

إجراء 1: مواصلة التحول من المدن الكلاسيكية إلى مدن المستقبل الذكية للحد من تداعيات الكوارث والأوبئة

وجود توجه استراتيجي لمواصلة التحول من المدن الكلاسيكية إلى المدن الذكية كإحدى أهم الآليات التي يمكن بمقتضاها الحد من تداعيات الكوارث والأوبئة					
توفر الأطر القانونية والتشريعية والمؤسسية الداعمة لعملية التحول (خاصة على صعيد ضمان أمن النظم الذكية، وحماية الخصوصية، وحماية المنافسة العادلة).					

إجراء 2: العمل على جعل المساكن التكنولوجية والصديقة للبيئة أمراً واقعاً وفي متناول الجميع

وجود خطط وبرامج لتوفير تقنية الجيل الخامس G5 في المنازل بأسعار مدروسة وفي متناول الجميع					
وفقاً لوزارة المواصلات والاتصالات (سابقاً) قامت هيئة تنظيم الاتصالات في عام 2018م بتخصيص الترددات اللازمة لنشر وتقديم تكنولوجيا الجيل الخامس G5 في دولة قطر ضمن التزامات متفق عليها مع مقدمي الخدمة، بما يكفل حماية المستهلك وتوفير هذه التقنية في المنازل بأسعار مدروسة وفي متناول الجميع. وتقوم هيئة تنظيم الاتصالات حالياً بمتابعة تطوير تكنولوجيا الجيل الخامس ووضع التزامات التغطية، وجودة الخدمة، وتمكين نشرها على مستوى الدولة. كما تعمل الهيئة على تخصيص ترددات إضافية ضمن النطاق 3.5 جيجا هرتز لتطوير نشر تقنية الجيل الخامس في الأماكن المتعلقة باستضافة بطولة كأس العالم 2022.					

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	منفذ جزئياً
البيان					
وجود خطط وبرامج لإنتاج الطاقة المتجددة (كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح) بصورة كافية وتعميم استخدامها في المنازل					
أكدت المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) على أنه سيتم تنفيذ أول محطة ألواح شمسية كبرى بطاقة 800 ميغا واط خلال العام 2022. أما البرنامج الوطني للترشيد وكفاءة الطاقة "ترشيد"، فيتم التعاون مع المشاريع الصغيرة لتطبيق مواصفات تركيب الألواح الشمسية والسخانات الكهربائية، كالمزارع والمنشآت التجارية الصغيرة والمنازل.					
وجود توجه لتفعيل كود البناء القطري للمباني الخضراء وتشجيع المستثمرين العقاريين والمواطنين بمنح تسهيلات في رخص البناء عند تطبيق كود البناء الأخضر					
- أفادت إدارة التخطيط والجودة في وزارة البلدية والبيئة (سابقاً) بوجود فصول ذات علاقة بالبناء الأخضر في النسخة المعتمدة من مواصفات قطر للإنشاء QCS2014. إضافة إلى ذلك، فقد تم إعداد مشروع QCS2021 يتضمن فصول تدعم استراتيجيات البناء الأخضر، وتشمل اشتراطات وإجراءات فنية ومواصفات قياسية. - أشارت المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) إلى وجود كود الترشيح وكفاءة الطاقة المطبق في مجمع رخص البناء، والمعتمد من قبلها. كما يوجد تعاون بين البرنامج الوطني للترشيح وكفاءة الطاقة "ترشيح" مع مجلس قطر للأبنية الخضراء لإعطاء شهادات تصنيف للبناء المرشد. - وفقاً لقطاع التخطيط العمراني في وزارة البلدية والبيئة (سابقاً)، هنالك اشتراطات تخطيطية معتمدة تدعم مبدأ الاستدامة وتشجع الأسطح الخضراء، إضافة إلى وجود الاستراتيجيات المختلفة التي سيتم البدء فيها (مثل استراتيجيات المدن الذكية).					
إجراء 3: العمل على استكمال المنظومة الرقمية للدولة وتطويرها					
وجود خطة أو برنامج لاستكمال وتطوير المنظومة الرقمية للدولة					
قامت وزارة المواصلات والاتصالات (سابقاً) بوضع استراتيجية وبرنامج تنفيذي لمشاريع التطوير والتحول الرقمي على مستوى الدولة من خلال برنامج تسمو (TASMU) الذي يشمل أكثر من 23 مبادرة في قطاعات المواصلات، والخدمات اللوجستية، والرعاية الصحية، والبيئة، والرياضة، والذي يهدف إلى تسخير قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق نتائج ملموسة لسكان وزوار قطر، وتفعيل النمو الاقتصادي المستدام بوصفه هدفاً أساسياً من أهداف الرؤية الوطنية لدولة قطر 2030. وجاري حالياً تنفيذ هذه المبادرات بطرح المشاريع حتى عام 2025م بالتنسيق مع هذه القطاعات بما يحقق تطوير المنظومة الرقمية للدولة.					
توفر مصادر الطاقة المتجددة اللازمة لتشغيل المنظومة الرقمية للدولة					
أكدت المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) على وجود تعاون مع وزارة المواصلات والاتصالات وعدد من شركات الاتصالات العملاقة العاملة في دولة قطر لتركيب محطة ألواح شمسية في أبنيتهم.					
إجراء 4: مواصلة العمل على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية					
وجود توجه لاتباع نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية					
تم الانتهاء من خطة واستراتيجية المياه بدولة قطر عن طريق لجنة الموارد المائية بعضوية المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء، وتم أخذ الموافقات اللازمة من مجلس الوزراء.					

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	منفذ جزئياً
المؤشر المستهدف	البيان				
	• قامت وزارة المواصلات والاتصالات (سابقاً)، وبالتعاون مع المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) بإعداد استراتيجية وسياسات التحول إلى المركبات الكهربائية والهجينة لتقليل الانبعاثات الكربونية الضارة، وتوفير بيئة نظيفة وصحية وأمنة، ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لرؤية قطر 2030 والاستراتيجية الوطنية الثانية لدولة قطر 2018-2022. ويتم حالياً تنفيذ هذه السياسات من خلال عدة مشاريع أطلقتها وزارة المواصلات والاتصالات، مثل: – العمل على إطلاق خط إنتاج من المركبات الكهربائية والهجينة ضمن اسطول من مركبات النقل العام والحافلات بغرض نشرها في السوق المحلي كخيار استراتيجي وصادق للبيئة – التنسيق مع المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) لبناء محطات شحن عامة مجانية – أعدت الوزارة بالتعاون مع المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) المواصفات القياسية للسيارات الكهربائية، حيث تم اعتماد هذه المواصفات من الهيئة العامة للمواصفات والتقيس – أعدت وزارة المواصلات والاتصالات استراتيجية لاستبدال حافلات النقل العام تدريجياً بالحافلات الكهربائية بنسبة 100% عام 2030				
إجراء 5: العمل على زيادة المسطحات الخضراء والاستفادة من مياه الصرف الصحي في زراعتها وسقيتها	• بحسب هيئة الأشغال العامة، هناك برنامج لاستكمال الجهود المذكورة يتم تنفيذه من قبل لجنة الإشراف على تجميل الطرق والأماكن العامة بأشغال، ويتضمن: – زيادة المسطحات الخضراء: تهدف لجنة الإشراف إلى زراعة 4,785,442 م² بنهاية عام 2022 (تم إنجاز مساحة 1,036,757 م² حتى بداية ديسمبر 2020) – زراعة الأشجار: تعمل اللجنة على تجميل الطرق والأماكن العامة من خلال زراعة 115,041 شجرة حتى 2022 (تم إنجاز زراعة 10,134 شجرة حتى بداية ديسمبر 2020) – حملة المليون شجرة بالتعاون بين هيئة الأشغال العامة ووزارة البلدية والبيئة، والتي يساهم فيها عدد من المدارس المستقلة والخاصة والجهات المجتمعية بالدولة – إنشاء الحدائق والمتنزهات: تتضمن مشاريع اللجنة تجميل الطرق والأماكن العامة بإنشاء حدائق مركزية جديدة (الغرافة، أم السنين، روضة الحمامة، حديقة المنتزه)، بالإضافة إلى تطوير وصيانة الحدائق القائمة (حديقة برزان، حديقة دحل الحمام، راس بو عبود، حديقة الوكرة، حديقة الشمال)، وسيتم الانتهاء من التنفيذ خلال الربع الرابع 2021 – إنشاء عدد 21 حديقة من حدائق الفرجان وسيتم تنفيذ الحدائق في الفترة من 2021-2022 • تشمل مشاريع لجنة الإشراف لتجميل الطرق والأماكن العامة بهيئة الأشغال العامة 9 حدائق مميزة/ ساحات خضراء (تم اكتمال الأعمال بكل من حديقة الأبراج، وساحة فريج كليب، وحديقة المسرح، وحديقة فور سيزون، وحديقة ساحة الجولف، وساحة بن طوار، وجاري العمل على حديقة العب، وحديقة البريد، وساحة الجي المالي (ساحة عبد الله بن حمد العطية). • بحسب إدارة التخطيط والجودة في وزارة البلدية والبيئة (سابقاً)، تم إعداد خطة لتجميل المدن واعتمادها، وتم إرسال كتاب لهيئة الأشغال العامة لبدء تنفيذ هذه الخطة.				
	وجود خطة أو برنامج لاستكمال الجهود الهادفة لزيادة معدل المسطحات الخضراء وزراعة الأشجار وإنشاء الحدائق والمتنزهات بما يسهم في الوصول إلى المعدل العالمي لحصة الفرد من المساحات الخضراء والبالغ حوالي 12م²				

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:				
	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	منفذ جزئياً	منفذ كلياً
وجود خطة أو برنامج للاستفادة من مياه الصرف الصحي بعد معالجتها في زراعة وسقاية المسطحات الخضراء والحدائق					
• وفقاً لإدارة التخطيط والجودة في وزارة البلدية والبيئة (سابقاً)، يتم حالياً استخدام المياه المعالجة في ري بعض الحدائق، كما تمت مخاطبة هيئة الأشغال العامة لتحويل الري في 11 حديقة لمياه معالجة. • بحسب المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهرماء) يتم، في إطار البرنامج الوطني للترشيد وكفاءة الطاقة "ترشيد"، التعاون مع إدارة الحدائق العامة لري المسطحات العامة الخضراء بالمياه المعالجة، ويوجد جهود حثيثة لإدارة التبريد المركزي في المؤسسة باستخدام المياه المعالجة في التبريد. • أفادت هيئة الأشغال العامة بخصوص: – شبكة المياه المعالجة: المضي قدماً في عملية تمديد شبكة المياه المعالجة، والتوسع في المراقبة والتحكم بشبكة المياه المعالجة، والبدء في عمل نموذج هيدروليكي لشبكة المياه المعالجة لمحاكاة الواقع والإدارة الجيدة والتحكم في توزيع المياه المعالجة – جودة المياه المعالجة: إنشاء أنظمة معالجة ثلاثية في محطات المعالجة لتحسين جودة المياه المعالجة، وتصميم محطة لمعالجة مياه الصرف الصناعي، مما سيؤدي إلى تحسين جودة المياه المعالجة، والتوسع في المراقبة والتحكم بجودة مياه الصرف الصحي • أفادت هيئة الأشغال العامة بوجود مشاريع قيد الإنشاء للاستفادة من مياه الصرف الصحي، وهي: محطة الوكرة لمعالجة مياه الصرف الصحي بطاقة استيعابية 350.000 م³/اليوم، ومحطة معالجة النفايات الصناعية السائلة، والتي تهدف لمعالجة 10.000 م³/اليوم لمياه الصرف الصناعي ذو المنشأ الخفيف والمتوسط، ومحطة الوكير لمعالجة مياه الصرف الصحي بطاقة استيعابية 8.000 م³ / اليوم.					

2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة:

تبين نتائج المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022) بأن إنجازات مهمة قد تحققت في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة، تمثلت بتنفيذ العديد من الإجراءات ذات الصلة، ويتقدم ملموس في تحقيق الأهداف. فبحسب الجدول رقم (4)، بلغ عدد الإجراءات المعتمدة في المرحلة الرابعة من مراحل المتابعة (10)، نفذ منها بشكل كلي أو جزئي تسعة إجراءات، أي بنسبة (90%) من مجموع الإجراءات المعتمدة في المرحلة المذكورة. أما بالنسبة للأهداف المعتمدة، والبالغ عددها ثلاثة، فيلاحظ من الجدول المذكور أن الهدف الأول والثالث قد تحققا بنسبة 100% لكل منهما في هذه المرحلة، في حين أن نسبة تحقق الهدف الثاني لم تتجاوز الـ 67%.

الجدول (4): ملخص نتائج المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة ونسبة الإنجاز

الهدف 1: العمل على تحويل المراكز الحضرية (القائمة والمستحدثة) خارج حدود بلديتي الدوحة والريان إلى مناطق جذب واستقرار للمواطن والمقيم					
نسبة الإنجاز	نتائج متابعة الإجراءات				الإجراءات
	نفذ كلياً أو جزئياً	قيد التشريع	قيد التخطيط	لم ينفذ	
100%	✓				1. تطوير وتحسين المراكز الحضرية القائمة والمستحدثة خارج حدود بلديتي الدوحة والريان، ومنحها المزايا والمحفزات التي تشجع على البقاء فيها
	✓				2. الاستمرار في تطوير البنية التحتية والتوسع في إنشاء المرافق الخدمية المختلفة في المراكز الحضرية الكائنة خارج حدود بلديتي الدوحة والريان
الهدف 2: حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود					
67%			✓		3. استصدار تشريع لتوحيد أنظمة الإسكان بين القطاعات الثلاثة (العام والخاص والمختلط)، وتنظيم مسألة الإيجارات
	✓				4. العمل على الانتهاء من تنفيذ المراكز العمرانية المعتمدة في الخطة العمرانية الشاملة
	✓				5. الاسراع في الانتهاء من تطبيق القرارات الصادرة بشأن إخلاء مساكن العزاب المجاورة لسكن العائلات، وتأمين السكن البديل المستوفي لشروط الصحة والسلامة
الهدف 3: توفير بيئة عمرانية نظيفة وضمنان استدامة الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه والطاقة					
100%	✓				6. مواصلة التحول من المدن الكلاسيكية إلى مدن المستقبل الذكية للحد من تداعيات الكوارث والأوبئة
	✓				7. العمل على جعل المساكن التكنولوجية والصديقة للبيئة أمراً واقعاً وفي متناول الجميع
	✓				8. العمل على استكمال المنظومة الرقمية للدولة وتطويرها
	✓				9. مواصلة العمل على ترشيد استخدام الموارد الطبيعية
	✓				10. العمل على زيادة المسطحات الخضراء والاستفادة من مياه الصرف الصحي في زراعتها وسقياتها
90%	9	-	1	-	المجموع

ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)

1. أهم الإنجازات:

استكمالاً للبيانات السابقة، والتي قامت مجموعة العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة بجمعها من الجهات المسؤولة عن تطبيق هذا البرنامج في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة، تأتي الصورة الإحصائية العامة المدعومة بالبيانات والإحصاءات الرسمية المختلفة لتشكل مع سابقتها لوحة شاملة حول إنجازات دولة قطر في هذا المجال، وأهمها:

أ) التحول نحو المدن الذكية(*) Smart Cities

لعبت التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي شهدتها دولة قطر في العقود الأخيرة دوراً بارزاً في تركيز سكانها في المدن والمراكز الحضرية التي باتت تستوعب 100% منهم بدءاً من العام 2010، الأمر الذي ضاعف من حجم الضغوط الناجمة عن هذا التحضر السريع على البنى التحتية التقليدية. لهذا، بات من الطبيعي أن تتجه الدولة بشكل متزايد إلى التحول نحو المدن الذكية كإحدى أهم الآليات التي يمكن من خلالها تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان من الخدمات العامة والبنية التحتية العصرية، كالطاقة والمياه والطرق وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصحة، إضافة إلى الحد من تداعيات الكوارث والأوبئة، كوباء كورونا (كوفيد-19). وقد بلغ عدد المدن الذكية التي صممت وأنشئت بطريق ذكية منذ البداية ثلاث، هي: مدينة مشيرب، والوسيل، واللؤلؤة. وتبذل حالياً جهود كبيرة من أجل تحويل المدن التقليدية إلى مدن ذكية بالكامل.

ولهذا الغرض، وحرصاً من دولة قطر على الاستفادة من الإمكانيات الكبيرة لمبادرة المدن الذكية كواحدة من العوامل الرئيسية التي يمكن أن تسهم في تسريع وتيرة تحقيق ركائز رؤية قطر الوطنية 2030، تم إطلاق مبادرة "قطر الذكية"، والمعروفة باسم "تسمو" التي تسعى لتسخير التكنولوجيا والابتكار لتعزيز التنوع والنمو الاقتصادي المستدام وتحسين الخدمات العامة وجودة الحياة للمواطنين والمقيمين والزوار في قطر.

وفي هذا السياق، تم تحقيق الكثير من الإنجازات ذات الصلة بالبنية التحتية للمدن الذكية المستحدثة والمدن الكلاسيكية التي تتجه إلى التحول نحو المدن الذكية في قادم الأيام والسنين، وأهمها التوسع في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة التي نالت أهمية استثنائية من قبل الدولة تمثلت بالاستثمارات الكثيفة في هذا المجال، وفي إنجاز واحدة قطر للعلوم والتكنولوجيا، واستراتيجية قطر للبحوث والتطوير والابتكار 2030، واستراتيجية قطر الوطنية للذكاء الاصطناعي... الخ.

وقد أثمرت هذه وسواها من الجهود الهادفة إلى اللحاق بركب الثورة الصناعية الرابعة عن تبوأ دولة قطر مراتب متقدمة عالمياً في العديد من المؤشرات ذات الصلة بالاقتصاد الرقمي، كما يشير الجدول رقم (5) التالي:

(*) بحسب الاتحاد الدولي للاتصالات، فإن المدينة الذكية عبارة عن «مدينة مبتكرة تستخدم تقنية المعلومات والاتصالات وكفاءة العمليات والخدمات الحضرية، والقدرة على المنافسة، لتحسين نوعية الحياة، وتلبي في الوقت ذاته احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية» (Smart Sustainable Cities) (International Telecommunication Union (2019)

الجدول (5): بعض مؤشرات التقدم في البنية الرقمية في دولة قطر على الصعيد الدولي

م	المؤشر	المرتبة	السنة
1	الحكومة الإلكترونية E-Government Index	66 من أصل 193 دولة	2020
2	المشاركة الإلكترونية E- Participation Index	77 من أصل 193 دولة	2020
3	جاهزية البنية الرقمية Network readiness Index	38 من أصل 134 دولة	2020
4	تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT Development Index	39 من أصل 170 دولة	2017
5	الابتكار العالمي Global Innovation Index (GII)	70 من أصل 131 دولة	2020
6	تقييم حقوق النفاذ الرقمي DARE INDEX	الأولى عالمياً	2020

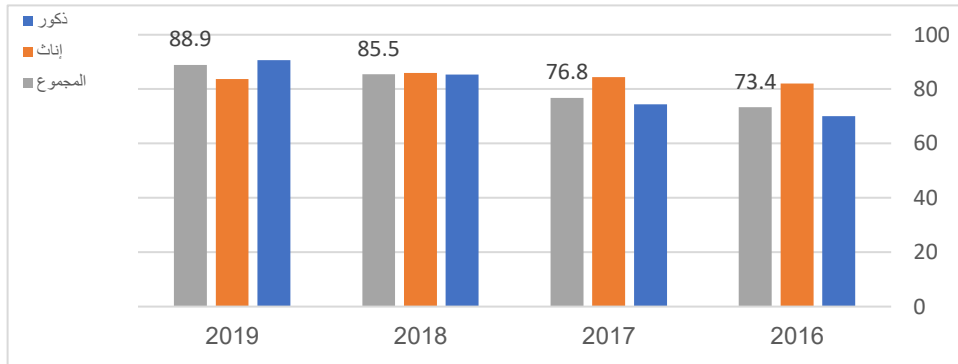
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ووزارة المواصلات والاتصالات (وارد في: جهاز التخطيط والإحصاء، الاستعراض الوطني الطوعي لدولة قطر لعام 2021)

وفي سياق متصل، تمكنت دولة قطر من تحقيق إنجازات هامة في مجال استخدام الانترنت، والتي تتمثل بالمؤشرات التالية:

❖ ارتفاع معدل استخدام الانترنت

يشير الشكل البياني رقم (8) إلى ارتفاع معدل استخدام الإنترنت في دولة قطر من 73.4% عام 2016 إلى 88.9% عام 2019.

الشكل (8): نسبة السكان في قطر الذين يستخدمون الانترنت حسب الجنس والسنة



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، أهداف التنمية المستدامة 2030 في قطر لعام 2019

وعلى الرغم من هذا الارتفاع في معدل انتشار الإنترنت، إلا أنه شهد ارتفاعاً آخر ملحوظاً مع تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19)، حيث أشار تقرير «الحالة الرقمية في العام 2021»، الصادر عن مؤسسة هوت سويت^(*) Hootsuite العالمية إلى الحقائق التالية في هذا الخصوص:

– ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في قطر من 2.83 مليون مستخدم في يناير 2020 إلى 2.88 مليون مستخدم في يناير 2021

(*) هوت سويت Hootsuite هي عبارة عن منصة لإدارة الوسائط الاجتماعية. وقد أنشئت هذه المنصة عام 2008، وتدعم تكامل الشبكات الاجتماعية لتويتر، وفيسبوك، وإنستغرام، ولينكدن، ويوتيوب.

— ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في قطر بمقدار 49 ألف (+1.8%) بين عامي 2019 و2020، و29 ألف (+1.0%) بين عامي 2020 و2021.

— بلغ معدل انتشار الإنترنت في قطر 99.0% في العامين المذكورين.

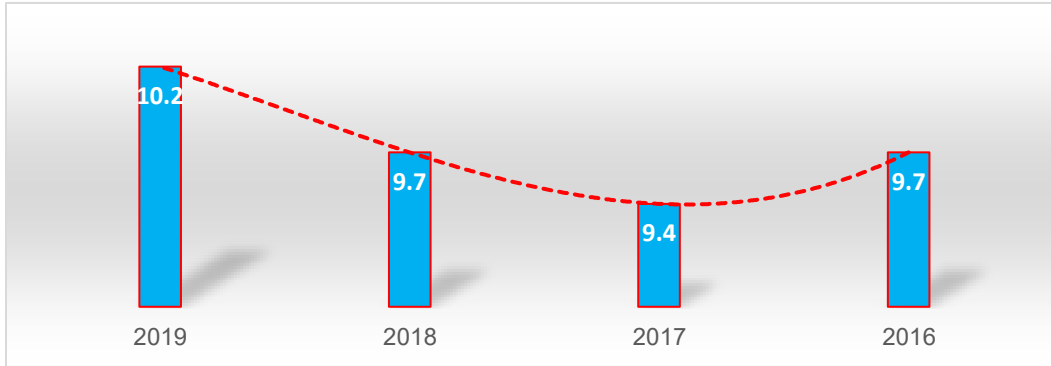
وبذلك تبوأَت دولة قطر المرتبة الأولى عالمياً بحسب التقرير المذكور، مشتركة في تلك الصدارة مع دول أخرى هي البحرين وأيسلندا والكويت والنرويج والإمارات.

وفي سياق متصل، ذكر التقرير المشار إليه بأن دولة قطر قد تبوأَت المركز الأول عالمياً في سرعة الاتصال بالإنترنت الهاتف الجوال، حيث بلغت سرعة التحميل عبر اتصال الإنترنت عن طريق الهاتف المحمول 178.01 ميغابايت.

❖ ارتفاع معدل الاشتراك في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض الثابت

الانترنت السلكي ذي النطاق العريض الثابت "Broadband" عبارة عن شبكات اتصالات قادرة على نقل حزم بيانات ذات سعات عالية. وبالنسبة لدولة قطر، يشير الشكل البياني رقم (9) إلى ارتفاع معدل استخدام الانترنت ذي النطاق العريض الثابت من 9.7% عام 2016 إلى 10.2% عام 2019.

الشكل (9): الاشتراك في الانترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل ١٠٠ من السكان حسب السنوات



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، أهداف التنمية المستدامة 2030 في قطر لعام 2019

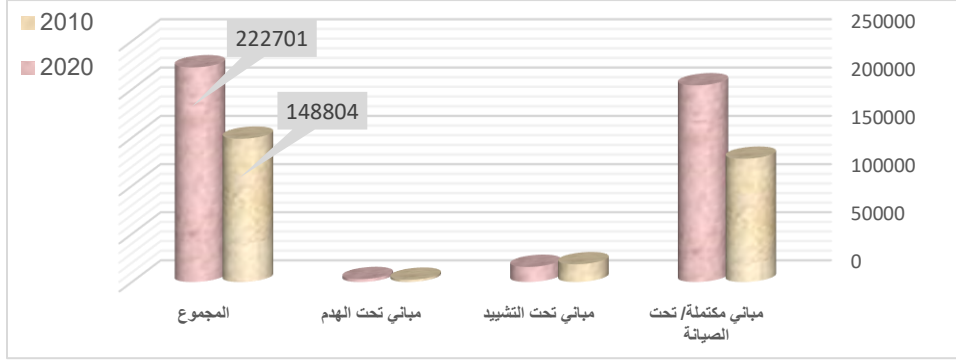
ب) تطور الإسكان (المباني والوحدات السكنية)

بداية لا بد من التنويه إلى أن صدور نتائج التعداد الرئيسية للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2020 يشكل فرصة هامة للحدوث عن تطور الإسكان في دولة قطر من حيث المباني (مباني مكتملة/تحت الصيانة، مباني تحت التشييد، مباني تحت الهدم) والوحدات السكنية (فيلا، شقق، بيوت عربية وشعبية وعجزة، الغرف والوحدات السكنية الأخرى) خلال عقد من الزمان، وذلك من خلال مقارنة هذه النتائج مع نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2010.

❖ المباني

يشير الشكل البياني رقم (10) إلى ارتفاع عدد المباني من حوالي 148 ألف مبنى عام 2010 إلى حوالي 222 ألف مبنى عام 2020، أي بنسبة تغير وصلت إلى ما يقرب من 50% خلال عقد من الزمن.

الشكل (10): المباني حسب حالة المبنى والبلدية في تعدادي (2010 و2020)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، النتائج الرئيسية لتعداد 2020

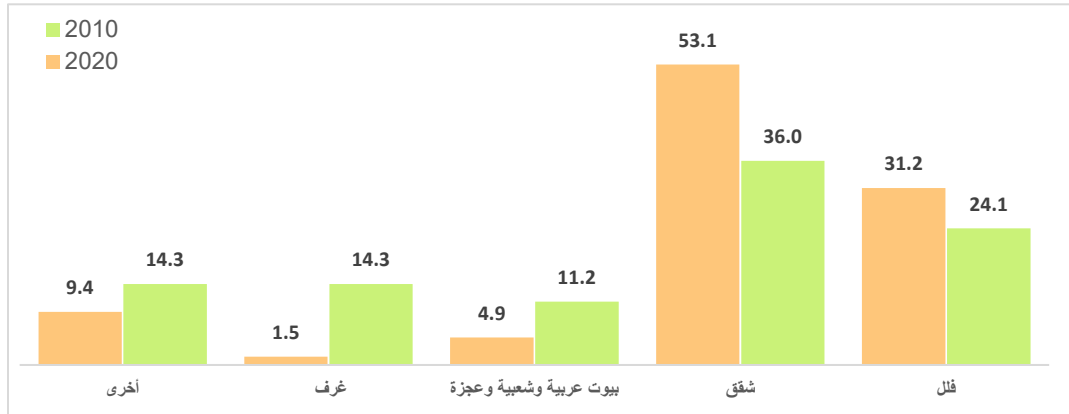
أما بالنسبة لحالة المباني، أي المظهر الخارجي للمبنى، تشير البيانات إلى أن الغالبية العظمى من المباني في قطر هي من النوع المكتمل/تحت الصيانة، وإلى أن هذا النوع من المباني قد ارتفع من 86% من مجموع المباني في قطر عام 2010 إلى 91% عام 2020.

ووفقاً للنتائج الرئيسية لتعداد عام 2020، ارتفعت نسبة الزيادة في المباني في جميع البلديات بين تعدادي 2010 و2020، غير أن أعلى نسبة زيادة في المباني حدثت في بلدية الطعائن، حيث بلغت (300%).

❖ الوحدات السكنية (فلل، شقق، بيوت عربية وشعبية وعجزة، غرف ووحدات السكنية الأخرى)

بحسب النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020، وهي آخر البيانات الرسمية المتوافرة في هذا المجال، زاد عدد الوحدات السكنية بكل أنواعها من 259,066 عام 2010 إلى 403,753 وحدة سكنية عام 2020، وبنسبة تغير وصلت إلى 55.8% خلال العامين المذكورين. ووفقاً لنوع الوحدة السكنية لعام 2020، يشير الشكل البياني رقم (11) إلى أن أكثر من نصف هذه الوحدات (53.1%) عبارة عن شقق سكنية، وحوالي ثلثها (31.2%) فلل، وما تبقى عبارة عن بيوت عربية وشعبية وعجزة (4.9%)، وغرف (1.5%) ووحدات سكنية أخرى (9.4%).

الشكل (11): التوزيع النسبي للوحدات السكنية حسب نوع الوحدة السكنية في تعدادي 2010 و2020



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، النتائج الرئيسية لتعداد 2020

وبحسب النتائج المشار إليها، استحوذت بلدية الريان على (40.6%) من مجموع الفلل في قطر، أما الشقق فقد كانت الحصة الأكبر من نصيب بلدية الدوحة التي استحوذت على (67.7%) من مجموع هذه الشقق في قطر.

ت) دعم التنمية الخضراء وتعزيزها

في ظل التحديات الناجمة عن تغير المناخ وعن جائحة كورونا، اتخذت العديد من الدول التدابير اللازمة لدعم التنمية الخضراء وتعزيزها من أجل إعادة بناء اقتصاداتها بما يحقق مصالح الشعوب ويحافظ على كوكب الأرض من التدهور البيئي.

وتماشياً مع رؤية قطر الوطنية 2030 الرامية إلى التحول من اقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية الناضبة مثل النفط والغاز إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتنويع الموارد الاقتصادية، اتخذت دولة قطر العديد من الإجراءات التي أدت إلى تحقيق الكثير من الإنجازات، أهمها:

❖ التحول نحو المباني الخضراء

يهدف التحول التدريجي نحو المباني الخضراء تأسس عام 2009 مجلس قطر للأبنية الخضراء، والذي عمل ولا يزال يعمل على توطيد الممارسات البيئية المستدامة من حيث تصميم وتطوير المباني الخضراء في الدولة. وخلال عقد ونيف من الزمن استطاع هذا المجلس تحقيق العديد من الإنجازات، مثل:

— مركز قطر الوطني للمؤتمرات الذي حاز على العديد من الجوائز البيئية، مثل حصوله على شهادة الريادة في تصاميم البيئة والطاقة "ليد" LEED كأول مبنى من نوعه ينال هذه الشهادة المرموقة في الدولة، كما حاز الشهادة الذهبية لنظام "ليد" التي يمنحها المجلس الأمريكي للمباني الخضراء.

— مدينة مشيرب ومدينة لوسيل التي تعتبر جميع مبانيها صديقة للبيئة

— ملاعب ومنشآت مونديال 2022 لكرة القدم، والتي تعمل بالطاقة الشمسية وتكنولوجيا التبريد والإضاءة الموفرة للمياه والطاقة والمحايدة للكربون

هذه وسواها من الأمثلة، جعلت دولة قطر تتبوأ المرتبة الثانية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعدد المباني والمنشآت الخضراء والصديقة للبيئة^(*).

❖ التوجه نحو الطاقة المتجددة

تسعى قطر للتوجه نحو تنويع مصادر الطاقة والاستفادة من الموارد الطبيعية الأخرى التي تحظى بها الدولة، كالطاقة الشمسية على سبيل المثال، والتي تعد أحد أهم حلول الطاقة البديلة، وذلك لمساهمتها في توفير استهلاك الطاقة، الأمر الذي دفع دولة قطر للاتجاه نحو الاستثمار فيها بعد أن تبينت فائدة استخدامها في مشاريع البنية التحتية، كإضاءة الطرق بالحدائق العامة والأبراج وأنظمة الري وغيرها من المرافق الأخرى. وكجزء من رؤية قطر الوطنية 2030 التي تشدد على ضرورة تحقيق الانسجام بين حماية البيئة والنمو الاقتصادي، فقد تم تنفيذ عدة مشاريع لها علاقة بالطاقة المتجددة، أهمها:

(*) هذا ما أكدته السيد مشعل الشمري، مدير مجلس قطر للمباني الخضراء، التابع لمؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، في حديثه لصحيفة العرب القطرية بتاريخ 1 نوفمبر 2020 وللمزيد يمكن العودة إلى الرابط التالي: <https://alarab.qa/article/01/11/2020>

- يتم في معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة، التابع لجامعة حمد بن خليفة، تطوير حلول في مجال البحث والابتكار، وإجراء بحوث تلبي الأولويات الوطنية الملحة فيما يتعلق بالأمن المائي والطاقة والبيئة.
- إنشاء محطة الطاقة الشمسية الكبرى لإنتاج الكهرباء بتقنية الخلايا الكهروضوئية في منطقة الخرسة غرب الدوحة على أرض مساحتها 10 كيلومتر مربع. وبموجب الاتفاقيات التي جرى توقيعها بهذا الخصوص، تتحمل مسؤولية تشييد وتشغيل المشروع شركة سراج، وهي شركة مملوكة لكل من شركة سراج للطاقة (بنسبة 60%) وتحالف شركة ماروبيني اليابانية وشركة توتال الفرنسية (بنسبة 40%)، وذلك بآلية البناء والتشغيل لمدة 25 عاما، وستقوم المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء "كهرماء"، وهي الجهة المالكة والمشغلة لمنظومة شبكات نقل وتوزيع الكهرباء والمياه في قطر، بشراء الطاقة الكهربائية التي ستنتج من المشروع والمقدرة بـ 800 ميغاواط.
- تأسيس شركة "نبراس للطاقة": هي شركة استثمارية عالمية في مجال الطاقة، تأسست في الدوحة عام ٢٠١٤، وهي عبارة عن مشروع مشترك ما بين شركة الكهرباء والماء القطرية (60%) وهيئة قطر للاستثمار (40%).

2. أهم التحديات:

رغم ما ذكر في الفقرة السابقة حول أهم الإنجازات التي تحققت في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة، فإن نتائج المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، إضافة إلى مستجدات الواقع السكاني في ظل انتشار وباء كورونا (كوفيد-19)، تشير إلى وجود بعض التحديات والصعوبات في هذا المجال، أهمها:

❖ ضعف المحفزات المشجعة على انتقال المواطن والمقيم للإقامة في المراكز الحضرية الكائنة خارج بلديتي الدوحة والريان؛ فرغم كل الجهود المبذولة لتحسين وتطوير المراكز المذكورة إلا أن الواقع الخدمي في هذه المراكز لم يرق بعد إلى مستوى المنافسة مع مثيله في بلديتي الدوحة والريان، الأمر الذي يمكن أن يفسر عدم رغبة المقيمين في العاصمة للانتقال إلى المراكز الحضرية الأخرى.

❖ التحول من المدن الكلاسيكية إلى المدن الذكية يطرح العديد من التحديات، منها:

- وجود استراتيجية متكاملة للتعامل مع كافة الجوانب المتعلقة بالمدن الذكية
- وجود دليل إرشادي خاص بالوظائف والمهن النوعية الجديدة التي يتطلبها سوق العمل في المدن الذكية
- المرونة في وضع التشريعات والقوانين، ولاسيما قوانين العمل، التي تتلاءم مع هذا التحول
- القدرة على الاستفادة من التطورات التقنية المتسارعة في مختلف المجالات، كالروبوتات، والذكاء الاصطناعي، والسيارات ذاتية القيادة، وشبكات الجيل الخامس، وغيرها التقنيات الحديثة
- الاستثمار في بناء القدرات اللازمة للصمود في مواجهة زيادة وتيرة الكوارث والمخاطر الناجمة عن الأوبئة والتغيرات المناخية بما يسمح للأنظمة والخدمات والأفراد للاستجابة للأزمات ومواجهة الضغوط والصدمات والتغلب عليها

❖ رغم تزايد أعداد المباني الخضراء الصديقة للبيئة، إلا أنها لم تصبح بعد هي السائدة، إذ لا يزال عدد كبير من الملاك والمستثمرين والمصممين والمطورين العقاريين بعيدين عن اعتماد الأنظمة الخضراء المستدامة وأنظمة توفير الطاقة.

❖ إمكانية توحيد أنظمة الإسكان بين القطاعات الثلاثة (العام والخاص والمختلط)، وإجراء التعديلات اللازمة على قانون الإسكان من حيث تحديد آلية توفير قطعة الأرض ومنح السكن للموظفين أو البديل المقرر له، وتحديد المبلغ المخصص للبناء والحد الأدنى والحد الأقصى من الاستقطاع الشهري للسكن بحيث تسهم التعديلات في تحقيق الهدف الثاني من أهداف السياسة السكانية في مجال النمو الحضري والإسكان والبيئة، والمتمثل بضرورة حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود.

❖ الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة في سقاية المسطحات الخضراء والحدائق والأشجار والتخيل التي ازدادت معدلاتها زراعتها وكمية المياه اللازمة لسقياتها بفعل ارتفاع درجات الحرارة.

المحور الثالث

التعليم والتدريب والشباب

أولاً) نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال التعليم والتدريب والشباب

1. النتائج التفصيلية للمتابعة

الهدف 1: تعزيز فرص تعليم وتدريب عالي الجودة

إجراء 1: دعم توظيف واستثمار التكنولوجيا الحديثة والتحول نحو التعلم الرقمي في العملية التعليمية

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التشريع	منفذ جزئياً
المؤشر المستهدف	وجود خطة أو برامج لتوظيف التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية في القطاع التعليمي الحكومي				
	وجود خطة أو برامج لتوظيف التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية في القطاع التعليمي الخاص				
المؤشر المستهدف	وجود خطة أو برنامج لتطوير آليات لتقييم مخرجات التعلم الرقمي				
	وجود خطة أو برنامج لتطوير آليات لتقييم مخرجات التعلم الرقمي				

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التطبيق	قيد التشريع	منفذ جزئياً
البيان					
وجود دراسات وأبحاث تتعلق بتداعيات جائحة كورونا على قطاع التعليم، ومنها على سبيل المثال "التعلم عن بُعد في المدارس الحكومية في دولة قطر في ظل جائحة (كوفيد-19)"، أعدت من قبل إدارة السياسات والأبحاث في وزارة التعليم والتعليم العالي (سابقاً). كما تم إعداد عدد من التقارير حول تداعيات جائحة كورونا على التعليم، وقياس مدى الأثر على مستوى تعلم الطلبة، وتحليل النتائج، مما ساهم في وضع آلية لتفادي الجوانب السلبية، وتحقيق التواصل الفعال بين الطلبة والمعلمين، واستخدام أفضل البرامج التعليمية، وأبرز أدوات القياس والتقييم، وقنوات لتفعيل دور الشراكة الأسرية من خلال متابعة أداء أبنائهم.					
قام فريق عمل من مؤسسة قطر بدراسة تفصيلية حول تأثير COVID19 على الطلاب والموظفين والمجتمع بشكل عام. كما تم إعداد عدد من الدراسات والتقارير فيما يخص مواجهة الوباء عن طريق المراكز البحثية وإدارة التحليل المؤسسي التابعة لمكتب الاستراتيجية والتطوير بالجامعة (سواء جامعة قطر أو جامعة حمد بن خليفة).					
حسب وزارة التعليم والتعليم العالي (سابقاً) يوجد تقارير أسبوعية من الإدارات التي تتابع سير العملية التعليمية لتقييم سياسة التعلم المدمج وتطبيقها. وفي مؤسسة قطر تم تكوين لجنة أكاديمية من مهامها مراجعة السياسات التعليمية وتقييم تجربة التعليم المدمج. وفي جامعة قطر: يتم التعاون مع قطاع الشؤون الأكاديمية بهذا الخصوص.					
إجراء 2: توفير المستلزمات اللوجستية للتعلم الرقمي					
وجود خطة بديلة معتمدة للانتقال للتعلم الرقمي بشكل كامل في حال وجود الكوارث والأوبئة					
حسب وزارة التعليم والتعليم العالي (سابقاً)، توجد خطة للتعلم الرقمي تم إعدادها بشكل كامل، ويتم تطبيقها بداية من شهر مارس 2020 في فترة الإغلاق الكامل للمدارس. كما أن مؤسسة قطر تقوم بتنفيذ ذلك منذ ربيع 2020.					
شكلت جامعة قطر لجنة لوضع الخطط البديلة لمواجهة جائحة كورونا، وتمت الإشارة لهذه الجهود ضمن تقرير المخاطر المؤسسية الذي تم تقديمه لمجلس الأمناء. وبناء على تجربة الجامعة والخبرات التي تراكمت على نطاق الانتقال للتعلم الرقمي في ظل جائحة كورونا، فإنها قادرة على الانتقال بشكل كامل للتعلم الرقمي في حال وجود الكوارث والأوبئة وذلك في غضون أيام معدودة (أقل من أسبوع).					
يوجد بجامعة حمد بن خليفة خطط بديلة تم اعتمادها في حال وجود كوارث وأوبئة.					
توفر وزارة التعليم والتعليم العالي (سابقاً) السّبورات التفاعلية وبرامجها في كافة الفصول الدراسية في المدارس الحكومية وبعض المدارس الخاصة، كما توفر حزمة من البرامج والمواقع التفاعلية للمعلمين في المدارس الحكومية والخاصة.					
تعتمد مدارس مؤسسة قطر على استخدام مجموعة من أدوات وبرامج التعلم عبر الإنترنت المعترف بها دولياً والمعتمدة للاستخدام داخل قطر. هذا إلى جانب توفير الجامعات للعديد من الوسائل التعليمية التي تساعد على التعلم التفاعلي من خلال منصة الـ "بلاك بورد" وغيرها.					
توفر وسائل تعليمية إلكترونية معتمدة تساعد على التعلم التفاعلي للطلبة كفاعلين لا كمتلقين					

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	منفذ جزئياً
المؤشر المستهدف					
وجود برنامج لتوفير أجهزة حاسوب وأجهزة موديم للوصول إلى الإنترنت، للطلاب الذين لا يملكونها ويحتاجون إليها خلال عملية التعلم عن بعد					
توفر منصة تعليمية تتيح للطلبة الوصول لمصادر التعلم بسهولة وسرعة، مثل: الكتاب المدرسي والفيديوهات التعليمية...					
إجراء 3: التركيز على الدورات التدريبية للكوادر التعليمية بهدف رفع قدراتهم الفنية والتقنية وتسهيل دمجهم في التعليم الرقمي					
عدد الدورات التدريبية الهادفة لرفع قدرات الأساتذة وتسهيل دمجهم في التعليم الرقمي					

• حسب وزارة التعليم والتعليم العالي (سابقاً) يتم توفير أجهزة تابلت للطلبة في المدارس الحكومية حسب حاجتهم أثناء الجائحة. كما يتم توفير أجهزة برود باند للاتصال بالإنترنت للطلبة حسب حاجتهم أثناء الجائحة.

• يتم توفير أجهزة تعلم فردية للطلاب في مؤسسة قطر، علاوة على أن هذه الأجهزة من البرامج الأساسية في الجامعة كخطة مستمرة.

• توفر وزارة التعليم والتعليم العالي (سابقاً) عدة منصات، منها:

- منصة Qlearning.edu.gov.qa، وتضم الكتب المدرسية بصيغة Pdf وكتب تفاعلية معززة بعناصر رقمية تفاعلية
- قناة التعلم عن بعد الخاصة بالوزارة على قناة اليوتيوب، وتضم دروساً مصورة لكافة المواد والمراحل الدراسية
- منصة للمسابقة الوطنية للبحث العلمي والابتكار لعرض أبحاث ومشاريع الطلبة وإنجازاتهم في مجال البحث

• يتم بمؤسسة قطر استخدام مجموعة متنوعة من الأنظمة الأساسية الخاصة، والتي تتيح للطلاب الوصول إلى المصادر التعليمية بسهولة.

• تستخدم جامعة قطر منصة ال "بلاك بورد" لإدارة عملية التعلم الرقمي

• عقدت وزارة التعليم والتعليم (سابقاً) العديد من الدورات المذكورة، منها:

- التحول الرقمي (مجموعة Microsoft 365) لكافة المعلمين في المدارس الحكومية
- البرامج المصاحبة لأجهزة العرض التفاعلية المتوفرة في المدارس الحكومية
- توظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية
- تم تنفيذ ما يقارب 1289 دورة تدريبية خلال العامين-2020-2021 في الرياض والمدارس الخاصة

• نفذت مؤسسة قطر 25 دورة تدريبية.

• وفرت جامعة قطر العديد من الدورات التدريبية الهادفة لرفع قدرات الأساتذة، وتسهيل دمجهم في التعليم الرقمي.

• قامت جامعة حمد بن خليفة بتدريب أعضاء هيئة التدريس من خلال مؤسسة Quality Matters، وذلك لتمكينهم من عملية تطوير المناهج الإلكترونية واستخدامها بفعالية في العملية التعليمية. كما يوجد محتوى إلكتروني متكامل لتدريب أعضاء هيئة التدريس على كيفية استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية.

الهدف 2: تعميم وتنظيم الإرشاد الأكاديمي والوظيفي في جميع المؤسسات التعليمية

إجراء 1: العمل على تطوير القدرات المهنية للمرشدين الأكاديميين والمهنيين في المدارس والكليات والجامعات، وذلك لتثقيف الطلاب وأولياء الأمور على حد سواء بشأن مزايا مناقشة خياراتهم المهنية المستقبلية

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	مستفاد	مستفيد	مستفيد	مستفيد	مستفيد	
عدد الدورات التدريبية لتطوير القدرات المهنية للمرشدين الأكاديميين في المؤسسات التعليمية المذكورة						- نفذت وزارة التعليم والتعليم العالي (سابقاً) عدداً من الدورات وورش العمل ذات الصلة، منها: - ورش عمل لكافة أعضاء الهيئة الإدارية في المدارس الحكومية (مدير المدرسة، النائب الأكاديمي، النائب الإداري، المشرفون الإداريون) حول التحول الرقمي 183 دورة تدريبية للمرشدين الأكاديميين بالمدارس الثانوية الخاصة - استمر مركز قطر للتطوير المهني بتقديم باقة متنوعة من الدورات والبرامج والخدمات التوعوية والتطويرية، مثل: - برنامج إعداد المستشارين المهنيين - برنامج تطوير مهارات المرشدين المهنيين - برنامج تطوير المهارات المتقدمة للمرشدين الأكاديميين - تم بجامعة قطر تشكيل لجنة التطوير المهني لقطاع شؤون الطلاب في نوفمبر ٢٠٢٠، كجهة مسؤولة عن إعداد وتقديم برامج تدريبية وخطط للتطوير المهني وتوفير الموارد والمعلومات الداعمة لعمل ومهام منتسبي قطاع شؤون الطلاب، نظراً لأهميتها الاستراتيجية في توفير خدمات وبرامج بشكل فعال.

إجراء 2: إنشاء مركز وطني لدعم ورصد وتنظيم استراتيجيات وأنشطة التطوير المهني

توفر مركز وطني لتمكين الطلاب والخريجين من اتخاذ قرارات مهنية صائبة						يوجد عدد من المراكز للتطوير المهني في مؤسسة قطر، وفي معظم المدارس الخاصة والجامعات المتواجدة في الدولة.
--	--	--	--	--	--	---

الهدف 3: إعداد أجندة محددة للبحث العلمي

إجراء 1: العمل على وضع تصور وطني عام وشامل للبحث العلمي

وجود خطة زمنية لوضع برنامج وطني عام للبحث العلمي						- يوجد العديد من مؤسسات القطاع العام والخاص التي تعمل في مجال البحث العلمي في دولة قطر، إلا أنه قد أُسند وضع الاستراتيجية الوطنية للبحوث والتطوير والابتكار لمؤسسة قطر التي قامت بتأسيس "مجلس قطر للبحوث والتطوير والابتكار". وقد اعتمد المجلس المذكور الإطار الوطني لرؤية قطر في إعداد استراتيجية وطنية تتبنى نظرة شمولية لمنظومة البحوث، والتطوير، والابتكار، ورسم خارطة الطريق نحو بناء منظومة وطنية وحيوية ومتكاملة. - يعمل قطاع البحث والدراسات العليا في جامعة قطر على تطبيق إطار التميز والتأثير البحثي (REF) الذي تم إنجازه في 2020. - قامت جامعة حمد بن خليفة بإعداد برنامجها البحثي بما يوائم الخطط البحثية الاستراتيجية الوطنية.
--	--	--	--	--	--	---

إجراء 2: زيادة دعم الأبحاث والدراسات العلمية وتعزيز ثقافة البحث العلمي لتحقيق المزيد من الإنجازات التنموية والحماية من الكوارث والأوبئة					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:				
البيان	مخطط	مخطط	مخطط	مخطط	مخطط
	مخطط	مخطط	مخطط	مخطط	مخطط
مقدار ما تم إنفاقه على البحث العلمي خلال السنوات الثلاث الأخيرة	• يشير الجدول التالي إلى مقدار الإنفاق المحلي على البحث العلمي في دولة قطر خلال الدورات الثلاث الماضية التي تم خلالها جمع المعلومات في "مسح البحث والتطوير في دولة قطر" لعام 2018				
	المؤشر	2012	2015	2018	
	الإنفاق المحلي الإجمالي على البحث والتطوير (رق.)	3,254,836,183	3,054,536,835	3,545,524,257	
	قيمة إنفاق قطاع التعليم العالي على البحث والتطوير (رق.).	1,362,982,966	2,131,418,165	2,131,418,165	
	نسبة إنفاق قطاع التعليم العالي على البحث والتطوير.	41.8%	69.7%	71.9%	
	قيمة إنفاق القطاع الحكومي على البحث والتطوير (رق.).	1,050,651,854	396,820,614	563,312,131	
	نسبة إنفاق القطاع الحكومي على البحث والتطوير.	32.2%	12.9%	15.8%	
	قيمة إنفاق قطاع الأعمال على البحث والتطوير (رق.).	841,201,364	526,298,056	430,799,120	
	نسبة إنفاق قطاع الأعمال على البحث والتطوير على البحث والتطوير	25.8%	17.2%	12.1%	
	المصدر: نتائج مسح البحث والتطوير في دولة قطر ٢٠١٨				
عدد الأبحاث العلمية الممولة حول الحد من تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-19)	• الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي: 20 بحث.				
	• جامعة قطر: 8 مشاريع متعلقة بالمنح الخاصة بفيروس كورونا (كوفيد-19).				
	• جامعة ويل كورنيل للطب: 4 أبحاث.				
إجراء 3: توسيع الشراكة مع المؤسسات العلمية المحلية وغير المحلية بما يساعدها على توظيف معارفها محلياً ودولياً					
وجود برنامج لدى مؤسسات البحث العلمي المحلية لإقامة شراكة علمية بين بعضها على المستوى المحلي	• لدى الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي مثل هذه البرامج، منها:				
	– الطريق نحو الطب الدقيق بالشراكة مع برنامج جينوم قطر				
	– منحة أسرة بالشراكة مع معهد الدوحة الدولي للأسرة				
	– الأمن الغذائي بالشراكة مع وزارة البلدية والبيئة				
	• لدى جامعة قطر برامج من هذا النوع، مثل:				
	– مشروع بحثي عن ملاعب جامعة قطر بالشراكة مع اللجنة العليا للمشاريع والإرث				
	– إنشاء وحدة تكنولوجيا المياه بالشراكة مع المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (كهراء)				
	– برامج في مجال التوعية بالصحة النفسية بالشراكة مع جمعية أصدقاء الصحة النفسية – وياك				
	• لدى جامعة حمد بن خليفة مثل هذه البرامج، منها:				
	– هندسة الحاسوب بالشراكة مع جامعة تكساس -قطر وجامعة كارنيجي ميلون-قطر				
عدد المؤسسات العلمية المحلية التي أقامت علاقة مع مؤسسات دولية مماثلة	• الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي: 3				
	• جامعة ويل كورنيل للطب: 27				
	• وزارة التعليم والتعليم العالي: 5				

اجراء 4: التوسع في إنشاء مراكز بحوث جديدة

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	منفذ كليا	منفذ جزئيا	قيد التنفيذ	قيد التخطيط	غير موجود	
وجود توجه للتوسع في إنشاء مراكز بحثية جديدة						توجد مبادرات من وزارة التعليم والتعليم العالي (سابقاً)، وجامعة قطر، وجامعة حمد بن خليفة، وهيئة أشغال لتطوير مهارات البحث العلمي عبر مراكز بحثية جديدة

• هناك العديد من مراكز البحوث القائمة، منها:

الجهة	المراكز البحثية	التخصص	سنة التأسيس
جامعة قطر	مركز جامعة قطر للعلماء الشباب	التنمية البشرية وبناء القدرات	2020
	مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية	العلوم الإنسانية والاجتماعية	2018
	مركز البحوث الحيوية الطبية	الطب والعلوم الحيوية	2014
	مركز العلوم البيئية	الدراسات والبيئة والتنمية	1980
	مركز الكندي لعلوم الحوسبة	الأمن السيبراني – الذكاء الاصطناعي	2012
	مركز أبحاث الغاز	مجال صناعة ومعالجة الغاز	2007
جامعة حمد بن خليفة	Qatar Bio Medical Research Institute	Bio Medical Research	2011
	Qatar Computing Research institute	Computing Research	2011
كلية وايل كورنيل للطب	WCM-Q research center	Basic, Translational and Clinical biomedical research	2009

توزع المراكز البحثية القائمة حسب الجهة والتخصص وسنة التأسيس

اجراء 5: التوسع في تأسيس فرق بحثية جديدة

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	منفذ كليا	منفذ جزئيا	قيد التنفيذ	قيد التخطيط	غير موجود	
وجود توجه للتوسع في تأسيس فرق بحثية جديدة						- عملت وزارة التعليم والتعليم العالي (سابقاً) هيكلًا تنظيميًا للبحث العلمي في المدرسة يتألف من مدير المدرسة والنائب الأكاديمي ومنسق البحث العلمي والمشرفين على الأبحاث لتنفيذ خطة البحث العلمي في المدرسة. - يوجد توجه لإنشاء فرق عمل في مجال الإدارة والاقتصاد وتسويق التكنولوجيا في جامعة قطر. - قامت جامعة حمد بن خليفة بإعداد مواضيع بحثية جديدة، الأمر الذي سيؤدي إلى التوسع في تأسيس فرق بحثية جديدة.

إجراء 1: إشراك الشباب في وضع الخطط والبرامج والسياسات التي تخص أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترفيهية..

إجراء 2: العمل على تمكين الشباب وتطوير مهاراتهم في العالم الرقمي					
وجود برامج أو سياسات خاصة بتمكين الشباب وتطوير مهاراتهم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات					• لدى وزارة التعليم والتعليم العالي (سابقاً) مناهج متخصصة في الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات من المستوى الأول إلى الثاني عشر. وتعمل الوزارة على تطبيق مادة المهارات الحياتية التي تتضمن موضوعات عن البحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال في المرحلة الثانوية. • لدى جامعة قطر برامج، مثل: المهارة الرقمية، وبرنامج Engage، ومهارات التدريب عن بُعد. • لدى مؤسسة صلتك برنامج التمكين الاقتصادي للشباب المقيمين في قطر • نظمت وزارة الثقافة و الرياضة(سابقاً) برنامج "مهارات من جوجل" خاص بتنمية المهارات الرقمية للشباب واستفاد منه أكثر من 800 شاب.

وزارة الثقافة والرياضة (سابقاً):			توفر برنامج خاص بتأهيل وبناء قدرات القيادات الشبابية	
تاريخ الانتهاء	تاريخ الانطلاق	عنوان البرنامج		
2022	2019	مشروع تطوير قدرات الشباب		
2022	2019	مشروع تطوير المهارات الحياتية لدى الشباب		
جامعة قطر:				
2020	2020	برنامج الأثر الأكاديمي التابع للأمم المتحدة		
مستمر	2021	برنامج اكتساب وتنمية مهارات القيادة الطلابية		
مركز قطر للقيادات				
2021	2021	برنامج القيادات المستقبلية		
2021	2021	برنامج القيادات الحكومية		

2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة:

تشير نتائج المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 – أكتوبر 2021) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022) إلى وجود إنجازات هامة جداً في مجال التعليم والتدريب والشباب، تمثلت بتنفيذ كل الإجراءات المعتمدة في هذه المرحلة، وبتقدم تام في تحقيق الأهداف ذات الصلة. فوفقاً للجدول رقم (6) بلغ عدد الإجراءات المعتمدة في المرحلة الرابعة من مراحل المتابعة 13 إجراءً، نفذ كلها ونسبة 100%.

الجدول (6): ملخص نتائج المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020- أكتوبر 2021) في مجال التعليم والتدريب والشباب ونسبة الإنجاز

الهدف 1: تعزيز فرص تعليم وتدريب عالي الجودة					
نسبة الإنجاز	نتائج متابعة الإجراءات				الإجراءات
	لم ينفذ	قيد التخطيط	قيد التشريع	نفذ كلياً أو جزئياً	
100%				✓	1. دعم توظيف واستثمار التكنولوجيا الحديثة والتحول نحو التعلم الرقمي في العملية التعليمية
				✓	2. توفير المستلزمات اللوجستية للتعلم الرقمي
				✓	3. التركيز على الدورات التدريبية للكوادر التعليمية بهدف رفع قدراتهم الفنية والتقنية وتسهيل دمجهم في التعليم الرقمي
الهدف 2: تعميم وتنظيم الإرشاد الأكاديمي والمهني في جميع المؤسسات التعليمية					
100%				✓	4. العمل على تطوير القدرات المهنية للمرشدين الأكاديميين والمهنيين في المدارس والكليات والجامعات، وذلك لتنقيف الطلاب وأولياء الأمور على حد سواء بشأن مزايا مناقشة خياراتهم المهنية المستقبلية
				✓	5. إنشاء مركز وطني لدعم ورصد وتنظيم استراتيجيات وأنشطة التطوير المهني
الهدف 3: إعداد أجندة محددة للبحث العلمي القطري					
100%				✓	6. العمل على وضع تصور وطني عام وشامل للبحث العلمي
				✓	7. زيادة دعم الأبحاث والدراسات العلمية وتعزيز ثقافة البحث العلمي لتحقيق المزيد من الإنجازات التنموية والحماية من الكوارث والأوبئة
				✓	8. توسيع الشراكة مع المؤسسات العلمية المحلية وغير المحلية بما يساعدها على توظيف معارفها محلياً ودولياً
				✓	9. التوسع في إنشاء مراكز بحوث جديدة
				✓	10. التوسع في تأسيس فرق بحثية جديدة
الهدف 4: ضمان مشاركة الشباب					
100%				✓	11. إشراك الشباب في وضع الخطط والبرامج والسياسات التي تخص أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترفيهية
				✓	12. العمل على تمكين الشباب وتطوير مهاراتهم في العالم الرقمي
				✓	13. السعي لبناء القدرات القيادية لدى الشباب
100%			.	13	المجموع

ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)

1. أهم الإنجازات

استكمالاً للبيانات السابقة، والتي قامت مجموعة العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة بجمعها من الجهات المسؤولة عن تطبيق هذا البرنامج في مجال التعليم والتدريب والشباب، تأتي الصورة الإحصائية العامة المدعومة بالبيانات والإحصاءات الرسمية المختلفة لتشكل مع سابقتها لوحة شاملة حول إنجازات دولة قطر في هذا المجال.

أ) التعليم

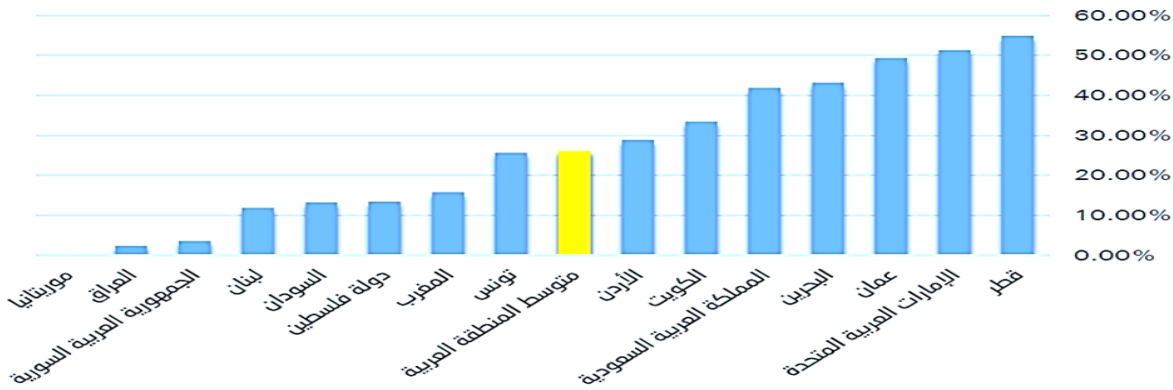
تجسيداً لرؤية قطر الوطنية 2030 التي أكدت على ضرورة "بناء نظام تعليمي يواكب أفضل المعايير العالمية العصرية، ويوازي أفضل النظم التعليمية في العالم"، تمكنت دولة قطر من تحقيق الكثير من الإنجازات المشهودة في مجال التعليم، ولاسيما في ظل تفشي وباء كورونا (كوفيد-19)، أهمها:

❖ التحول الرقمي في المسار التعليمي:

بذلت دولة قطر جهوداً كبيرة في مواجهتها لجائحة كورونا (كوفيد-19) والتقليل من الآثار السلبية لانتشارها في مختلف المجالات، ولاسيما التعليم الذي شهد تحولاً كبيراً في الآونة الأخيرة تمثل في تطبيق نظام "التعلم عن بعد" الذي استلزم بدوره التحول الرقمي (Digital Transformation)، أي تبني وتنفيذ أحدث أنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد تبوأَت دولة قطر مراكز متقدمة عربياً في مجال التحول الرقمي وفقاً لمؤشر جيمس^(*) GEMS؛ فعلى سبيل المثال، جاءت في المرتبة الأولى عربياً في الترتيب وفق الركيزة الثالثة للمؤشر GEMS (الوصول إلى الجمهور)، كما هو مبين في الشكل رقم (12).

الشكل (12): ترتيب بعض الدول العربية وفق الركيزة الثالثة لمؤشر GEMS (الوصول إلى الجمهور)



المصدر: الإسكوا، مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة GEMS 2020، بيروت 2021

(*) حرصاً منها على متابعة التقدم المحرز في استخدام التكنولوجيا في الخدمات الحكومية بالدول العربية طورت الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا) مؤشر نضوج الخدمات الإلكترونية والنقالة GEMS، بهدف قياس مدى نضوج الخدمات الحكومية المقدمة عبر البوابة، وعبر التطبيقات النقالة في الدول العربية. ويسعى هذا المؤشر لردم الفجوة التي تعاني منها معظم المؤشرات الدولية، والمتمثلة في معرفة مدى تطور الخدمة، ومدى استخدامها ورضا المستخدم عنها.

إضافة إلى ما سبق، تبوأ قطر المرتبة الأولى عربياً في الترتيب الإجمالي وفقاً لمؤشر GEMS 2020. هذه وسواها من الحقائق المرتبطة بالإنجازات المتحققة في مجال التحول الرقمي، شكلت البيئة المناسبة لتعديل خطة العودة المدرسية وتطبيق نظام التعلم المدمج خلال الفصل الدراسي الأول للعام الأكاديمي 2021/2020، في جميع المراحل التعليمية للمدارس الحكومية والخاصة ورياض الأطفال ومؤسسات التعليم العالي؛ فوفقاً لذلك يتم دمج التعلم الإلكتروني مع التعلم الصفي في إطار واحد، وذلك للحد من انتشار كورونا من جهة، واستمرار العملية التعليمية كحق من حقوق تلاميذ وطلبة قطر من جهة أخرى.

❖ تطوير البحث العلمي وزيادة مراكزه ومعاهده المتخصصة

لم يعد البحث العلمي في ظل الثورة الصناعية الرابعة القائمة على الرقمنة الإبداعية خياراً، بل أصبح ضرورة وشرطاً للازدهار والتقدم والنفوذ، إذ به تمكنت دول صغيرة في المساحة والسكان من امتلاك أسباب القوة والنفوذ. لهذا، يعتبر تطوير البحث العلمي أحد أهم غايات الدول والمجتمعات التي تطمح لتطوير أبنيتها المعرفية والعلمية، وبالتالي تحقيق الازدهار والتفوق في جميع مناحي الحياة.

وقد أدركت دولة قطر مبكراً أهمية البحث العلمي، فأولته اهتماماً خاصاً لدوره الكبير في تحقيق الأهداف المنشودة لرؤية قطر الوطنية 2030. وقد تمثل اهتمام دولة قطر بتطوير البحث العلمي في الاستثمار الضخم فيه، وفي تأسيس المراكز والمعاهد الحاضرة له. وفي هذا الصدد تشير نتائج البحث والتطوير في دولة قطر 2018، الصادر عن جهاز التخطيط والإحصاء عام 2020، والمبينة في الجدول رقم (7) إلى المكانة التي تحتلها في بعض المؤشرات ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار بالمقارنة مع غيرها من الدول.

الجدول (7): مؤشرات المقارنة الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار، 2018

الدولة	التنفيذ والغاز	نسبة إجمالي الاتفاق على البحث والتطوير إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	مكافئ الباحث بـ ١٠٠٠ من القوى العاملة	مؤشر التنافسية العالمي	عامل الابتكار والتطوير في مؤشر التنافسية العالمية	مؤشر الابتكار العالمي	عامل مخرجات الابتكار في مؤشر الابتكار العالمي	معاهدة التعاون بشأن البراءات / PCT مليون نسمة	المقالات / مليون نسمة
الكويت	نعم	-٠,٠٦	١,٠	٥٤	١٠٣	٨١	٤٩	١,٤	٢٧٤,٣
لوكسمبورغ	لا	١,٢٦	٩,٥	١٩	١٩	٢٥	٤	٦٥٣,٣	٢٣٩٥,٠
الترويج	نعم	٢,١١	١٢,٣	١٦	٢٠	١٣	٢٤	١٤٤,٥	٣١٣٤,٧
عمان	نعم	-٠,٢٢	-٠,٤	٤٧	٨٦	٦٩	٧٥	٣,٤	٢٨٧,٦
دولة قطر	نعم	-٠,٥١	١,٠	٣٠	٣٧	٥١	٦٠	٥,٦	٩٧٠,٧
السعودية	نعم	-٠,٨٢	لا يوجد	٣٩	٤١	٦١	٧٨	٢٠,٤	٥٦٠,٥
البحرين	نعم	-٠,١	-٠,٦	٥٠	٧٢	٧٢	٧٤	-٠,٧	٢٧٣,٣
سنغافورة	لا	٢,١٧	١١,٢	٢	١٤	٥	١٥	١٦٦,١	٢٦٧١,٣
تونس	لا	-٠,٦	٥,٠	٨٧	٨٤	٦٦	٦٣	-٠,٦	٤٥٩,٤
تركيا	لا	-٠,٩٦	٣,٦	٦١	٤٧	٥٠	٤٣	١٩,٥	٤٧٤,٤
الأردن	لا	-٠,٧١	٢,٣	٧٣	٥٩	٧٩	٦٧	١,٨	٤٧٩,٢
الإمارات	نعم	١,٣	٣,٥	٢٧	٣٥	٣٨	٥٤	٩,١	٦٥,١

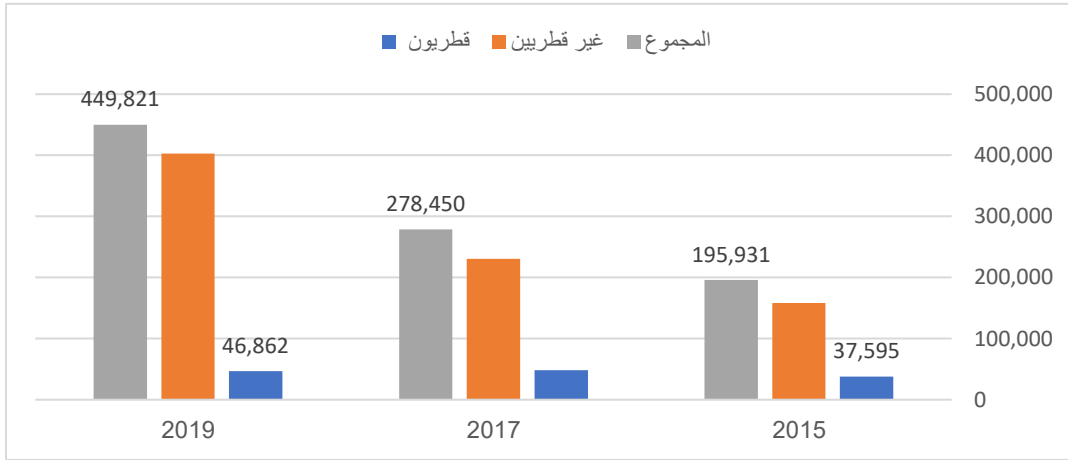
المصادر: معهد اليونسكو للإحصاء <http://uis.unesco.org>؛ وتقرير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٨؛ ومؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠١٨؛ والاستعراض السنوي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات من المنظمة العالمية للملكية الفكرية لعام ٢٠١٨؛ المجموعة الأساسية من شبكة العلوم.

ومن الجدول رقم (7) يتضح أن دولة قطر تحتل المرتبة الرابعة عربياً في مجال الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير، والذي بلغ 0.51% من الناتج المحلي الإجمالي. كما يشير الجدول المذكور إلى تبوأ دولة قطر المركز الثاني عربياً في مؤشر التنافسية العالمي والابتكار العالمي، والمرتبة الأولى في مؤشر المقالات العلمية مقارنة بعدد السكان.

ب) التدريب

يعد التدريب اليوم خياراً استراتيجياً في منظومة تنمية الموارد البشرية الوطنية، وهو من أهم مرتكزات تحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لدولة قطر التي تعرف تحولات بنيوية في اقتصادها وسوق عملها في مرحلة التحول نحو اقتصاد المعرفة. لهذا، عملت كل المؤسسات الحكومية على تحديث آليات تكوين القوة البشرية الوطنية وتدريبها لتأهيلها وفقاً لمعايير الجودة والتنافسية. ولتحقيق ذلك تم إدماج التدريب ضمن رؤى المؤسسات الوطنية واعتماد آليات تدريب حديثة تتماشى مع طبيعة العمل في المؤسسات القطرية، سواء أكان ذلك في القطاع العام أم الخاص. ولتلبية طلبات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجال التدريب، تم إنشاء عدد من المراكز التدريبية الحكومية والمختلطة والخاصة، الأمر الذي أدى إلى تزايد أعداد المتدربين بشكل ملحوظ خلال السنوات الأربع السابقة، كما يبين الشكل رقم (13).

الشكل (13): أعداد المتدربين في المراكز الحكومية والمختلطة والخاصة حسب الجنسية للأعوام (2015 و2016 و2019)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات التدريب، الفصل الخامس أعوام مختلفة

ومن المرجح أن تزداد أهمية قطاع التدريب في قطر مستقبلاً بسبب الضغط الحادّ الناجم عن تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19)، والذي أدى إلى تسريع التحولات الناجمة عن الثورة الصناعية الرابعة، والتي جعلت التكنولوجيا الحديثة لاعباً أساسياً في إعادة تشكيل خريطة الوظائف والمهارات وترسيخ مبدأ التعلم مدى الحياة والتدريب المستمر على مهن المستقبل التي سيحتاجها سوق العمل القطري.

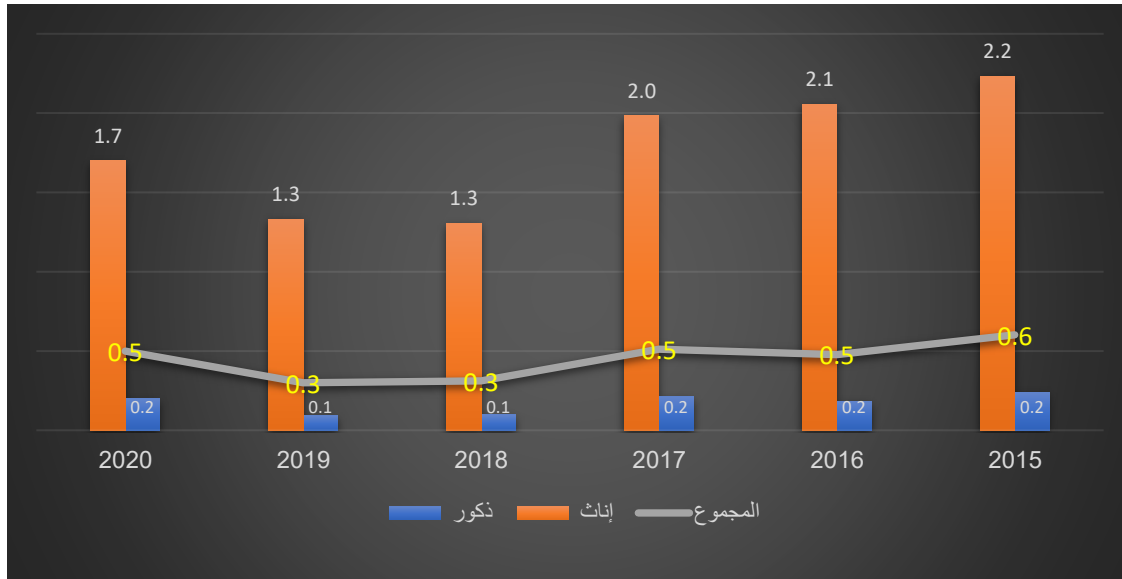
ت) الشباب

وفقاً للنتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020، بلغ عدد الشباب في قطر بعمر (15-24) سنة أكثر من 300 ألفاً، أي حوالي 11% من مجموع سكان قطر. ويمثل القطريون حوالي (20%) من مجموع أفراد هذه

الفئة العمرية.

وإيماناً بأهمية الدور الذي يضطلع به الشباب في تحقيق التنمية والاستقرار والتقدم، أولت دولة قطر اهتماماً خاصاً بهذه الشريحة الاجتماعية، وبذلت جهوداً جبارة لحمايتهم وتمكينهم في كافة المجالات، ولاسيما في مجال العمل، حيث وبحسب النشرة السنوية لمسح القوى العاملة بالعينة 2020 الصادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء، بلغ معدل المشاركة الاقتصادية للشباب بعمر (15-24) 66.4، وهي نسبة مرتفعة إذا ما علمنا بأن أعداداً كبيرة من الشباب، ولاسيما الشباب القطري، متفرغون للدراسة بهدف الحصول على مؤهلات علمية تقوي من فرص اندماجهم ومشاركتهم الاقتصادية في سوق عمل قطري أصبح أكثر تنافسية. وارتباطاً بما سبق، تشير أحدث الإحصائيات الرسمية الواردة في الشكل رقم (14) إلى انخفاض معدل البطالة بين الشباب في قطر من 0.6% عام 2015 إلى 0.5% عام 2020.

الشكل (14): معدل البطالة للشباب (15-24 سنة) حسب النوع خلال الفترة الزمنية (2015-2020)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، النشرة السنوية لمسح القوى العاملة بالعينة 2020

ويلاحظ من الشكل رقم (14) أن معدل البطالة لدى الذكور ظل منخفضاً، حيث لم يتجاوز الـ 0.2% في الفترة بين 2015 و2020. أما بالنسبة للإناث، فقد انخفض هذا المعدل من 2.2% عام 2015 إلى 1.7% عام 2020. ما سبق يدل على الدور البارز الذي يلعبه الشباب في مسيرة التنمية بما يسهم في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 التي من شأنها ضمان التطوير والتنمية المستدامة وتحقيق التقدم والازدهار لسكان دولة قطر.

2. أهم التحديات:

رغم أن دولة قطر قد قطعت شوطاً بعيداً في الارتقاء النوعي بالتعليم والتدريب وتوسيع فرص مشاركة الشباب من الجنسين في المجتمع أو في الحياة العامة، وتحقيق الإنجازات المشهودة محلياً ودولياً في مجال التعليم والتدريب والشباب، إلا أن مستجدات الواقع السكاني في ظل انتشار وباء كورونا (كوفيد-19) تشير إلى وجود بعض التحديات والصعوبات في هذا المجال، أهمها:

- ❖ تواجه عملية التعليم الإلكتروني، التي زادت جائحة كورونا من الاعتماد عليها في منظومة التعليم القطرية، تحديات تتعلق بعملية الاتصال المكونة من المادة التعليمية، ووسيلتها، ومُرسلها، إضافة إلى مُتلقيها. فعلى مستوى المادة التعليمية (المناهج) يكمن التحدي الأبرز في القدرة على مواكبة المناهج التدريسية لمتطلبات التعليم الإلكتروني. أما بالنسبة لوسيلة نقل المادة التعليمية (الإنترنت)، فالتحدي الذي يواجه التعليم الإلكتروني هو إمكانية توفير الأجهزة وشبكة الإنترنت وسرعتها وحُزمها والبرامج القادرة على خلق جو تفاعلي في عملية التعلم لزيادة انتباه الطلبة وإشراكهم المباشر فيها. أما العنصر الرئيس في عملية الاتصال، فهو مُرسل المادة التعليمية (المعلم/المدرس) الذي يحمل مسؤولية كفاءة وفاعلية واستمرار عملية الاتصال والقدرة على تصميم المحتوى التعليمي بما يتناسب مع التكنولوجيا ذات الصلة بالتعليم الإلكتروني ووسائل الاتصال الرقمية. أما بخصوص المتلقي (الطالب) في عملية الاتصال، كمستهدف نهائي لعملية التعليم الإلكتروني، فهناك تحديات تتمثل بمدى جاهزيته وكفاءته للتعامل مع تقنيات التعليم المذكورة، ودافعيته لهذا النوع من التعليم، إضافة إلى تقييم فهمه واستيعابه للمادة والمعلومات المقدمة من قبل المعلم/المدرس وقياس درجة انضباطه ومستوى استجابته.
- ❖ وفي سياق متصل، سرعت جائحة كورونا من وتيرة التحولات العميقة في سوق العمل القطري الذي بات يشهد طلباً متزايداً على الوظائف الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة (كمحلي البيانات، ومتخصصي الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، ومهندسي الروبوتات، ومطوري البرامج والتطبيقات، بالإضافة إلى متخصصي التحول الرقمي...)، الأمر الذي خلق تحديات من نوع جديد أمام منظومة التعليم القطرية في سعيها لتحقيق شعار "التعليم من أجل العمل"، إذ أصبح الحصول على الشهادة الجامعية غير كافٍ لمواجهة تحديات المسار المهني للخريجين وإيجاد الفرص العمل المناسبة، بل التدريب والارتقاء المستمر بالمهارات سيكون هو المعيار الذي سيحدد قدرة الأفراد على التكيف مع متطلبات سوق العمل والانخراط فيه.
- ❖ إضافة إلى ما سبق، فقد أظهرت جائحة كورونا (كوفيد-19) أهمية دعم البحث العلمي وتطويره لدوره الحاسم في مواجهة الأوبئة والأمراض وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، الأمر الذي يتطلب التغلب على التحديات التي تواجهه، كتحسين البيئة الحاضنة له، والحفاظ على الكفاءات المولدة له، وتقوية الثقافة المجتمعية بأهميته، وزيادة الإنفاق عليه.
- ❖ أثرت العزلة التي فرضتها جائحة كورونا (كوفيد-19) على الصحة النفسية للشباب الذي يتصف بالحيوية والطاقة، الأمر الذي خلق بعض التحديات المرتبطة بمدى استثمار الخبراء والمتخصصين للتطبيقات الذكية ومنصات

التواصل الاجتماعي من أجل الاستماع إلى هموم الشباب وتطلعاتهم، وتوجيههم نحو كيفية استثمار طاقتهم وقضاء أوقات فراغهم، وزيادة مشاركتهم المجتمعية.

المحور الرابع

الصحة العامة والصحة الإنجابية

أولاً) نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية

1. النتائج التفصيلية للمتابعة:

الهدف 1: تخفيف الضغط على المرافق الصحية الحكومية، والتوسع في خدماتها وضمان جودتها، والتركيز على مواجهة الأمراض الوبائية والوقاية منها						
إجراء 1: تشجيع القطاع الخاص ودعمه للقيام بالمزيد من الاستثمار في المجال الصحي						
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	موجود، وهو:					
	مخطط	مخطط	مخطط	مخطط	مخطط	
وجود خطة زمنية محددة لاستكمال الإجراءات التشريعية الهادفة لتوفير التأمين الصحي الشامل لجميع سكان الدولة بما يتيح تلقي الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات المتخصصة التابعة للقطاع الخاص						أصدر حضرة صاحب السمو، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، القانون رقم (22) لسنة 2021 بتنظيم خدمات الرعاية الصحية داخل الدولة. وبحسب هذا القانون تقدم خدمات الرعاية الصحية الأساسية للوافدين والزائرين عبر مقدمي خدمات الرعاية الصحية في عدد من المرافق الصحية الحكومية والقطاع الخاص، وفقاً لنظام التغطية التأمينية لهم.
توفر دراسات أو استطلاعات رأي لقياس مدى جاهزية القطاع الخاص للتأمين الصحي في حال إقراره						لم يتم إجراء أية استطلاعات رأي، ولكن هناك توجه لتنفيذ دراسات أو استطلاعات رأي لقياس مدى جاهزية القطاع الصحي الخاص للتأمين الصحي.
وجود برامج وخطط لإنشاء بنية تحتية ومرافق خدمية (مسكن أطباء وممرضين وموظفين...) لتشجيع رأس المال المحلي والأجنبي على الاستثمار في القطاع الصحي، ولاسيما في المدن القائمة خارج العاصمة						لم يتم توفير أية قسائم لتطوير إسكان لموظفي المنشآت الصحية، ولكن يتم توفير المساكن اللازمة لهم من خلال المشروعات الخاصة الموجودة في المراكز العمرانية القريبة من هذه المنشآت أو المشروعات الكبرى أو غيرها من مشروعات الإسكان التي يتم تطويرها من قبل القطاع الخاص.
إجمالي عدد المشافي والمراكز الصحية المتخصصة التابعة للقطاع الخاص لعام 2020						عدد المشافي والعيادات المتخصصة التابعة للقطاع الخاص
نوع المنشأة		العدد الإجمالي				
المستشفيات (عام وتخصصي)		8				
مركز تشخيص وعلاج		16				
مركز صحي عام		181				
مركز صحي تخصصي		157				
إجراء 2: الاستمرار في العمل على زيادة المراكز الصحية والمستشفيات والأسرة، بما يتلاءم والنمو الديموغرافي، ومراعاة توزيع هذه المراكز والمستشفيات بما يتناسب مع توزيع السكان في الدولة						
وجود خطط للتوسع في البنية التحتية للخدمات الصحية (مستشفيات وأسرة، ومراكز صحية، وعيادات متخصصة من بينها عيادات الطوارئ)، بحيث تواكب تزايد السكان وتوزيعهم الجغرافي						في نوفمبر 2013 تم إنجاز المخطط التوجيهي لمنشآت الرعاية الصحية في دولة قطر 2013-2033، والذي يتضمن خططاً خمسية تهدف إلى دراسة ومراجعة الاحتياجات من خدمات منشآت الرعاية الصحية في القطاعين الحكومي والخاص، بحيث تتماشى مع الزيادة السكانية وتوزيعهم الجغرافي على مستوى الدولة.

إجراء 3: تعزيز الجهود الهادفة لمواجهة الأمراض الوبائية، والعمل على الوقاية منها والحد من انتشارها

واقعه الفعلى موجود، وهو:		غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	منفذ جزئياً	منفذ كلياً	المؤشر المستهدف
البيان							
أعداد المستشفيات (حكومي – خاص - شبه حكومي) والمراكز الصحية حسب البلدية							
البلدية	عدد المستشفيات	عدد المراكز الصحية					
الدوحة	15	8					
الريان	4	9					
الوكرة	2	1					
الشيخانية	1	2					
أم صلال	--	1					
الضعاين	--	2					
الخور	2	3					
الشمال	--	1					
المجموع	24	27					
عدد المشافي والمراكز الصحية حسب البلدية							
أعداد الأسرة حسب البلدية							
البلدية	عدد الأسرة						
الدوحة	2556						
الوكرة	434						
الشيخانية	486						
الريان	569						
الخور	233						
أم صلال	--						
الضعاين	--						
الشمال	--						
المجموع	4278						
عدد الأسرة بحسب البلدية							
• ينبع نهج المدينة الصحية من استراتيجية منظمة الصحة العالمية "الصحة للجميع"، وميثاق أوتاوا "لتعزيز الصحة". ويدمج هذا النهج الشامل الإجراءات متعددة التخصصات عبر القطاعات من خلال مشاركة المجتمع والشراكة والتمكين والإنصاف. وفي قطر، هنالك مثل هذا التوجه، حيث تم تنظيم معايير الاعتماد الثمانين الواردة في دليل المكتب الإقليمي لشرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية للمدينة الصحية في تسع مجالات عمل، أهمها: تنظيم المجتمع وتعبئته من أجل الصحة والتنمية، والمياه، والصرف الصحي، وسلامة الغذاء، وتلوث الهواء، والتعليم ومحو الأمية، والتعاون بين القطاعات والشراكة.... الخ.							
• يوجد برنامج تجريبي تعاوني فقط حالياً بهيئة الأشغال العامة، بالتعاون مع جامعة حمد بن خليفة وكلية وايل كورنيل للطب في الدوحة ووزارة الصحة من خلال لجنة لجمع العينات من شبكة الصرف الصحي لجميع المحطات ومداخل محطات المعالجة الرئيسية في الدوحة، حيث تم فحص جينات فيرس كوفيد-19، ودراسة مدى انتشار هذا الفيروس في المناطق المختلفة، ومن الممكن التوسع في هذه التجربة مستقبلاً لفحص فيروسات أوبئة أخرى.							
وجود توجه لإنشاء المدن والمساكن الصحية، ووضع المعايير الهادفة للوقاية من الأوبئة والأمراض فيها							
وجود خطة أو برنامج لإنشاء نظام إنذار مبكر في المدن والمساكن الصحية للتنبؤ بالأوبئة والأمراض عبر مراقبة شبكة الصرف الصحي							

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:				
	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التشريع	منفذ جزئياً	منفذ كلياً
المؤشر المستهدف وجود خطط وبرامج لوضع التصميمات الهندسية أو العمرانية التي تتيح لساكني هذه المدن ممارسة السلوكيات الصحية داخل النطاق العمراني	البيان • تم الانتهاء من إعداد مشروع الإرشادات الوطنية للتصميم العمراني في نوفمبر (2019)، والذي يعتبر أحد السياسات التي نص عليها الإطار الوطني للتنمية في دولة قطر (QNDF)، وأحد أدوات التخطيط الوطنية للحفاظ على التنمية العمرانية المستقبلية. ويتضمن هذا المشروع إرشادات حول الأسس والقيم والمبادئ الخاصة بالتصميم العمراني المناسب لدولة قطر، والأهم من ذلك كيفية تطبيقها وتنفيذها. وقد تم إعداد هذا المشروع لتقديم معايير عالمية للبيئة العمرانية بهوية مميزة مستوحاة من القيم التراثية والأعراف لإظهار بصمة مميزة لدولة قطر عالمياً. • تشمل المخططات المكانية للبلديات، التي تم تدشينها، والبدء في تنفيذها في يناير 2018، ما يلي: - توفير الخدمات الرياضية والمناطق المفتوحة ضمن مخطط التنمية المكانية للبلديات ومخطط الخدمات المجتمعية العامة - تعزيز إمكانية وصول كافة السكان إلى المرافق العامة - توفير الاشتراطات والمعايير التخطيطية لتطوير المباني والمشروعات بأنواعها بما يتوافق مع المعايير العالمية، ويحافظ على الصحة العامة للسكان، مثل: توفير نسبة من المناطق المفتوحة ضمن اشتراطات التطوير، وتوفير الفراغات والممرات (من خلال تحديد الارتدادات ونسبة البناء) التي تسمح بالتهوية والإضاءة الطبيعية للفراغات المختلفة بالمبنى، وغيرها • الاستراتيجية الوطنية للمناطق المفتوحة تهدف إلى خلق شبكة وطنية للمناطق المفتوحة والترفيهية تشمل النطاق الحضري، والحزام الأخضر، والظهر الصحراوي، والمناطق الساحلية لدولة قطر، مما يعزز رفع جودة الحياة لدى المجتمع ويضمن نمط حياة صحي ونشط لجميع أفراد المجتمع. ويعتبر توفير ممرات لحركة المشاة وراكبي الدرجات من مخرجات هذه الاستراتيجية. • يعد دليل الإرشادات الوطنية لتنسيق وتجميل المواقع أحد السياسات التنفيذية لوثيقة الإطار الوطني للتنمية السياسية التنفيذية رقم (BE14.1)، والتي تنص على عمل وتنفيذ إرشادات وطنية لتنسيق وتجميل المواقع داخل المناطق المفتوحة والفراغات العامة تكون نابضة بالحياة وجاذبة للأنظار.				
	وجود توجه لرصد تداعيات كورونا على قطاع الصحة وتقييم مدى تأثير هذه التداعيات على تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة 2030، والمتعلق بضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار				

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التطوير	قيد التشريع	منفذ جزئياً
البيان					
توفر برامج متكاملة (صحية، واجتماعية، وثقافية، وتعليمية، ورياضية..) تهدف إلى الحد من الأمراض المزمنة، كأمراض القلب والسكري					
- مشروع للمسح يهدف للكشف عن الأفراد في مرحلة ما قبل السكري وإخضاعهم لبرنامج علاجي متكامل لإرجاعهم للحالة الطبيعية ومنع حدوث المرض. - مجموعة مختلفة من ورشات العمل التي تستهدف الفئات الإكلينيكية المختلفة بشكل مستمر، والتي تنظمها إدارة تدريب وتطوير القوى العاملة بمؤسسة الرعاية الصحية الأولية بهدف رفع الكفاءة المهنية والعلمية لهذه الفئات، وتدريبهم على أحدث البروتوكولات العلاجية عن الأمراض المزمنة المختلفة، مثل: مرض السكري، وأمراض القلب، وباقي الأمراض المزمنة. - برنامج صحة المراهق: تهدف مؤسسة الرعاية الصحية الأولية إلى تعزيز خدمات صحة المراهقين (10-18 سنة). وتضامناً مع الاحتياجات الصحية والتوصيات العالمية ذات الصلة بصحة المراهق، فقد تم وضع برنامج يقوم على المسح الدوري المبكر لمشاكل المراهقين الشائعة، مثل: السمنة، والانيما الناتجة عن نقص الحديد، ونقص فيتامين "د"، وضعف النظر، والسكري (النوع الثاني). أيضاً تم إنشاء خطة متكاملة لبرنامج صحة المراهقين في المدارس الحكومية بدولة قطر، وذلك بالتفاهم مع وزارة التربية والتعليم العالي، ووضع آلية واضحة ومتكاملة لتدريب الكادر المسؤول لتقديم البرنامج بالمدارس. وقد تم تجريب البرنامج المذكور في ست مدارس حكومية، وسيتم تطبيقه مستقبلاً في جميع المدارس على مراحل مختلفة. - الرضاعة الطبيعية: تم إعداد خطة شاملة لتأسيس المرفقات الصحية الصديقة للرضاعة الطبيعية، ووضع سياسة حظر تسويق بدائل حليب الأم في مرافق الرعاية الصحية الأولية، مثل: الحليب الصناعي للطفل، وتحضير العديد من المواد التثقيفية الخاصة لتشجيع وتعزيز الرضاعة الطبيعية، وإنشاء عيادات خاصة بالمراكز الصحية ومركز المرأة لتشجيع وممارسة الرضاعة الطبيعية... الخ.					
إجراء 4: التوسع في تقديم خدمات الصحة النفسية وتجويدها في هذا الوقت الذي ينتشر فيه وباء كورونا والذي يشعر فيه كثير من الناس بالاكئاب والقلق والخوف من العدوى					
وجود خطة أو برنامج للتوسع في خدمات الرعاية الصحية النفسية في ظل جائحة كورونا وتوفير الكادر المتخصص في التداعيات النفسية الناجمة عن الكوارث والأوبئة					
هنالك مجموعة من الإرشادات الصحية المرتبطة بالصحة النفسية في ظل تفشي جائحة كوفيد-19 (فيروس كورونا المستجد)، والموجهة للأشخاص الذين شُخصت إصابتهم بمرض كوفيد-19 والمُلتزمين بالعزل أو الحجر الصحي، أو الأشخاص ممن تم تشخيص أحد المقرّبين لهم بالفيروس ويخضع للعزل أو الحجر الصحي. وتساعد هذه الإرشادات الأشخاص الذين يشعرون بالقلق حيال الإصابة بالعدوى أو بالاكئاب الناتج عن ذلك، حيث يمكن للقلق المرتبط بالمرض والعوامل المتعلقة به في بعض الأحيان أن تكون أسوأ من وبائية المرض نفسه.					
وجود حملات توعية (مؤتمرات، ندوات، ورش عمل، برامج إعلامية...) لمواجهة التحديات ذات العلاقة بالوصمة الاجتماعية المرتبطة بالمرض النفسي					
تم نشر بطاقات توعوية في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي لتشجيع المجتمع على التواصل مع الأخصائي النفسي في حال الحاجة لذلك، والقضاء على الوصمة الاجتماعية.					

الهدف 2: توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية

إجراء 1: العمل على وضع برنامج وطني للتوعية بمخاطر انخفاض معدلات الخصوبة

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر	
وجود برنامج وطني للتوعية بأن إنجاب الأطفال مسألة عائلية ولكنها أيضاً قضية وطنية						
وجود برامج وفعاليات (ندوات، ورش عمل...الخ) لنشر الثقافة الصحية الإنجابية للمجتمع بوجه عام، مع التركيز على الفئات العالية الخطر واليافعين والمقبلين على الزواج بوجه خاص						
وجود توجه لدعم مركز الحمل والإنجاب المعان بمستشفى النساء والتوليد بمؤسسة حمد الطبية ليصبح مركزاً متكاملًا للخصوبة وعلاجها وأبحاثها						تم تجهيز مركز متكامل للإنجاب المعان بمؤسسة حمد الطبية بضعف طاقة المركز القديم، ولظروف الجائحة لم يعمل المركز حتى الآن بكامل طاقته، فضلاً عن التجهيز لمركز إضافي بمستشفى الوكرة.

إجراء 2: التأكد من التزام المقبلين على الزواج بنتائج الفحص الطبي قبل الزواج

وجود آليات متابعة دقيقة وتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء لمعرفة مدى التزام المقبلين على الزواج بنتائج الفحص الطبي ما قبل الزواج						المجلس الأعلى للقضاء ملتزم التزاماً كاملاً بالإجراءات المشتركة بينه وبين وزارة الصحة العامة من حيث الفحص الطبي ما قبل الزواج، وهناك التزام بإطلاع الأطراف على تقرير الفحص الطبي أيّاً كانت النتائج، وأخذ موافقتهم إذا كانت النتائج سلبية، مع استثناء بعض الحالات (العائدين للزواج مرة أخرى من بعد طلاقهما) يتم استثنائهم من الفحص الطبي في حالة تم الفحص الطبي من قبل.
---	--	--	--	--	--	--

إجراء 3: إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالخصوبة

وجود خطة أو برنامج لتطوير قاعدة بيانات وطنية خاصة بالصحة الإنجابية تحتوي على الإحصاءات والمؤشرات التي تتوافق مع مثيلتها على المستوى العالمي						تعمل وزارة الصحة العامة حالياً على جمع بعض البيانات من المرافق الصحية التي تتعلق بالصحة الإنجابية والعقم، كالبيانات المتعلقة بدرجة القرابة بين الوالدين، وعمرهما، وتعليمهما...الخ. ومن ضمن خطة مشروع إدارة الصحة الإلكترونية (المنصة الوطنية لتبادل المعلومات الصحية)، سيتم إنشاء قاعدة بيانات موحدة لجمع البيانات من جميع المرافق الصحية لأفضل استخدام على حسب المتطلبات، وسيضمن ذلك بيانات خاصة بالخصوبة.
---	--	--	--	--	--	---

2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة:

تبين نتائج المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022) بأن إنجازات مهمة قد تحققت في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية، تمثلت بتنفيذ العديد من الإجراءات ذات الصلة، وتقدم ملموس في تحقيق الأهداف. فيحسب الجدول رقم (8)، بلغ عدد الإجراءات المعتمدة في المرحلة الرابعة من مراحل المتابعة (7)، نفذ منها بشكل كلي أو جزئي خمسة إجراءات، أي بنسبة (71%) من مجموع الإجراءات المعتمدة في المرحلة المذكورة. أما بالنسبة للأهداف المعتمدة، والبالغ عددها اثنان، فيلاحظ من الجدول المذكور أن الهدفين المعتمدين في هذه المرحلة يقتربان من التحقق.

الجدول (8): ملخص نتائج المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية ونسبة الإنجاز

الهدف 1: تخفيف الضغط على المرافق الصحية الحكومية والتوسع في خدماتها وضمان جودتها					
نسبة الإنجاز	نتائج متابعة الإجراءات				الإجراءات
	لم ينفذ	قيد التخطيط	قيد التشرع	نفذ كلياً أو جزئياً	
75%	✓				1. تشجيع القطاع الخاص ودعمه للقيام بالمزيد من الاستثمار في المجال الصحي
				✓	2. الاستمرار في العمل على زيادة المراكز الصحية والمستشفيات والأسرة، بما يتلاءم والنمو الديموغرافي، ومراعاة توزيع هذه المراكز والمستشفيات بما يتناسب مع توزيع السكان في الدولة
				✓	3. تعزيز الجهود الهادفة لمواجهة الأمراض الوبائية، والعمل على الوقاية منها والحد من انتشارها
				✓	4. التوسع في تقديم خدمات الصحة النفسية وتجويدها في هذا الوقت الذي ينتشر فيه وباء كورونا والذي يشعر فيه كثير من الناس بالاكتماب والقلق والخوف من العدوى
الهدف 2: توفير البرامج الداعمة للحد من انخفاض معدلات الخصوبة والإنجاب لدى المرأة القطرية					
67%	✓				5. العمل على وضع برنامج وطني للتوعية بمخاطر انخفاض معدلات الخصوبة
				✓	6. التأكد من التزام المقبلين على الزواج بنتائج الفحص الطبي قبل الزواج
				✓	7. إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالخصوبة
71%	2	-	-	5	المجموع

ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)

1. أهم الإنجازات:

استكمالاً للبيانات السابقة، والتي قامت مجموعة العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة بجمعها من الجهات المسؤولة عن تطبيق هذا البرنامج في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية، تأتي الصورة الإحصائية العامة المدعومة بالبيانات والإحصاءات الرسمية المختلفة لتشكل مع سابقتها لوحة شاملة حول القطاع الصحي القطري الذي، وعلى الرغم من تعرضه للتحديات التي واجهته في الآونة الأخيرة بسبب جائحة كورونا، إلا أنه استطاع تحقيق العديد من الإنجازات سواء على مستوى الصحة العامة أم على مستوى الصحة الإنجابية، وأهمها:

أ) الصحة العامة:

❖ التوسع في المرافق الصحية

أولت دولة قطر اهتماماً خاصاً بالمرافق الصحية، ولا سيما مع تفشي جائحة كورونا، حيث تم افتتاح المزيد من المستشفيات وزيادة الطاقة الاستيعابية من الأسرة لمواجهة هذه الجائحة. ويبين الجدول رقم (9) ازدياد أعداد المستشفيات الحكومية والخاصة من 14 مستشفى عام 2015 إلى 24 مستشفى عام 2020. وازدياد أعداد الأسرة في هذه المستشفيات من 2462 إلى 4278 سريراً.

الجدول (9): المرافق الصحية في قطر بحسب السنوات

المرافق الصحية	السنوات					
	2020*	2019	2018	2017	2016	2015
المستشفيات الحكومية	16	14	14	14	10	10
المستشفيات الخاصة	8	6	6	5	4	4
مجموع المستشفيات	24	20	20	19	14	14
مجموع الأسرة	4278	3134	2856	2550	2627	2462
المراكز الصحية	-	27	27	26	23	22
الصيدليات الخاصة	-	417	327	265	449	414

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات الخدمات الصحية، الفصل التاسع 2019

* مصدر بيانات عام 2020 هو: وزارة الصحة العامة

❖ التحسن في بعض مؤشرات القوى العاملة الصحية

وارتباطاً بتطور المرافق والخدمات الصحية، يشير الجدول رقم (10) إلى تحسن بعض المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية الصحية، ولاسيما الممرضين والممرضات، حيث ارتفع المعدل من 6.1 ممرض وممرضة لكل 1000 نسمة من سكان الدولة عام 2015 إلى 8.1 عام 2019.

الجدول (10): مؤشرات القوى العاملة الصحية (المعدلات لكل 1000 من السكان)

خلال الأعوام 2015 - 2019

المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019
الأطباء وأطباء الأسنان	3.1	3.6	3.0	3.2	3.4
الأطباء البشريون	2.3	2.7	2.4	2.5	2.7
أطباء الأسنان	0.8	0.8	0.6	0.6	0.7
المرضى والممرضات	6.1	6.5	6.7	7.47	8.1
الصيدالة	1	1.1	0.8	0.9	1
غيرهم من مقدمي الخدمات الصحية	3.3	3.4	3.1	3.1	3.3

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات الخدمات الصحية، الفصل السادس 2019

❖ الارتقاء في نوعية الخدمات الصحية

"سكان أصحاء بدنيا ونفسيا" هي خلاصة ما جاء في ركيزة التنمية البشرية من رؤية قطر الوطنية 2030 في مجال الصحة، وهي التي تشكل مضمون الاستراتيجية الوطنية للصحة 2018-2022، وأحد محاور السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 الذي تم التركيز فيه على ضرورة الارتقاء بالصحة العامة للسكان وتوفير خدماتها بما يتماشى مع زيادة عدد السكان وتوزعهم الجغرافي.

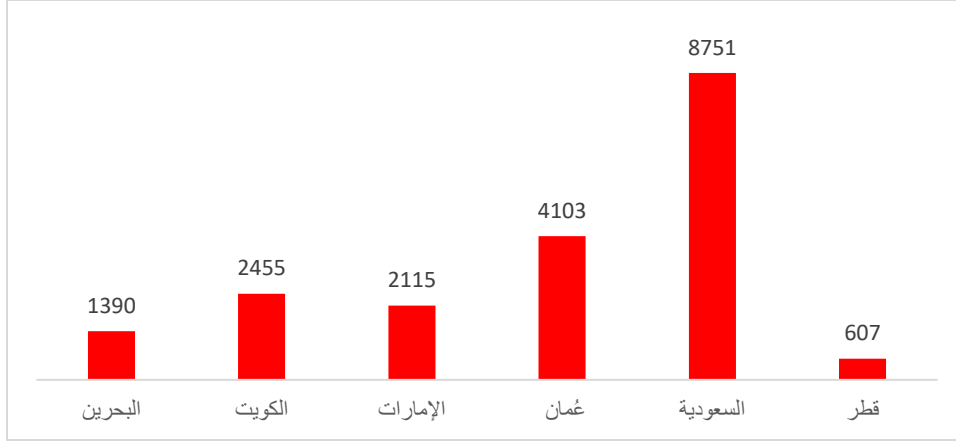
وكجزء من استراتيجية مؤسسة الرعاية الصحية الأولية، تسعى دولة قطر للابتعاد عن أنظمة الرعاية الصحية المتمركزة حول المرض، والاتجاه إلى الخدمات المتكاملة المتمركزة حول الشخص (PCC) بحيث يكون المريض المستفيد من الخدمات الصحية، وشريك في تخطيط وتطوير ومتابعة الرعاية للتأكد من أنها تلبي احتياجاته، وهو ما يعني وضع الأشخاص وأسره في مركز القرارات واعتبارهم كخبراء يعملون جنباً إلى جنب مع المهنيين الصحيين من أجل تحقيق أفضل النتائج.

وقد حصلت خدمات الرعاية الصحية المنزلية وخدمات التمريض الخاص بمؤسسة حمد الطبية، على الجائزة الذهبية للتميز في مجال الرعاية المرتكزة على المريض من قبل منظمة بلينتري^(*) Planetree الدولية. وتماشياً مع ما سبق، سعت دولة قطر إلى ضمان توفير أفضل مستوى من الرعاية الصحية وتقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية وفق أرقى المعايير، وبما يضمن توفير الأمن الصحي لجميع السكان في كل الظروف، ولاسيما في أوقات تفشي الأوبئة، كوباء فيروس كورونا المستجد، الأمر الذي ساهم في تحقيق العديد من الإنجازات في هذا المجال، وأهمها:

- حماية الأرواح والحد من انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19): قامت دولة قطر باتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية اللازمة للوقاية من فيروس كورونا، والحد من انتشاره حرصاً على حماية صحة وسلامة كافة أفراد المجتمع، الأمر الذي أدى إلى جعلها واحدة من أقل بلدان العالم في عدد وفيات (كوفيد-19)، والأقل على الإطلاق بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، كما يبين الشكل رقم (15).

(*) منظمة بلينتري هي منظمة غير ربحية تقيم شراكات مع منظمات الرعاية الصحية في شتى أنحاء العالم بهدف إحداث تغييرات للارتقاء بالرعاية المقدمة إلى المريض.

الشكل (15): عدد وفيات (كوفيد-19) في بلدان الخليج العربية حتى تاريخ 2021-10-12



Source: <https://elaph.com/coronavirus-middle-east-arab-world.html>

وفي سياق متصل، قامت دولة قطر بالتعاون مع شركة أمريكية، بتصنيع أجهزة تنفس اصطناعي محلية الصنع بمعدل 2000 جهاز أسبوعياً بهدف تغطية متطلبات القطاع الصحي بالبلاد، والتصدير للخارج في ظل ازدياد الطلب عالمياً على هذه الأجهزة لعلاج المصابين بكورونا.

أما بالنسبة للأوبئة الأخرى، فتشير آخر الإحصاءات الرسمية المتوفرة إلى نجاح دولة قطر إلى حد بعيد في السيطرة على الأمراض السارية المستهدفة عالمياً، وأنها ماضية بثبات نحو وضع نهاية لأوبئة الإيدز، والسل، والملاريا، والالتهاب الكبدي الوبائي، وسواها من الأمراض المعدية الأخرى. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يقترب عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) خلال السنوات الخمس الماضية من الصفر (0.02) لكل ألف شخص.

● تعاضد دور القطاع الصحي الخاص في دعم المنظومة الصحية العامة: كشفت جائحة كورونا أهمية، بل ضرورة تضافر جهود القطاع الصحي القطري بجناحيه العام والخاص في مواجهة هذه الجائحة وتعزيز الأمن الصحي في البلاد. فبالإضافة إلى ما شهده القطاع الصحي الخاص خلال الفترة السابقة من افتتاح لـ 3 مستشفيات جديدة و4 مراكز للتشخيص وزيادة في الأسرة بنسبة 36% مع نمو في القوى العاملة بنسبة 25% للأطباء و56% للكادر التمريضي، فإنه قدم ولا يزال يقدم الخدمات الصحية المميزة التي لعبت دوراً مهماً في تخفيف الضغط عن القطاع الصحي العام.

وسيتعاضد دور القطاع الصحي الخاص في قادم الأيام عندما يبدأ العمل بمشروع قانون تقديم خدمات الرعاية الصحية بدولة قطر من خلال نظام تأمين صحي جديد يضمن تقديم خدمات الرعاية الصحية للمقيمين والزائرين من قبل هذا القطاع، الأمر الذي سيوفر فرصاً واعدة لزيادة الاستثمارات فيه، والذي بالتالي سيسهم في إحداث طفرة في المنظومة الصحية القطرية.

ب) على مستوى الصحة الإنجابية:

❖ خدمات فحص ما قبل الزواج

بدأت عيادة ما قبل الزواج عملها في مؤسسة الرعاية الصحية الأولية بإجراء فحص طبي ملزم للرجال والنساء من المواطنين والمقيمين المقبلين على الزواج، وذلك بموجب مرسوم أميري صدر في عام 2009 بهذا الخصوص، ويهدف إلى:

- المحافظة على الأسرة في دولة قطر وحمايتها ونشر الوعي بين الأسر لتحقيق أكبر وقاية من مخاطر الأمراض الجينية والوراثية والانتقالية التي تشكل تحديات خطيرة لمرحلة ما بعد الزواج
- الحد من انتشار أمراض الإعاقة، والتقليل من ولادة أطفال مشوهين قدر الإمكان
- تقديم النصائح والإرشادات الضرورية والدعم الطبي والنفسي

❖ رعاية ما قبل الحمل

- من خلال رعاية ما قبل الحمل تساعد مؤسسة الرعاية الصحية الأولية في دولة قطر على زيادة فرص الحمل الصحي للمرأة التي تخطط لذلك عبر مراقبة حالتها الصحية للتأكد من جملة أمور، أهمها:
- حالتها المرضية، ولاسيما أمراض مثل: الغدة الدرقية، والسكري، وضغط الدم
 - بعض السلوكيات التي تضر بالحمل في حال وجودها، كالتدخين على سبيل المثال
 - الحصول على اللقاحات الموصى بها قبل الحمل
 - التاريخ الصحي للعائلة والمشاكل الصحية المتوارثة في العائلة (إن وجدت)

❖ رعاية ما قبل الولادة (أثناء الحمل)

تعد رعاية ما قبل الولادة أو أثناء الحمل ركناً أساسياً من أركان الخدمات التي تقدمها مؤسسة الرعاية الصحية الأولية للمرأة الحامل، حيث تتلقى جميع النساء القطريات وغير القطريات المقيمات في قطر الرعاية اللائقة والمستمرة؛ إذ في حين توصي منظمة الصحة العالمية بأن تكون هنالك ثلاث زيارات للفحص خلال مدة الحمل، توفر الدولة زيارة للفحص في كل شهر، وزيارة كل 10 أيام في الشهر الأخير من الحمل، ليكون إجمالي عدد مرات الكشف 12 زيارة خلال فترة الحمل الواحدة.

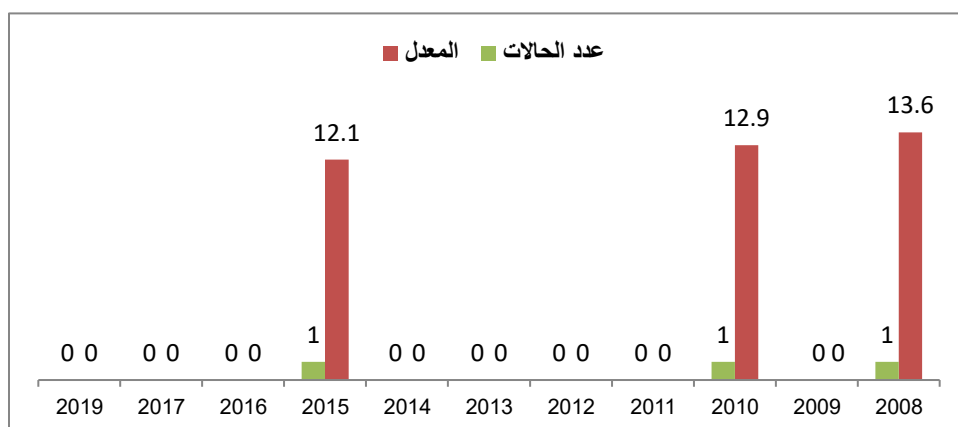
❖ رعاية الولادة وما بعد الولادة

جميع النساء الحوامل (100%) أشرف على ولادتهن عمال صحة مدربون، الأمر الذي يشير إلى حصول تطور نوعي في قضايا الصحة الإنجابية. وتضمن رعاية ما بعد الولادة استمرارية توفير الرعاية اللازمة للأمهات حديثات الولادة بشكل آمن، ويتم تقديمها من قبل فرق عمل عالي المهارة والاحترافية. وتشمل خدمة رعاية الأمهات بعد الولادة الكشف البدني والنفسي، إضافة إلى التثقيف الصحي المناسب والمشورة اللازمة لتحسين صحة الأم القطرية وغير القطرية ورفاهيتها.

وقد كان لكل ما سبق ذكره، الدور الأساسي في انخفاض معدلات وفيات الأمهات القطريات (النفاسية)، أي العدد السنوي من وفيات الأمهات لأسباب تتعلق بالحمل والولادة والنفاس لكل 100,000 مولود حي. ويعد الحد من وفيات الأمهات أولوية عالمية لكونه الغاية (3.1) التي توافق عليها المجتمع الدولي في أجندته الخاصة بأهداف التنمية المستدامة 2030. وبالتالي، يعد هذا المؤشر واحداً من أهم المؤشرات التي تعكس نوعية الرعاية الصحية المقدمة للأمهات في أي بلد من البلدان.

وفي قطر، يشير الشكل البياني رقم (16) إلى أن أن حالات وفيات الأمهات القطريات أثناء الحمل أو خلال 42 يوماً من انتهاء الحمل أصبحت نادرة الحدوث، حيث لم يتم تسجيل سوى ثلاث حالات فقط خلال عشر سنوات، أما بخصوص المعدل السنوي لوفيات الأمهات القطريات (النفاسية)، فيلاحظ أنه يختلف في السنوات التي حدثت فيها حالة وفاة واحدة، والسبب في ذلك هو اختلاف عدد المواليد أحياء.

الشكل (16): معدل وفيات الأمهات القطريات لكل 100.000 مولود حي وعدد حالات الوفاة خلال الفترة (2008-2019)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، المواليد والوفيات في دولة قطر، أعداد مختلفة

2. أهم التحديات:

رغم الإنجازات المتحققة في مجال الصحة، إلا أن نتائج المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، إضافة إلى مستجدات الواقع الصحي المعاش تشير إلى وجود بعض التحديات والصعوبات التي تعترض القطاع الصحي القطري. وأهم التحديات المقصودة هنا، هي:

❖ الطريق نحو الطب الدقيق

كشفت جائحة كورونا (كوفيد 19) أهمية تطوير وتعزيز التوجهات الاستراتيجية للقطاع الصحي من حيث سبل الوقاية والعلاج. ولهذا الغرض، لم تتوانى دولة قطر عن تبني فكرة التحول نحو الطب الدقيق في مواجهة التحديات الصحية القائمة والمستجدة، وذلك لكون هذا النوع من الطب يعتمد على البصمة الجينية ومؤشرات نمط حياة المريض، بدلاً من اعتماد نهج طبي واحد في التعامل مع جميع المرضى، مما يساهم في رفع كفاءة الأساليب الوقائية والعلاجية وبالتالي تقليل الأعباء المالية على الدولة. بناءً عليه، فإن التحدي القائم الآن يتمثل بتوفير كل المستلزمات اللوجستية والبشرية والمادية والتوعوية اللازمة لتعبيد الطريق نحو الطب الدقيق.

❖ الهجمات السيبرانية

ساهم تفشي وباء كورونا (كوفيد 19) في تسريع وتيرة التحول نحو التكنولوجيا الرقمية في القطاع الصحي العالمي، بما في ذلك القطاع الصحي القطري، الذي شهد تقدماً كبيراً وانتشاراً واسعاً لهذه التكنولوجيات الناشئة في مجال الرعاية الصحية، غير أنه يعاني من ضعف واضح في مواجهة الهجمات السيبرانية التي باتت تهدد سلامة بيانات المرضى وسريتها.

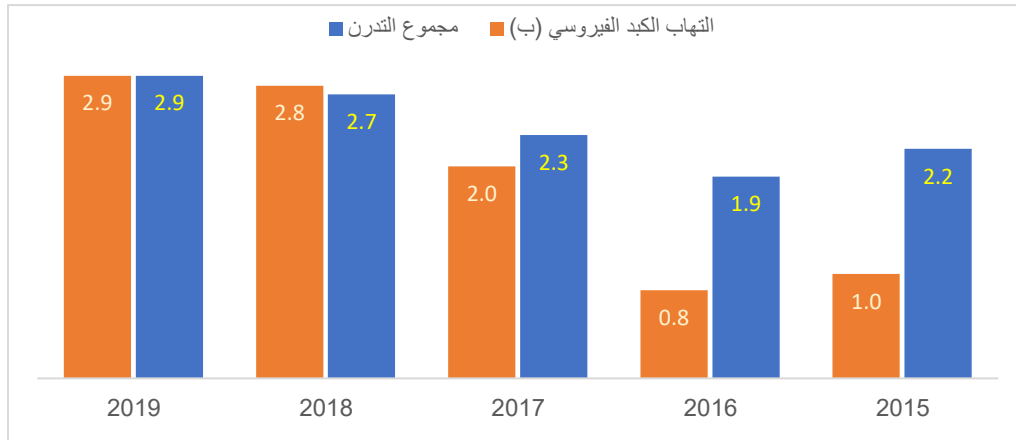
❖ جاهزية القطاع الخاص للتأمين الصحي في حال إقراره

يوفر مشروع قانون التأمين الصحي خدمات الرعاية الصحية لكل من يعيش على أرض دولة قطر، بمن فيهم المقيمون والزائرون للبلاد، غير أنه من الممكن أن تواجه عملية تطبيق هذا القانون مستقبلاً بعض التحديات، وعلى رأسها مدى جاهزية القطاع الصحي الخاص واستعداداته اللوجستية والبشرية لتقديم خدمات طبية شاملة ومتكاملة وذات جودة عالية.

❖ ارتفاع معدلات الإصابة ببعض الأمراض السارية المستهدفة عالمياً

رغم ما حققته دولة قطر في خفض معدلات الكثير من الأمراض السارية المستهدفة عالمياً، كالجدام، والحصبة، والملاريا، والإيدز..، إلا أن التحدي لا يزال قائماً بالنسبة لالتهاب الكبد الفيروسي (ب) ومجموع التدرن (السل)، حيث، وكما يشير الشكل البياني رقم (17) إلى ارتفاعهما في عام 2019 قياساً بعام 2015.

الشكل (17): معدل الإصابة لكل 10000 نسمة من بعض الأمراض السارية المستهدفة عالمياً حسب السنوات



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات الخدمات الصحية، الفصل السادس، 2019

المحور الخامس

المرأة والطفولة

أولاً) نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال المرأة والطفولة

1. النتائج التفصيلية للمتابعة:

الهدف 1: دعم المشاركة المجتمعية للمرأة

إجراء 1: العمل على تعزيز ثقافة المشاركة الاجتماعية الفاعلة للمرأة، ولاسيما في أوقات الأزمات					
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	منفذ جزئياً
البيان					
وجود برنامج تدريبي يهدف إلى تشجيع المرأة على المشاركة في العمل التطوعي بشكل عام وفي أوقات الأزمات بشكل خاص					

إجراء 2: توسيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية

- قامت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً) بوضع الاستراتيجية الوطنية للأسرة، وهي قيد الاعتماد حيث تتضمن الاستراتيجية العديد من الأهداف المحددة والمشاريع ذات الصلة. وفي هذا السياق، قامت إدارة شؤون الأسرة بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بتنفيذ عدة برامج توعوية، أهمها: - المرأة في القيادة - أساليب التنشئة الاجتماعية في المجتمع القطري - التحديات التي تواجه المرأة في عالمنا المعاصر - التوازن بين العمل والبيت					وجود برامج توعوية لتغيير الصورة النمطية السائدة لدى بعض فئات المجتمع، والتي تسعى لتكريس الدور التقليدي للمرأة والمتمثل بالاهتمام بشؤون الأسرة وتربية الأطفال فقط
تعد دولة قطر رائدة في تمكين المرأة وتشجيعها على المشاركة في عمليات الترشح والانتخاب سواء في المجلس البلدي أو مجلس الشورى.					وجود برامج إعلامية للتوعية بحقوق المرأة القانونية والسياسية وتشجيعها على المشاركة في عمليات الترشح والانتخاب
إن مقاعد مجلس الشورى والبلدي مفتوحة للجنسين، والأمر يتوقف على فوز المرشحات بمقاعد أكثر وقت الانتخابات ذات الصلة. وفي هذا السياق، تم بتاريخ 14 أكتوبر 2021 صدور القرار الأميري رقم (56) لسنة 2021 بتعيين 15 عضواً في مجلس الشورى، من بينهم امرأتين.					وجود توجه لزيادة مقاعد النساء في الشورى والبلدي

إجراء 3: زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل

					وجود توجه لاستصدار تشريعات تتيح للمرأة بالعمل عن بعد
وافق مجلس الوزراء الموقر، في اجتماعه العادي يوم الأربعاء 2021/9/15 على مشروع قرار بشأن شروط وضوابط نظام الدوام الجزئي بالجهات الحكومية. وبحسب بيان المجلس، يهدف هذا النظام، في إطار خطط الدولة للمحافظة على أسرة قوية مستقرة تحظى بالدعم والرعاية، والنهوض بالكفاءة الوظيفية، إلى توفير خيارات أكثر مرونة أمام الموظفين القطريين بما يراعي ظروفهم واحتياجاتهم، وبوجه خاص مراعاة الظروف الأسرية، وذلك بما يتيح هذا النظام للمرأة القطرية من فرص أكبر لتحقيق التوازن بين احتياجات ومتطلبات رعاية أسرتها وأطفالها من جهة ومتطلبات العمل من جهة أخرى.					وجود خطط وسياسات تتيح للمرأة بالعمل الجزئي

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	مؤشر كمي	مؤشر جزيئي	مؤشر تطبيقي	مؤشر مؤسسي	مؤشر مؤسسي	
وجود خطة أو توجه لإعادة تأهيل وتدريب الخريجات في التخصصات التي لا يحتاجها سوق العمل في الوقت الحالي لشغل وظائف مناسبة						تقوم وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً) طبقاً لاختصاصاتها بقيد وترشيح وتأهيل الباحثين عن العمل المسجلين بقواعد البيانات المعدة لهذا الهدف. وفي هذا السياق قامت الوزارة بإعداد مقترح خطة لتأهيل الباحثين عن عمل في القطاعين الحكومي والخاص. وقامت الوزارة بإعداد وتنفيذ خطة سنوية لتأهيل بعض فئات المنتفعين من الضمان الاجتماعي ممن هم في سن العمل والقادرين عليه، وانتقالهم من حالة الرعاية الاجتماعية إلى التنمية الاجتماعية، كأحد أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة في الاستراتيجية الوطنية لقطاع الشؤون الاجتماعية (2018-2022).
الهدف 2: ضمان بيئة سليمة في مختلف مراحل نمو الطفل						
إجراء 1: الإسراع بإصدار قانون الطفل، وتوفير قاعدة تشريعية محدثة لحماية الطفل والمحافظة على حقوقه						
وجود إطار زمني محدد لإصدار القانون المذكور						تدرس وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً) قانوناً جديداً لحماية الأطفال.
إجراء 2: العمل على إعداد استراتيجية وطنية للطفولة تعنى بحماية الطفل والمحافظة على حقوقه						
وجود توجه لإعداد الاستراتيجية المذكورة						
توفر دراسات تشخيصية شاملة لوضع الطفل يمكن الاعتماد عليها في إعداد استراتيجية وطنية للطفولة						- هناك دراسات حول الطفل في قطر، منها: - رفاه الطفل في قطر، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، 2010 - رفاه الطفل في دول الخليج العربي، معهد الدوحة الدولي للأسرة، 2018
إجراء 3: تعزيز الجهود الهادفة لحماية الطفل وأسرته، ولاسيما في أوقات الأزمات						
وجود برامج وسياسات تشجع على إنشاء جمعيات ومراكز تعنى بقضايا الطفل وأسرته، وتعمل على حماية الأطفال من كافة أنواع العنف والاستغلال وضمان مشاركتهم في النشاطات المناسبة لأعمارهم						- نفذت المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي متمثلة في مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (أمان) العديد من البرامج والأنشطة، مثل: - حملة "أحي نفسي" (لا تلمسني)، شملت 5695 طفل خلال العام 2020 - حملة "وصل عيالك"، وهي حملة لحث الآباء على توصيل أبناءهم وتقليل الاعتماد على الخدم والسائقين - حملة "شاركهم"، وهي حملة على وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز التماسك الأسري "ساعدني" وهو تطبيق الجوال للإبلاغ عن الإساءة للطفل "بلغني"، وهو تطبيق الجوال للإبلاغ عن أي لعبة عنيفة، أو سلوك غير أخلاقي، أو مشهد مسيء - قامت إدارة شؤون الأسرة بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً) بتنفيذ عدد من الورش التوعوية، مثل: - ورشة توعوية بعنوان "مخاوف الأسرة من التعليم عن بعد وأثره على الطفل"، وتهدف إلى معرفة سبب تخوف الأسرة من التعليم عن بعد - ورشة توعوية بعنوان "السلامة الرقمية"، وتهدف إلى توعية الآباء والأمهات بالمخاطر في العالم الرقمي الحالي (الانترنت)

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان																																																																																																				
	موجود، وهو:	غير موجود	غير التغطية	غير التغطية	غير التغطية																																																																																																					
وجود خطة لاستحداث قاعدة بيانات توثق حالات العنف الفعلية						توجد في مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (أمان)، قاعدة بيانات الكترونية لحفظ وتسجيل بيانات حالات العنف الفعلية والخدمات المقدمة لها وفق إجراءات سير الحالة المعتمدة لدى المركز																																																																																																				
عدد حالات العنف ضد الأطفال المعلن عنها أثناء جائحة كورونا بحسب جنس وعمره ونوع العنف الممارس عليه، هي التالية:						بحسب المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، فإن عدد حالات العنف المعلن عنها أثناء جائحة كورونا بحسب جنس الطفل وعمره ونوع العنف الممارس عليه، هي التالية: <table border="1"> <thead> <tr> <th>الجنس</th><th>نوع العنف</th><th>أقل من 5 سنة</th><th>5 - 9 سنة</th><th>10 - 14 سنة</th><th>15 سنة فأكثر</th><th>المجموع الكلي</th></tr> </thead> <tbody> <tr> <td rowspan="7"></td><td>عنف جسدي</td><td>6</td><td>20</td><td>11</td><td>20</td><td>57</td></tr> <tr> <td>عنف جنسي</td><td>1</td><td>7</td><td>6</td><td>6</td><td>20</td></tr> <tr> <td>عنف نفسي</td><td>3</td><td>12</td><td>15</td><td>10</td><td>40</td></tr> <tr> <td>معرض للعنف</td><td>6</td><td>12</td><td>10</td><td>9</td><td>37</td></tr> <tr> <td>التصدع الاسري</td><td>2</td><td>5</td><td>4</td><td>3</td><td>14</td></tr> <tr> <td>إهمال</td><td>1</td><td>4</td><td>3</td><td></td><td>8</td></tr> <tr> <td>المجموع</td><td>19</td><td>60</td><td>49</td><td>48</td><td>176</td></tr> <tr> <td rowspan="7"></td><td>عنف جسدي</td><td>4</td><td>23</td><td>17</td><td>11</td><td>55</td></tr> <tr> <td>عنف جنسي</td><td></td><td>4</td><td>4</td><td>2</td><td>10</td></tr> <tr> <td>عنف نفسي</td><td>2</td><td>3</td><td>14</td><td>7</td><td>26</td></tr> <tr> <td>معرض للعنف</td><td>6</td><td>12</td><td>21</td><td>10</td><td>49</td></tr> <tr> <td>التصدع الاسري</td><td>1</td><td>5</td><td>5</td><td></td><td>11</td></tr> <tr> <td>إهمال</td><td>1</td><td>1</td><td></td><td>1</td><td>3</td></tr> <tr> <td>المجموع</td><td>14</td><td>48</td><td>61</td><td>31</td><td>154</td></tr> <tr> <td colspan="6">المجموع الكلي</td><td>330</td></tr> </tbody> </table>	الجنس	نوع العنف	أقل من 5 سنة	5 - 9 سنة	10 - 14 سنة	15 سنة فأكثر	المجموع الكلي		عنف جسدي	6	20	11	20	57	عنف جنسي	1	7	6	6	20	عنف نفسي	3	12	15	10	40	معرض للعنف	6	12	10	9	37	التصدع الاسري	2	5	4	3	14	إهمال	1	4	3		8	المجموع	19	60	49	48	176		عنف جسدي	4	23	17	11	55	عنف جنسي		4	4	2	10	عنف نفسي	2	3	14	7	26	معرض للعنف	6	12	21	10	49	التصدع الاسري	1	5	5		11	إهمال	1	1		1	3	المجموع	14	48	61	31	154	المجموع الكلي						330
الجنس	نوع العنف	أقل من 5 سنة	5 - 9 سنة	10 - 14 سنة	15 سنة فأكثر	المجموع الكلي																																																																																																				
	عنف جسدي	6	20	11	20	57																																																																																																				
	عنف جنسي	1	7	6	6	20																																																																																																				
	عنف نفسي	3	12	15	10	40																																																																																																				
	معرض للعنف	6	12	10	9	37																																																																																																				
	التصدع الاسري	2	5	4	3	14																																																																																																				
	إهمال	1	4	3		8																																																																																																				
	المجموع	19	60	49	48	176																																																																																																				
	عنف جسدي	4	23	17	11	55																																																																																																				
	عنف جنسي		4	4	2	10																																																																																																				
	عنف نفسي	2	3	14	7	26																																																																																																				
	معرض للعنف	6	12	21	10	49																																																																																																				
	التصدع الاسري	1	5	5		11																																																																																																				
	إهمال	1	1		1	3																																																																																																				
	المجموع	14	48	61	31	154																																																																																																				
المجموع الكلي						330																																																																																																				
						أفاد مركز سدرة للطب بلغ عدد حالات العنف الممارس ضد الطفل 247 حالة، توزعت إلى: 150 حالة عنف جسدي، و42 حالة عنف جنسي، و33 حالة إهمال، و22 حالة عنف أخرى من أنواع مختلفة.																																																																																																				

إجراء 4: التوسع في خدمات الرعاية الصحية المقدمة للأطفال وتحسين مستواها						
المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	مخطط كلياً	مخطط جزئياً	في الشروع	في التخطيط	غير موجود	
وجود إجراءات وتدابير صحية وبرامج توعوية موجهة للأسر لتجنب أطفالهم الإصابة بالأمراض المعدية						- تم تنفيذ عدد من البرامج التوعوية من قبل إدارة شؤون الأسرة بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً) ، مثل: - برنامج تنمية الطفولة المبكرة وتوصيات الرعاية من أجل تطور الطفل أثناء جائحه كورونا (كوفيد 19) - ورشة توعوية بمناسبة يوم الصحة العالمي بهدف تثقيف الأسرة حول اختيار نمط حياة صحي للأطفال - صحة الأطفال النفسية في ظل وباء فايروس كورونا، وذلك بمشاركة مؤسسة الرعاية الصحية الأولية - قامت مؤسسة الرعاية الصحية الأولية التابعة لمؤسسة حمد الطبية بعدد من الإجراءات والتدابير الصحية والبرامج التوعوية الموجهة للأسر لتجنب أطفالهم الإصابة بالأمراض المعدية، وأهمها: - برامج وأنشطة التوعية الصحية في المدارس والمؤسسات الحكومية وجهات الشراكة المجتمعية - استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لنقل الرسائل الصحية، ونشر الوعي الصحي حول أسباب الأمراض والأوبئة، وطرق انتقالها، وسبل الوقاية منها - الفيديوهات التوعوية على مواقع التواصل الاجتماعي وشاشات المراكز الصحية - حملات التوعية والتثقيف الصحي لفعاليات الأيام العالمية الصحية المعتمدة في أجنحة المؤسسة السنوية - التوعية والتثقيف الصحي للمراجعين والمرضى داخل المراكز الصحية
عدد الأطفال بعمر (0-14 سنة) الذين أصيبوا والذين توفوا بفيروس كورونا						بحسب وزارة الصحة العامة هناك حالة وفاة واحدة لطفلة عمرها (١١) عاماً في فبراير ٢٠٢١، وذلك خلال الموجة الثانية من انتشار فيروس كورونا.
وجود دراسات علمية محلية حول تداعيات أزمة كورونا على الصحة النفسية للأطفال						- هنالك دراستان قام بها معهد الدوحة الدولي للأسرة حول جائحة كورونا، وهما: "رفاه اليافعين في دولة قطر": تم إجراء المسح الأول في يناير- فبراير 2020. وعند حدوث إجراءات الإغلاق المصاحبة للجائحة تم تطبيق الاستبيان مرة أخرى في أبريل - مايو 2020 "تأثير كوفيد-19 على التماسك الأسري في دولة قطر": وهي دراسة بالتعاون مع جامعة قطر
وجود خطط وبرامج تهدف للاستمرار في تقديم التطعيمات اللازمة للأطفال في ظل انتشار الأوبئة						قامت وزارة الصحة العامة بتطوير برنامج تحصين للأطفال متطور وعصري وقابل للاستمرار في ظل أي ظروف من ضمنها الجائحة الحالية كوفيد19. وتقوم مؤسسه الرعاية الصحية الأولية بمراجعته دوريه للتطعيمات المقدمة للأطفال، ووضع الخطط لضمان استمرار تغطيته عالية للأطفال ومكافحة الأمراض التي يمكن لوقاية منها من خلال التطعيمات. كما تقوم لجنة التطعيمات الوطنية بمراجعة جدول التطعيمات باستمرار وإجراء تعديلات على جدول التطعيم تبعاً لتوجهات الوقاية من الأمراض في الدولة. وحاليا هناك 12 لقاحاً مستخدماً في البرنامج الوطني للتطعيمات الأساسية في دولة قطر تزود الأطفال بمناعة ضد 15 مرضاً.

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	منفذ جزئياً	
وجود خطة أو برنامج للتوسع في البنى الصحية ذات الصلة بالطفولة						• هناك خطط وبرامج لتزويد المراكز الصحية بالغرف الحسية (غرف الانتظار) المزودة بالتكنولوجيا المساعدة في 10 مراكز صحية، وذلك لتوفير بيئة ملائمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحديدًا التوحد، وأيضاً تصميم العيادات (حوالي 7 إلى 9 عيادات لكل مركز) صديقة للأطفال التوحد في 10 مراكز صحية الموجودة حالياً، كما وتلك المخطط لإتمامها في المراكز الصحية الجديدة التي لا تزال قيد الانشاء (المشاف، الخور، الوكرة الجنوبي، السد، عين خالد).
وجود خطة لفتح المزيد من مراكز الرعاية الأولية وطوارئ الأطفال						• هناك خطط موضوعه لزيادة 5 مراكز صحية جديده خلال الفترة 2021-2022، وهي مركز جنوب الوكرة، ومركز الخور الجديد، ومركز أم سنيم، ومركز المشاف، إضافة الى 4 مراكز جديده مخطط لها بحلول عام 2024، وهي مركز نعيجه والسد، ومركز الثميد، ومركز أم غويلينا الجديد، ومركز مدينة خليفه الجديد. • فيما يخص خدمات طوارئ الأطفال التابعة لمؤسسة الرعاية الصحية الأولية، فحاليا تتوفر خدمة طوارئ الأطفال للحالات العاجلة في كل من مركزي الرويس ومركز معيذر، وجاري العمل حالياً على إضافة مراكز جديده خلال العامين القادمين.

2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة:

تبين نتائج المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022) بأن بعض الإنجازات قد تحققت في مجال المرأة والطفولة، تمثلت بتنفيذ عدد من الإجراءات ذات الصلة، وبتقدم معقول في تحقيق الأهداف. فبحسب الجدول رقم (11)، بلغ عدد الإجراءات المعتمدة في المرحلة الرابعة من مراحل المتابعة (7)، نفذ منها بشكل كلي أو جزئي أربعة إجراءات، أي بنسبة (57%) من مجموع الإجراءات المعتمدة في المرحلة المذكورة. أما بالنسبة للأهداف المعتمدة، والبالغ عددها اثنان، فيلاحظ من الجدول المذكور أن الهدفين المعتمدين في هذه المرحلة لم يقتريا من التحقق بعد.

الجدول (11): ملخص نتائج المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) في مجال المرأة والطفولة ونسبة الإنجاز

الهدف 1: دعم المشاركة المجتمعية للمرأة					
نسبة الإنجاز	نتائج متابعة الإجراءات				الإجراءات
	لم ينفذ	قيد التخطيط	قيد التشريع	نفذ كلياً أو جزئياً	
%67	✓				1. العمل لتعزيز ثقافة المشاركة الاجتماعية الفاعلة للمرأة، ولاسيما في أوقات الأزمات
				✓	2. توسيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية
				✓	3. زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل
الهدف 2: ضمان بيئة سليمة في مختلف مراحل نمو الطفل					
%50		✓			4. الإسراع بإصدار قانون الطفل، وتوفير قاعدة تشريعية محدثة لحماية الطفل والمحافظة على حقوقه
		✓			5. العمل على إعداد استراتيجية وطنية للطفولة تعنى بحماية الطفل والمحافظة على حقوقه
				✓	6. تعزيز الجهود الهادفة لحماية الطفل وأسرته، ولاسيما في أوقات الأزمات
				✓	7. التوسع في خدمات الرعاية الصحية المقدمة للأطفال وتحسين مستوياتها
%57	1	2		4	المجموع

ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)

1. أهم الإنجازات:

استكمالاً للبيانات السابقة، والتي قامت مجموعة العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة بجمعها من الجهات المسؤولة عن تطبيق هذا البرنامج في مجال المرأة والطفولة، تأتي الصورة الإحصائية العامة المدعومة بالبيانات والإحصاءات الرسمية المختلفة لتشكل مع سابقتها لوحة شاملة حول قضايا المرأة والطفولة التي، وعلى الرغم من التحديات المختلفة، إلا أنه تم تحقيق العديد من الإنجازات في هذا المجال.

أ) في مجال المرأة:

لعبت المرأة القطرية دوراً هاماً في التصدي لجائحة كورونا، حيث تصدرت الصفوف باقتدار إلى جانب الرجل للحد من آثار هذه الجائحة، إلى جانب أدوارها الأخرى، كأم ومعلمة وطبيبة... الخ. وهذا لا يعني في أي حال من الأحوال أن نجاح المرأة القطرية مرتبط بحالات طارئة، كالحالة المذكورة، بل هو دائم ومستمر مصدره الثقافة المجتمعية المعبر عنها في الدستور الدائم للبلاد، وفي الاستراتيجيات والسياسات ذات الصلة التي أكدت على ضرورة تمكينها في كافة مجالات الحياة، مثل:

❖ التعليم:

استطاعت دولة قطر ردم الفجوة النوعية بين الذكور والإناث في مجال التعليم بشكل لافت، وهو ما يؤكد أن المنظومة التعليمية القطرية تمكنت بالفعل من توفير فرص تعليمية متساوية للذكور والإناث دون تمييز بينهما. فبحسب الجدول رقم (12) تراجعت نسبة الأمية بين الإناث القطريين من 6,5% من إجمالي القطريين بعمر 10 سنوات فأكثر عام 2010 إلى 1,2% عام 2020. وبالمقابل، ارتفعت نسبة الإناث الحاصلات على شهادات جامعية فأعلى من 22,8% من مجموع القطريين بعمر 10 سنوات فأكثر عام 2010 إلى 34,3% عام 2020.

الجدول (12): أعداد القطريين ونسبة التغير في المستوى التعليمي بين عامي 2010 و 2020

تعداد عام 2020		تعداد عام 2010		المستوى التعليمي
نسبة التغير (%)	العدد	نسبة التغير (%)	العدد	
1,2	1,565	6,5	5,773	أمي
64,5	81,826	70,7	62,561	يقرأ ويكتب - الثانوية
34,3	43,453	22,8	20,126	جامعي فأعلى

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، النتائج الرئيسية لتعداد 2020

❖ العمل:

لم يقتصر تمكين المرأة على مجال التعليم، بل تعداه إلى مجال العمل أيضاً. فوفقاً للجدول رقم (13)، ارتفعت أعداد القطريين المشتغلين من 24,908 عام 2010 إلى 46,224 عام 2020، وانخفضت أعداد القطريين المتعطلات من 2.200 إلى 1,173. وكذلك انخفضت أعداد ربات المنازل القطريين من 26,622 إلى 23,641 خلال العامين المذكورين.

الجدول (13): أعداد القطريات بعمر 15 سنة فأكثر ونسبة التغير في بعض المؤشرات
(المستغلات/ المتعطلات/ ربات المنازل) بين عامي 2010 و2020

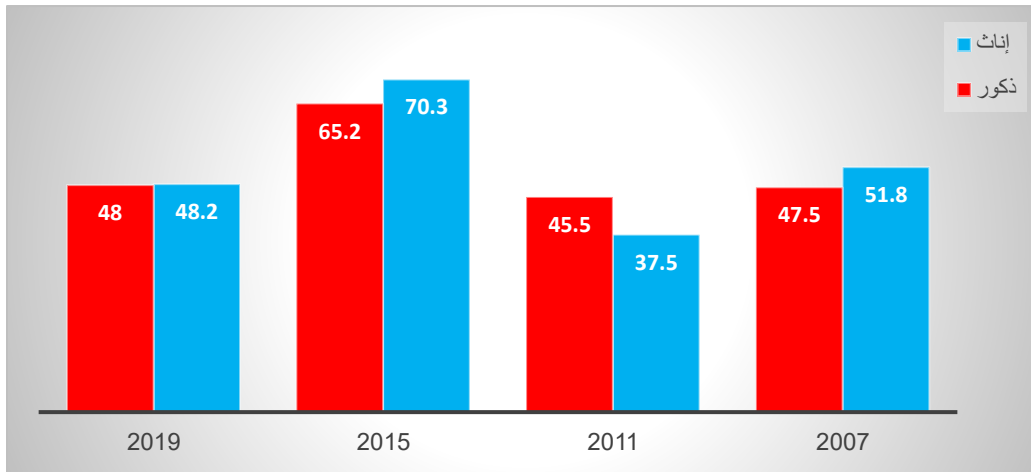
المؤشر	تعداد عام 2010		تعداد عام 2020	
	العدد	نسبة التغير (%)	العدد	نسبة التغير (%)
المستغلات	24,908	33,3	46,224	42,7
المتعطلات	2.200	8,1	1,173	2,5
ربات المنازل	26,622	55,9	23,641	38,9

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، النتائج الرئيسية لتعداد 2020

المشاركة في صنع القرار:

توسعت الفرص التمكينية للمرأة لتشمل مختلف المجالات الحيوية بما فيها المشاركة في صنع القرار من خلال تواجدها في المناصب العليا والمسؤوليات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والحياة السياسية جنباً إلى جنب مع الرجل. فكما يشير الشكل البياني رقم (18)، تقاربت نسبة الاقتراع من مجموع الناخبين القطريين في الدورات الأربع لانتخابات المجلس البلدي المركزي لتصل، على سبيل المثال، إلى 48.2% للإناث و48% للذكور في الدورة السادسة عام 2019.

الشكل (18): نسبة المقترعين إلى إجمالي الناخبين في انتخابات المجلس البلدي المركزي
خلال دوراته الأربع للفترة (2007-2019) حسب الجنس



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، المرأة والرجل في دولة قطر - صورة إحصائية، 2020

ب) في مجال الطفولة:

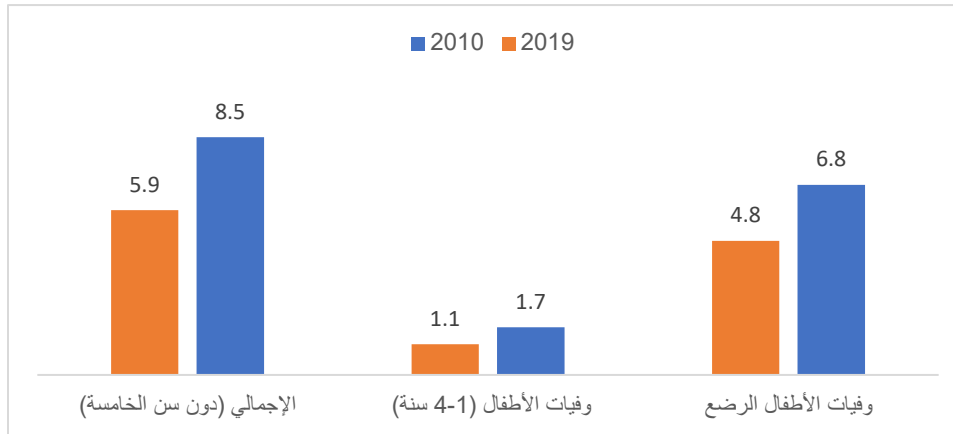
تفيد النتائج الرئيسية للتعداد العام 2020 الصادر عن جهاز التخطيط والإحصاء بأن عدد الأطفال بعمر (0-14 سنة) قد تضاعف خلال عشر سنوات، حيث ازداد هذا العدد من 232,584 طفل (13.7% من مجموع سكان الدولة في تعداد عام 2010) إلى 449,314 عام 2020 (15.8% من مجموع سكان الدولة في تعداد عام 2020).

وكغيرها من شرائح المجتمع الأخرى، حظيت هذه الفئة الاجتماعية بعناية دستورية خاصة، حيث أكدت المادة 21 و22 من الدستور الدائم للبلاد على حرص الدولة في الحفاظ على الطفولة وحمايتها. وقد ترتب على هذه العناية بلورة جملة من الأطر الهادفة لخلق بيئة آمنة وسليمة للطفولة في دولة قطر، وهو ما شددت عليه السياسة السكانية الثانية (2017-2022) لدولة قطر. وبناءً على ما تقدم حققت دولة قطر إنجازات مشهودة في مجال الطفولة، أهمها:

❖ تراجع معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة

بحسب آخر البيانات الإحصائية الواردة في الشكل رقم (19)، انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من 6,8 بالألف عام 2010 إلى 4.8 عام 2019. وكذلك الأمر بالنسبة للأطفال بعمر (1-4) سنة، حيث انخفض معدل الوفيات بينهم 1.7 بالألف عام 2010 إلى 1.1 عام 2019. وهذا يعني أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر انخفض من 8.5 بالألف عام 2010 إلى 5.9 عام 2019. وبناءً عليه، يعتبر هذا المعدل أفضل بكثير من مثيله على مستوى العالم الذي سجل 38 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي عام 2019، وأقل بقليل من نظيره لدى الدول الأكثر تقدماً التي سجل فيها خمس حالات وفيات فقط في العام المذكور (*).

الشكل (19): معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال بعمر (1-4) سنوات لكل 1000 مولود حي لعامي 2010 و2019



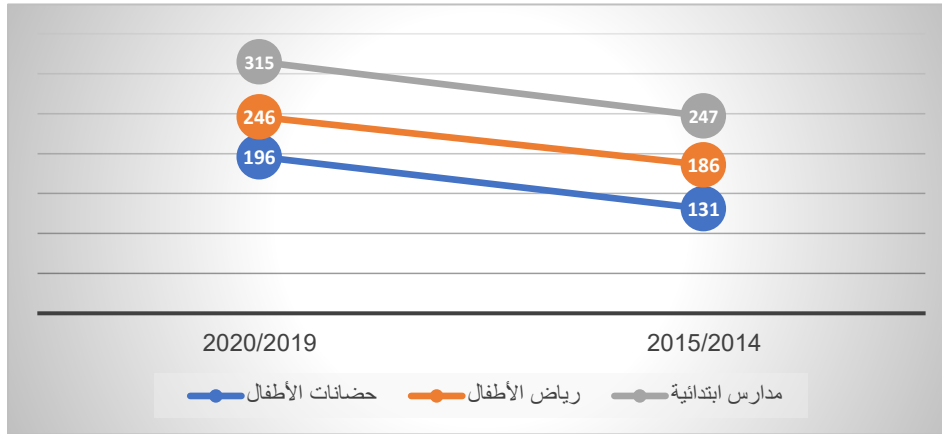
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، المواليد والوفيات في دولة قطر 2019 (عرض وتحليل)، مارس 2021

❖ زيادة أعداد الحضانات والروض والمدارس

يحقق التعليم النوعي في مرحلة الطفولة المبكرة فوائد كبيرة للأطفال وللمجتمع، الأمر الذي ساهم في زيادة أعداد الحضانات والروض والمدارس الابتدائية على النحو المبين في الشكل رقم (20) التالي:

(*) UNICEF & WHO & WBG & UN, Child Mortality, Report 2020.

الشكل (20): تطور أعداد حضانات ورياض الأطفال والمدارس الابتدائية بين السنوات الدراسية 2020/2019 و 2015/2014



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، إحصاءات التعليم، سنوات مختلفة

❖ دعم الأطفال وحمايتهم:

اتخذت دولة قطر كل التدابير اللازمة لدعم الأطفال وحمايتهم من جميع أشكال التمييز أو سوء المعاملة، إلى جانب توفير مجموعة من الخدمات للأطفال الذين يتعرضون لمختلف أنواع العنف، كما هو مبين في الجدول رقم (14).

الجدول (14): أوجه دعم الأطفال وحمايتهم حسب مجال الخدمة والجنسية والنوع لعام 2020

نوع الخدمة			قطريون			غير قطريين			المجموع
م	م	م	م	م	م	م	م	م	م
ذكور	إناث	م	ذكور	إناث	م	ذكور	إناث	م	م
21	20	41	8	7	15	29	27	56	56
189	161	350	156	168	324	345	329	674	674
11	13	24	9	5	14	20	18	38	38
354	310	664	263	239	502	617	549	1,166	1,166
575	504	1,079	436	419	855	1,011	923	1,934	1,934
المجموع									

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، الفصل العاشر، خدمات المجتمع المدني 2020

2. أهم التحديات:

رغم أن دولة قطر قد حققت الكثير من الإنجازات في مجال المرأة والطفولة، إلا أن نتائج المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، إضافة إلى مستجدات الواقع المعاش لهاتين الشريحتين السكائيتين تشير إلى وجود بعض التحديات والصعوبات في هذا المجال، أهمها:

❖ ارتفاع نسبي لمعدل البطالة لدى النساء القطريات

رغم أن مستويات مشاركة المرأة في قوة العمل القطرية واندماجها في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية في الدولة قد عرفت توسعاً في السنوات الأخيرة، إلا أن اندماجها الأوسع في سوق العمل لازال يعرف تحديات مقارنة بواقع الرجل، حيث إن بطالة النساء لازالت أعلى نسبياً من بطالة الرجال، على الرغم من ضآلة معدلات البطالة في الدولة بوجه عام، كما يبين الجدول رقم (15).

الجدول (15): المتعطلون القطريون حسب النوع لعام 2020

مجموع		إناث		ذكور	
نسبة المتعطلين	عدد النشطين	نسبة المتعطلات	عدد النشطات	نسبة المتعطلين	عدد النشطين
0.4	110,781	0.8	40,558	0.3	70,223

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، النشرة السنوية لمسح القوى العاملة بالعينة، 2020

وتتفاوت مستويات بطالة النساء حسب المستوى التعليمي، حيث أن 45% من مجموع العاطلات عن العمل هن من حملة الشهادة الجامعية. ويعود هذا التفاوت في مستويات البطالة لدى القطريات إلى طبيعة اختصاصاتهن الجامعية التي تتركز في العلوم الاجتماعية التي اكتفى سوق العمل بها، الأمر الذي يتطلب إعادة تأهيل وتدريب الخريجات في هذه التخصصات.

❖ المشاركة المجتمعية

لا تزال مشاركة المرأة في صنع القرار وتولي المناصب العليا والمهن الإشرافية ضعيفة مقارنة بالرجل القطري، فبحسب النشرة السنوية لمسح القوى العاملة بالعينة لعام 2020 لم تزد نسبة المشرعين وموظفي الإدارة العليا والمديرين من النساء القطريات عن 6.3% من مجموع المهن التي يمارسها، في حين وصلت لدى الرجال القطريين إلى 13.1%.

❖ الوزن الزائد والسمنة المفرطة

تفيد نتائج برنامج "ترصد النمو لطلاب المدارس"، الذي نفذته وزارة الصحة العامة القطرية سنة 2018، والذي شمل 164 ألفاً و963 تلميذاً وتلميذة بعمر 5-19 عاماً من 296 مدرسة حكومية وخاصة، بأن تلاميذ كثر يعانون من مشكلات سوء التغذية من قبيل الوزن الزائد والسمنة المفرطة، حيث وصلت النسبة إلى 45.6% للتلاميذ القطريين و40.9% للتلاميذ غير القطريين.

وبحسب الاستعراض الطوعي لدولة قطر 2021 المقدم إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والصادر عن جهاز التخطيط والإحصاء، فإن نسبة الأطفال دون سن الخامسة من العمر والمصابين

بالسمنة والوزن الزائد بلغت 8.1 % للإناث و8.6 % للذكور، وهو مثير قلق صحي يستدعي دقّ ناقوس الخطر، وذلك نظراً للتداعيات الصحية لـ "وباء" السمنة، خاصة عند الأطفال.

المحور السادس

كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة

أولاً) نتائج متابعة تنفيذ السياسة السكانية في مجال كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة

1. النتائج التفصيلية للمتابعة:

الهدف 1: تمكين كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة بفعالية في الأنشطة المجتمعية

إجراء 1: العمل على توسيع المشاركة المجتمعية لكبار السن

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	غير موجود	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
المؤشر المستهدف	موجود، وهو:	غير موجود	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
وجود برامج توعوية لتوجيه كبار السن للمشاركة في الأنشطة والبرامج الاقتصادية التي تناسب مع مرحلتهم العمرية، وتتوافق مع مقدراتهم وطاقاتهم، ولا تكلفهم مجهوداً كبيراً أو نفقات عالية	● يعمل قسم الأسر المنتجة في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً) على تشجيع الأسر للاعتماد على النفس من خلال التدريب وتوفير خدمات مساعدة ومجالات التسويق لعرض منتجاتهم، وذلك عبر مجموعة من البرامج، مثل: - البرنامج التوعوي للأسر المنتجة - سلامة الأغذية - بداية مختلفة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر - نماء وخدمات توعوية مساندة لأصحاب المشاريع ● نظم مركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان) مجموعة من ورش العمل اليدوية والفنية بهدف توعية كبار السن وتأهيلهم في المجال الاقتصادي خلال العام 2020، ومن أهمها: - ورشة فن الخيط والمسمار - التصوير الضوئي - فن الديكورات - إعادة تدوير صناديق الخشب - صناعة العطور ومرطبات الجسم				
وجود برامج لاستثمار طاقات كبار السن وتوجيهها نحو القيام بأعمال تجارية أو حرفية وإدارتها من مواقع العمل أو من منازلهم	● تعمل وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً) بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة على عقد ورش تثقيفية لأصحاب مشاريع الطهي من الأسر المنتجة. ● يوجد في الحي الثقافي (كتارا) برامج لاستثمار تجارة كبار السن، مثل مشاركتهم في فعاليات ومهرجانات والورش التي ينظمها الحي المذكور. ● لدى الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية برنامج "خطوة" مع بنك قطر للتنمية، وهو برنامج موجه للمتقاعدين من كبار السن.				
وجود جهة أو جهات تعمل على تسويق منتجات كبار السن المختلفة	● تقوم وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً) بعرض وبيع منتجات الأسر المنتجة في العديد من المنافذ، كالمنافذ الكائنة في شركة الميرة، وشركة وصيف، والمكتب الهندسي. ● يحرص الحي الثقافي "كتارا" على مشاركة منتجات الأسر في المشاريع الصغيرة أو المتوسطة في الفعاليات المختلفة في الحي.				

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:				
	غير موجود	قيد التطوير	قيد التشريع	منفذ جزئياً	منفذ كلياً
المؤشر المستهدف	البيان				
	• ساهم مركز قطر للتكنولوجيا المساعدة (مدى) في توطيد معاني الشمولية الرقمية وبناء مجتمع تكنولوجي قابل للنفاذ لذوي القيود الوظيفية (ذوي الإعاقة والمتقدمين في السن)، الأمر الذي ساعد على تمكين هاتين الشريحتين الاجتماعيتين من العمل عن بعد والاستفادة من جميع الخدمات على قدر المساواة مع جميع افراد المجتمع. إضافة لذلك، قام برنامج (مدى) للتدريب بتصميم برامج تدريبية تعنى بطرق وآلية استخدام تطبيقات الهاتف الجوال والمنصات الخدمية الأساسية في الدولة، مما ساهم في حث وتشجيع المتقدمين في السن من استخدام التكنولوجيا عن بعد باستقلالية. وفي إطار الشراكة الاستراتيجية مع كلية المجتمع، قدم مركز مدى جلسات استشارية لأعضاء هيئة التدريس لتطوير برنامج تعليمي حول دعم المتقدمين في السن من خلال التكنولوجيا وفق أفضل الممارسات العالمية. كما عقد المركز عدة جلسات مركزة لتمكين الأشخاص من ذوي الإعاقة والمتقدمين في السن وإشراكهم في مختلف المشاريع والبرامج في المجتمع. • نفذت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً) برنامج توعوي عبر منصات التواصل الاجتماعي بعنوان "ملتقى كبار السن وجائحة كورونا" بمناسبة يوم المسن العالمي، وبالتعاون مع عدة جهات، أهما مركز قطر للتكنولوجيا المساعدة (مدى)، والذي ناقش مشروع مركز قطر لتكنولوجيا المعلومات لتدريب كبار السن على الهواتف الذكية.				
	• يفتح مركز "إحسان" باب التطوع لجميع الفئات العمرية، ومنها كبار السن في جميع أنشطة المركز. • هناك تعاون دائم مع مركز قطر للتطوع لمشاركة كبار السن في العمل التطوعي المناسب لقدراتهم.				
	• هناك برامج عديدة في الحي الثقافي (كتارا) خاصة بتشجيع المسنين على المشاركة في الأنشطة الثقافية والتراثية، مثل: اليوم الوطني، ومهرجان حلال قطر، ومهرجان المحامل التقليدية، ومهرجان محاصيل. • ينظم مركز إحسان مجموعة من الأنشطة الثقافية والتراثية لكبار السن بشكل يومي منها: – تقديم القصص التراثية بالاستفادة من كبار السن المنتسبين لمركز إحسان – تنظيم الألعاب الشعبية – تنظيم نشاط أمثال ومصطلحات شعبية قديمة – عرض فيلم وثائقي عن مباني قطر قديماً وحديثاً – جلسات نقاشية مع نزلاء المركز عن مواضيع اجتماعية مختلفة، كالزيارات بين الجيران، والمهن المختلفة في الزمن الماضي، والاسواق القديمة – الاحتفال بالنافاء والقرنفعوه – نشاط كلمات ومصطلحات قطرية قديمة – مسابقة الأغاني التراثية القديمة				

إجراء 2: العمل على توسيع المشاركة المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	مخطط	قياس	قياس	قياس	قياس	
وجود خطط عمل تضمن استمرارية الخدمات التعليمية والتأهيلية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة أثناء انتشار الأوبئة						- حرصت وزارة التعليم والتعليم العالي (سابقا) على وجود خطط عمل تضمن استمرارية الخدمات التعليمية والتأهيلية لتحقيق رؤيتها ودورها الهام في شمولية التعليم لجميع الطلاب في عملية التعلم عن بعد بمن فيهم الطلبة من ذوي الإعاقة بمختلف فئاتهم. وحرصت إدارة التربية الخاصة ورعاية الموهوبين على وصول جميع الطلبة من ذوي الإعاقة للتعلم عن بعد بسلاسة ويسر، وعلى تمكين طلبة التربية الخاصة من تلقي التعليم وهم في المنزل وفق احتياجاتهم الفردية وتمكينهم من متابعة وتنفيذ وإنجاز الخطط التربوية الفردية وحصول أولياء أمورهم على الدعم اللازم والتغذية الراجعة عن أداء أبنائهم من خلال المعلمين. - استحدثت وزارة الصحة العامة خدمة الخط الساخن لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرههم أثناء انتشار الأوبئة عن طريق تقديم المشورة المهنية. - وفقاً لخطط عمله أثناء انتشار الأوبئة، استمر مركز الشفلح بتقديم خدماته التعليمية والتأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة أثناء انتشار وباء كورونا، كالتعليم عن بعد، والجلسات التأهيلية والتدريبية بطاقة استيعابية بدأت بـ 30% ووصلت بعد ذلك إلى 100%.
عدد المستفيدين من البرامج والخدمات التعليمية والتأهيلية خلال انتشار وباء كورونا (كوفيد- 19)						بحسب مركز الشفلح، وصل عدد المستفيدين من البرامج التأهيلية خلال انتشار وباء كورونا إلى 676 شخصاً.
وجود تجهيزات وأدوات مساعدة لتسهيل عملية التعلم والتعليم عن بعد						- بحسب وزارة التعليم والتعليم العالي (سابقا) ، تم توفير التكنولوجيا المساعدة للطلبة من ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية للتعلم عن بعد في ظل جائحة كورونا. وقد تم بمساعدة هذه التكنولوجيا إعداد دروس تعليمية مصورة للطلبة من ذوي الإعاقة الذهنية وذوي اضطراب التوحد. - يتوفر لدى مركز الشفلح للأشخاص ذوي الإعاقة بيئة الإلكترونية متطورة ساعدت على تسهيل عملية تقديم خدماته التعليمية عن بعد واستمرارها من خلال المنصات الرقمية (MS Teams).
وجود خطط لتمكين ذوي الإعاقة من الحصول على فرص عمل مناسبة، ومدهم بكافة التسهيلات والأدوات التي تساعد على تحقيق النجاح في ذلك						بحسب قسم كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بإدارة شؤون الأسرة في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقا)، تم توفير فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التسجيل عبر منصة "كوادر" للباحثين عن العمل وتوظيفهم في القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
تحفيز ودعم المنشآت في القطاع الخاص على توفير بيئة عمل ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وفق معايير واشتراطات محددة، تمكن المنشأة من الحصول على الترخيص اللازم لتوظيفهم						
وجود استراتيجية وسياسات خاصة بتعزيز المشاركة الكاملة والنشطة للأشخاص ذوي الإعاقة وتمثيلهم في المجتمعات وفي كل السياسات والبرامج						وفقاً لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقا) قيد التخطيط يتم العمل على ذلك ضمن مشاريع الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة

الهدف 2: العمل على تطوير وتحسين خدمات الرعاية المقدمة للفئتين

إجراء 1: العمل على التوسع في الخدمات المقدمة لكبار السن وتحسين مستواها

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي					البيان
	مؤشر كمي	مؤشر نوعي	مؤشر جوي	مؤشر مالي	مؤشر اجتماعي	
وجود تأمين صحي خاص بكبار السن يتيح لهم تلقي الخدمات الصحية في القطاعين العام والخاص						بحسب وزارة الصحة العامة يتلقى المواطنون من كبار السن الخدمات الصحية مجاناً، أما غير المواطنين فيتلقونها شبه مجاناً (مقابل رمزي)، وذلك في مرافق الخدمات الصحية الحكومية حالياً. وعند اعتماد نظام التأمين الصحي الإلزامي ستتم تغطية جميع الوافدين (بما فيهم كبار السن) بصورة إلزامية بالتأمين الصحي، أما المواطنون فسيستمر تقديم الخدمات الصحية لهم مجاناً.
وجود برامج وخطط لحماية كبار السن عند انتشار الأوبئة والأمراض المعدية						بحسب وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً) يوجد برنامج توعوي عنوانه "ملتقى كبار السن وجائحة كورونا (كوفيد 19)"، ويتم تنفيذه بالتعاون مع مؤسسة حمد الطبية. كما قامت الوزارة بالتعاون مع وزارة الصحة العامة بنشر عدد من الجمل التوعوية والارشادات الصحية والنفسية والاجتماعية إلكترونياً عبر منصات التواصل الاجتماعي.
وجود تدابير ولو أئح تجرم ممارسة العنف وكل أشكال سوء المعاملة ضد كبار السن						- كرس الدستور الدائم لدولة قطر حقوق كبار السن في المادة (21) التي تنص على أن "الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة لحمايتها، وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها". - وينظم مركز إحسان في 15 يونيو سنوياً حملة للتوعية بشأن إساءة معاملة كبار. ففي عام 2020 نظم المركز المذكور احتفالاً تحت شعار "يجب عدم تجاهل إساءة معاملة كبار السن" تضمن مجموعة من الفعاليات، منها: بث 4 رسائل توعوية مصورة حول ضرورة حماية كبار السن، وعدم تعريضهم لأي نوع من الإساءة بكافة أنواعها.
صرف بطاقة المسن التي تمكنه من الحصول على احتياجاته المختلفة من مراكز التسوق بأسعار مخفضة						من ضمن اختصاصات قسم كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً) إصدار بطاقات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن لتنظيم حصولهم على الخدمات التي تقدم لهم.
توفر خدمة الخط الساخن لدى الجهات ذات الصلة لتقديم الدعم والإرشاد لكبار السن						
وجود برنامج يعنى بالدعم النفسي للمسنين ولاسيما في أوقات الأزمات						- بحسب وزارة الصحة العامة تتوفر خدمات طب الشيخوخة في مؤسسة الرعاية الصحية الأولية التي يتم تدريب أطباء الأسرة فيها على كيفية إدارة حالات الخرف والاكتئاب والهذيان لدى كبار السن. وتدير المؤسسة المذكورة ثلاث عيادات للتقييم المعرفي في مراكز روضة الخيل ولعبيب والوجبة الصحية، ويتم تشغيل العيادات الثلاث بشكل مشترك مع أخصائي الشيخوخة والأطباء النفسيين وأخصائيي العلاج المهني من مؤسسة حمد الطبية، والأطباء والمرضى الرئيسيين من مؤسسة الرعاية الصحية الأولية. - يقدم مركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان) التابع للمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي الدعم النفسي للمسنين من خلال برنامج الدعم والإرشاد النفسي والاجتماعي، وبرنامج شاورني.

واقعه الفعلي		المؤشر المستهدف				
موجود، وهو:						
غير موجود	فقد التخطيط	فقد الشريعة	مفقد جزئياً	مفقد كلياً		
البيان						
- قام مركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان) خلال السنوات السابقة بإعداد مجموعة من الدراسات، أهمها: - دراسة ميدانية حول أوضاع المسنين واحتياجاتهم في المجتمع القطري لتحقيق حياة كريمة لكبار السن، عام 2013، بالتعاون مع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء سابقاً (جهاز التخطيط والإحصاء حالياً) - المحددات المؤثرة للشعور بالوحدة والميل للعزلة لدى كبار السن المتقاعدين بالمجتمع القطري "دراسة ميدانية تحليلية – 2015"، بالتعاون مع وزارة التخطيط التنموي والإحصاء سابقاً (جهاز التخطيط والإحصاء حالياً) - دراسة ميدانية حول تعزيز قيم بر الوالدين واحترام كبار السن لدى طلبة المدارس وما يقدمه المركز من دعم لهذه القيم في المدارس 2016 - قياس مستوى خدمات الرعاية النهارية والرعاية المنزلية وخدمات العلاج الطبيعي والوظائفي من وجهة نظر الفئة المستفيدة للعام 2018 - دراسة رعاية مرضى التدهور الذهني واضطراب الذاكرة في قطر 2019 بالتعاون مع جامعة قطر - دراسة قياس مستوى وتقييم الخدمات التي قدمها مركز تمكين ورعاية كبار السن خلال فترة جائحة فايروس كورونا (كوفيد -19) من وجهة نظر الفئة المستفيدة للعام 2020.						
إجراء 2: العمل على التوسع في الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين مستواها						
- أطلقت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً) الحزمة الثالثة من الخدمات لتطبيق (آمرني) للهواتف الذكية، حيث تم ادراج استمارة بحث وتوفير الاحتياجات المساندة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. - عملت وزارة الداخلية على تطوير تطبيق (مطراش) بحيث يمكن تحميله على أجهزة (الأندرويد) وقراءته من خلال تطبيقات حديثة لذوي الإعاقة البصرية. - تم اعتماد موقع وزارة التعليم والتعليم العالي والخدمات الإلكترونية من قبل مركز (مدى) للتكنولوجية المساعدة، حيث أصبح بإمكان ذوي الإعاقة الوصول لهذه الخدمات من مختلف الأجهزة وفي مختلف الأوقات. - قام مركز (مدى) بتطوير وإنشاء منصتي معلومات شاملة وفق أفضل الممارسات والمعايير العالمية، وهي: - منصة التعليم الرقمي الشامل التي تهدف إلى تمكين قطاع التعليم لضمان شمولية التعليم لجميع الطلبة ومن ضمنهم الطلاب من ذوي الإعاقة وذوي القيود الوظيفية - بوابة "حكومي" للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تم تصميم هذه البوابة بناءً على النموذج القائم على حقوق الإنسان، بمبادرة من مركز (مدى)، وبالتعاون مع بوابة "حكومي"، بهدف إتاحة منصة إلكترونية شاملة توفر جميع المعلومات والخدمات القابلة للنفوذ للأشخاص ذوي الإعاقة في دولة قطر. وتشكل هذه البوابة حلقة الوصل بين الأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم من جهة ومقدمي الرعاية والخدمات لهم من جهة أخرى، كما تتيح لهم سهولة النفوذ إلى المعلومات التي تهمهم في شتى المجالات، مثل: التعليم، والضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية، وإعادة التأهيل، وغيرها.						
وجود خطة أو برنامج لتوفير خدمات إلكترونية للأشخاص ذوي الإعاقة والوصول لها من أي مكان لمساعدتهم على تحقيق الاستقلالية والاعتماد على الذات						

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	منفذ جزئياً
البيان					
توفر دورات تدريبية أو تثقيفية حول كيفية استخدام الخدمات الإلكترونية المتاحة من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتناسب مع نوع إعاقتهم					
بحسب وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (سابقاً) يتم تسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج التدريبية ودمجهم مع باقي الموظفين مع توفير سبل تسهيل لهم، كمتراجم للإشارة، أو توفير مساحة للحركة، أو مساعدة إضافية لضمان استفادتهم من البرنامج التدريبي.					
أفادت وزارة الداخلية بوجود فيديو توعوي بلغة الإشارة تم إعداده بالتعاون مع إدارة العلاقات العامة ويتم عرضه في المراكز الخدمية.					
وجود توجه لتخصيص الجهات الحكومية معاونين لذوي الاحتياجات الخاصة، يقومون بإنجاز معاملات هذه الشريحة بالانتقال إليهم في أماكنهم، وخاصة كبار السن منهم					
توفير قاعدة بيانات ترتبط بجميع أجهزة الدولة لتوفير جميع الخدمات والاحتياجات لهذه الفئة، والاستفادة من جهودهم وخبراتهم في التنمية الشاملة، ومتابعة أحوالهم في جميع المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية					
توفر قاعدة بيانات ترتبط بجميع أجهزة الدولة لتوفير جميع الخدمات والاحتياجات لهذه الفئة، والاستفادة من جهودهم وخبراتهم في التنمية الشاملة، ومتابعة أحوالهم في جميع المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية					
بحسب وزارة الثقافة والرياضة (سابقاً)، فإن الأنشطة والبرامج الرياضية متوقفة حالياً بسبب وباء كورونا (كوفيد-19)، وبأنه جاري تقديم أنشطة رياضية فردية من خلال البرامج ذات الصلة على الأجهزة الذكية.					
يضم مركز الشفاح في أحد إداراته وحدة أنشطة رياضية متكاملة من الأدوات والمختصين في مجال الرياضة ممن يعملون على تطوير قدرات الموهوبين في المجال الرياضي، حيث يتم تدريب منتسبي المركز من ذوي الإعاقة، وذلك بعد تقييم قدراتهم في هذا المجال، ومن ثم يتم وضع أهداف من خلال خطط وبرامج تساهم في تطوير قدرات الموهوبين للمشاركة في البطولات الرياضية داخل وخارج دولة قطر.					
وجود خطط وبرامج تهدف لتشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على ممارسة الرياضة، وتنظيم مختلف الأنشطة والبطولات الرياضية في عدة ألعاب					
وجود برنامج لتعزيز الحقوق الإنجابية وقابلية الوصول لخدمات الصحة الإنجابية للأشخاص ذوي الإعاقة					
وجود برنامج للرعاية التأهيلية الاجتماعية المنزلية للأشخاص ذوي الإعاقة في محيطهم الأسري والاجتماعي، مثل برنامج الرعاية المنزلية في مؤسسه الرعاية الأولية، وبرنامج الرعاية المنزلية في مؤسسه حمد الطبية.					
وجود برنامج للرعاية التأهيلية الاجتماعية المنزلية للأشخاص ذوي الإعاقة في محيطهم الأسري والاجتماعي					

المؤشر المستهدف	واقعه الفعلي				
	موجود، وهو:				
	غير موجود	قيد التخطيط	قيد التنفيذ	منفذ جزئيا	منفذ كلياً
وجود برامج توعوية تهدف للتصدي للوصمة الاجتماعية للمعاق وأسرته					
• أفادت وزارة الصحة العامة بأنها تشارك بفعالية في جميع الاحتفاليات العالمية والوطنية الهادفة لنشر ثقافة المساواة وتكافؤ الفرص ورفع مستوى الوعي المجتمعي حول قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كالمشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للتوحد، واليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها. كما تعمل الوزارة على ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن الفعاليات الوطنية، مثل اليوم الرياضي، واحتفالات اليوم الوطني، وغيرها. • تقدم وزارة التعليم والتعليم العالي (سابقا) العديد من البرامج التوعوية لأولياء الأمور والمجتمع، وذلك بهدف التصدي للوصمة الاجتماعية للمعاق. • يضم مركز الشفلح إدارة متكاملة لتقديم الدعم الأسري والرعاية الإرشادية والنفسية الفردية والجماعية لمنتسبي المركز، ونشر الوعي المجتمعي بالأشخاص ذوي التوحد وذوي الإعاقة، وعقد المحاضرات وورش العمل المعنية للأهل والمجتمع.					

2. الملخص الإحصائي لنتائج المتابعة:

تبين نتائج المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022) بأن إنجازات مهمة قد تحققت في مجال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، تمثلت بتنفيذ كافة الإجراءات ذات الصلة، وتحقيق الأهداف المعتمدة. فبحسب الجدول رقم (16)، بلغ عدد الإجراءات المعتمدة في المرحلة الرابعة من مراحل المتابعة (4)، نفذت جميعها، أي بنسبة (100%) من مجموع الإجراءات المعتمدة في المرحلة المذكورة، وبالتالي فإن الأهداف المعتمدة لهذه المرحلة، والبالغ عددها اثنان، فيلاحظ من الجدول المذكور أنها تحققت بالكامل.

الجدول (16): ملخص نتائج المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) في مجال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة ونسبة الإنجاز

الهدف 1: تمكين كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة بفعالية في الأنشطة المجتمعية					
نسبة الإنجاز	نتائج متابعة الإجراءات				الإجراءات
	نفذ كلياً أو جزئياً	قيد التشريع	قيد التخطيط	لم ينفذ	
%100	✓				1. العمل على توسيع المشاركة المجتمعية لكبار السن
	✓				2. العمل على توسيع المشاركة المجتمعية لذوي الإعاقة
الهدف 2: العمل على التوسع في الخدمات المقدمة لكبار السن وتحسين مستواها					
%100	✓				3. العمل على التوسع في الخدمات المقدمة لكبار السن وتحسين مستواها
	✓				4. العمل على التوسع في الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين مستواها
%100	4				المجموع

ثانياً) الصورة الإحصائية العامة (أهم الإنجازات والتحديات)

1. أهم الإنجازات:

استكمالاً للبيانات السابقة، والتي قامت مجموعة العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة بجمعها من الجهات المسؤولة عن تطبيق هذا البرنامج في مجال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، تأتي الصورة الإحصائية العامة مدعومة بالبيانات والإحصاءات الرسمية المختلفة لتشكل مع سابقتها لوحة شاملة حول المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة التي، وعلى الرغم من التحديات المختلفة، إلا أنه تم تحقيق العديد من الإنجازات في هذا المجال.

أ) كبار السن:

بحسب النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020 ازدادت أعداد المسنين (بعمر 65 سنة فأكثر) في قطر حوالي مرتين ونصف خلال العقد المنصرم، ففي حين كان عددهم 13.817 مسناً عام 2010 أصبح 34.726 مسناً عام 2020.

وقد حظي كبار السن على الدوام باهتمام خاص انطلاقاً من الواجب الديني والقيم الثقافية الأصيلة للمجتمع القطري الذي يشدد على توقيير المسنين وحمايتهم وضمان حقوقهم. بناءً عليه، أصدرت الدولة التشريعات التي كفلت للمسنيين كافة الحقوق، كالضمان الاجتماعي والسكن، وأنشأت المؤسسات المتخصصة، كمرکز تمكين ورعاية كبار السن "إحسان"، الذي يتبع للمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي.

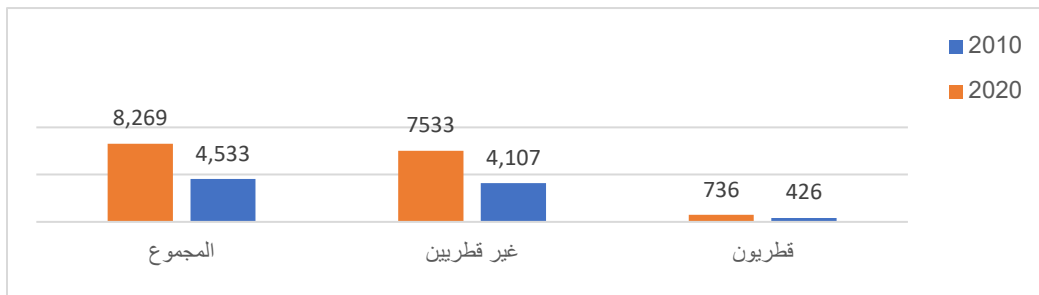
ومن أجل الارتقاء برعاية كبار السن، إضافة إلى شرائح اجتماعية أخرى مماثلة، وتعزيز حقوقهم، صدر قرار مجلس الوزراء رقم 26/ لسنة 2019 بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. كل ما سبق، ساهم في تمكين كبار السن من جهة وتحسين الخدمات المقدمة لهم من جهة أخرى، وهو ما سنفصل فيه قليلاً في الفقرات التالية:

❖ تمكين كبار السن

• ارتفاع أعداد النشيطين اقتصادياً

ازدادت أعداد النشيطين اقتصادياً من كبار السن (بعمر 65 فما فوق) حوالي الضعف خلال حوالي عقد من الزمن، فبحسب الشكل البياني رقم (21) ازداد هذا العدد من 4,533 عام 2010 إلى 8269 عام 2020، وبمعدل زيادة سنوي 6.2%.

الشكل (21): المسنون النشيطون اقتصادياً (بعمر 65 سنة فأكثر) بحسب الجنسية لعام 2010 و2020



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، تعداد السكان لعام 2010 + النشرة السنوية لمسح القوى العاملة بالعينة لعام 2020

• تنوع الخدمات المقدمة للمسنين:

تحرص الجهات والمؤسسات المعنية برعاية المسنين في قطر، ولاسيما مركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان)، على مواكبة التزايد في أعداد المسنين من خلال تقديم خدمات متنوعة، كخدمات الرعاية الداخلية، والرعاية النهارية، والزيارات المنزلية (برنامج الرعاية المنزلية لكبار السن)، وغيرها من الخدمات، كما هو مبين في الجدول رقم (17) التالي:

الجدول (17): المسنون المستفيدون من الخدمات المقدمة من مركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان)

حسب نوع الخدمة والجنسية والنوع لعام 2020

نوع الخدمة	قطريون			غير قطريين			المجموع	
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث
خدمات الرعاية الداخلية	5	1	6	7	3	10	12	4
خدمات الرعاية النهارية	9	238	247	42	89	131	51	327
خدمات العلاج الطبيعي	42	55	97	53	71	124	95	126
خدمات الرعاية المتنقلة المنزلية	147	358	505	80	94	174	227	452
خدمة شاورني	8	23	31	8	21	29	16	44
خدمة الاستشارات الاجتماعية	5	2	7	9	3	12	14	5
المجموع	216	677	893	199	281	480	415	958

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، خدمات المجتمع المدني، الفصل العاشر، 2020

ويلاحظ من الجدول رقم (17) أن خدمات الرعاية المتنقلة المنزلية مقارنة بباقي الخدمات التي قدمها مركز تمكين ورعاية كبار السن المسنين كانت الأعلى عام 2020، حيث بلغت نسبة القطريين الذين استفادوا من هذه الخدمة 57% من مجموع المسنين القطريين الذين تلقوا كافة أنواع الخدمات من المركز المذكور. ومن أسباب ارتفاع نسبة المسنين الذين تلقوا هذه الخدمة يعود إلى الإجراءات الصحية التي اتخذتها الدولة للحد من تأثير جائحة كورونا، حيث قدمت لهم الخدمات الصحية والنفسية والاجتماعية في المنزل، إضافة إلى توعية ذويهم بكيفية التعامل معهم وطرق رعايتهم.

❖ تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة:

وفقاً لأحدث الإحصاءات الصادرة عن جهاز التخطيط وإحصاء، ارتفع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة من 7,643 عام 2010 (وهو ما يمثل نسبة ٠,٤ % من إجمالي السكان) إلى 16,745 فرداً مسجلاً في مراكز ذوي الإعاقة عام 2019 (أي بنسبة 0.6% من مجموع السكان). وعليه، فقد حظيت هذه الفئة الاجتماعية باهتمام دولة قطر انطلاقاً من نهج دستوري وتشريعي يشدد على ضرورة تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حقوقهم في الحصول على التعليم، والصحة، والسكن المناسب، والثقافة والرياضة، وغيرها من المجالات. ونظراً لصعوبة حصر الإنجازات والمكتسبات التي تحققت للأشخاص ذوي الإعاقة في دولة قطر، سيتم فيما يلي الإشارة إلى بعضها، مثل:

- **تطوير البرامج والمبادرات الهادفة للاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**
إيماناً من دولة قطر بضرورة تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تم تطوير البرامج والمبادرات الهادفة لإطلاق القدرات الكامنة لهؤلاء الأشخاص ومساعدتهم من أجل تحقيق الاستقلالية والاعتماد على الذات وتحسين نوعية حياتهم.
وفي سياق ما تقدم، تم تحقيق الكثير من الإنجازات، أهمها:
 - إنشاء مركز (مدى) للتكنولوجيا المساعدة في يونيو 2010 كمؤسسة غير ربحية تهدف إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في قطر لتحقيق كامل إمكاناتهم من خلال توفير بيئات تفاعلية تتضمن أحدث تقنيات التكنولوجيا المساعدة. وقد أطلق المركز "استراتيجية الدمج من خلال التكنولوجيا" في عام 2014 كخطة وطنية مدتها ثلاث سنوات، وذلك بهدف تحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة
 - عقد شراكة بين مركز قطر للتطوير المهني مع مركز (مدى) بهدف العمل على تطوير الخدمات في مجال التعليم والتطوير المهني، وتمكين الطلاب من ذوي الإعاقة في تحديد أهدافهم بعد مرحلة التعليم، حتى يتمكنوا من تطوير مهاراتهم، بالإضافة إلى رفع وعي المجتمع حول دور النفاذ الرقمي في تمكين ودمج هذه الفئة في المجتمع
 - وفي شهر يناير من هذا العام، نفذ مركز قطر للتكنولوجيا المساعدة (مدى) البرنامج التدريبي المشترك مع مركز قطر للتطوير المهني، عضو مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، لتيسير التطوير الوظيفي، والذي يُعد أول برنامج تدريبي معتمد في دولة قطر في مجال الإرشاد الوظيفي لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
 - تم تطوير مجموعة من المنشورات التي أعدها مركز (مدى) للتكنولوجيا المساعدة باللغتين الإنجليزية والعربية لتقديم الدعم اللازم للمتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة على حسب نوع الإعاقة: بصرية أو سمعية أو حركية أو صعوبات تعلم أو صعوبات تواصل.
- **توفير المراكز المتخصصة بذوي الإعاقة وازيد عدد العاملين فيها**
وفرت دولة قطر العديد من المراكز التعليمية والثقافية والاجتماعية والعلاجية والرياضية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة. وقد ازداد عدد المراكز المتخصصة بالأشخاص ذوي الإعاقة حوالي أربع مرات خلال عقد من الزمن، فبعد أن كان عددها 9 مراكز عام 2009 صارت 35 مركزاً عام 2019.
وفي الوقت ذاته ازداد عدد العاملين في المراكز المذكورة من 928 عاملاً عام 2009 إلى 2,004 عام 2019 مشغلاً من الأطباء والأخصائيين وسواهم من المهنيين، كما يبين الجدول رقم (18).

الجدول (18): المشتغلون في مراكز ذوي الإعاقة حسب الجنسية والنوع والمهنة لعام 2019

المجموع			غير قطريين			قطريون			المهنة
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
9	5	4	8	4	4	1	1	0	أطباء
54	33	21	48	27	21	6	6	0	أخصائي/فني علاج طبيعى
88	69	19	67	49	18	21	20	1	أخصائي/فني علاج وظيفي
98	68	30	98	68	30	0	0	0	أخصائي/فني علاج نطق
63	44	19	57	38	19	6	6	0	أخصائي نفسي
39	33	6	15	10	5	24	23	1	أخصائي اجتماعي
1	1	0	1	1	0	0	0	0	باحث اجتماعي
94	69	25	94	69	25	0	0	0	أخصائي تربية خاصة
433	281	152	372	227	145	61	54	7	أخصائي/ معلم تربية خاصة
12	6	6	11	6	5	1	0	1	مترجم لغة إشارة
39	20	19	34	17	17	5	3	2	مدرب
43	35	8	24	16	8	19	19	0	تمريض
313	198	115	161	79	82	152	119	33	إداري
192	173	19	189	173	16	3	0	3	عامل
526	313	213	369	185	184	157	128	29	أخرى
2,004	1,348	656	1548	969	579	456	379	77	المجموع

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، ذوو الإعاقة، الفصل التاسع، 2019

2. أهم التحديات:

رغم تحقيق العديد من الإنجازات في مجال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن نتائج المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، إضافة إلى مستجدات الواقع المعاش لهاتين الشريحتين السكانييتين تشير إلى وجود بعض التحديات والصعوبات في هذا المجال، أهمها:

❖ الصورة النمطية عن كبار السن

يواجه كبار السن والجهات المعنية برعايتهم وتمكينهم تحديات وصعوبات مختلفة، وعلى رأسها الصورة النمطية السائدة في المجتمع عنهم، والتي كرستها بعض وسائل الإعلام وبعض الأعمال الدرامية التي تصور المسن على أنه شخص انتهت "صلاحيته"، وأنه يشبه الأطفال أحياناً في تصرفاته، وأنه غالباً ما يميل إلى الجمود والعناد والتشبث بالرأي والعصبية والبخل وإلى ما هنالك من أوصاف سلبية يمكن أن تؤدي إلى إساءة معاملتهم في بعض الأحيان، مما يزيد من معاناتهم وشعورهم بالوحدة والعزلة.

❖ إشراك كبار السن في البرامج التنموية والمجتمعية

وارتباطاً بالصورة النمطية السلبية عن كبار السن تواجه هذه الشريحة الهامة من شرائح المجتمع بعض الصعوبات المتعلقة بإشراكهم في البرامج التنموية والمجتمعية، إذ لم يعد كافياً بالنسبة لهم توفير الرعاية الصحية والسكن والملبس والمأكل، بل لا بد من أن يتمكن القادرون منهم على أن يكونوا فاعلين في مجتمعهم في كافة المجالات وأن يشعروا بأهمية ما يقومون به للحفاظ على مركزهم الاجتماعي الذي يوفر لهم الرضا والاستقرار النفسي.

❖ نظرة المجتمع وبعض العائلات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة

رغم كل ما تبذله الدولة في سبيل توفير بيئة مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم، غير أن بعض التحديات والصعوبات التي تواجههم في حياتهم اليومية تقف حائلاً دون شعور قسم كبير منهم بالرضا والاستقرار نتيجة نظرة المجتمع وبعض العائلات إلى ذوي الإعاقة التي تشكل عائقاً نفسياً واجتماعياً أمام هؤلاء الأشخاص في تكوين أسرة تساعد على الاندماج في المجتمع.

❖ توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة

تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة صعوبات تتعلق بمسألة توظيفهم. وتتمثل هذه الصعوبات، بالدرجة الأولى، بارتفاع أسعار بعض المراكز الخاصة التي تعمل على تعليم وتدريب ذوي الإعاقة تمهيداً لدمجهم في سوق العمل، إضافة إلى عدم الكثيرين من أرباب العمل بإمكانات وقدرات هذه الشريحة الاجتماعية على تحمل أعباء العمل المهني والوظيفي، الأمر الذي يدفعنا للتأكيد على ضرورة توفير مراكز حكومية تابعة للدولة تخصصية للتأهيل لسوق العمل ومساعدة المؤهلين على إيجاد الوظيفة المناسبة لنوع إعاقاتهم.

❖ مواكبة كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة للتقدم المعرفي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

زاد التقدم المعرفي الهائل من الصعوبات التي تواجه كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وفي قدرتهم على مواكبة المستجدات المتلاحقة لثورة المعلومات والاتصالات، والتي تتطلب مهارات فعالة لا يملكها الكثيرون منهم إلا بالتدريب للراغبين منهم وبذل المزيد من الجهود في سبيل دمجهم في المجتمع الرقمي، الذي يمكن أن يحسن من نوعية حياتهم.

الخاتمة:

التقييم العام والتوجهات المستقبلية والتوصيات

يتطلب تقييم المرحلة الرابعة (نوفمبر 2020 - أكتوبر 2021) من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022) التعرف على دور العوامل المختلفة التي ساعدت على رصد الإنجازات المتحققة والتحديات القائمة من خلال التقييم العام لهذه المرحلة، وتحديد التوجهات المستقبلية للسياسة السكانية في مرحلتها الخامسة (2021-2022)، إضافة إلى التوصيات.

أولاً) التقييم العام

أ- تقييم عام لعملية المتابعة الميدانية لتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية:

❖ **مستوى الأداء العام لمجموعات العمل:** رغم استمرار تفشي جائحة كورونا، شارك في المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية ست مجموعات عمل ضمت 49 عضواً، بما في ذلك رؤساء المجموعات، يمثلون مختلف الجهات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة. وبفضل ما اكتسبته مجموعات العمل من خبرات مميزة في سياق متابعتها لبرنامج عمل السياسة السكانية في المراحل السابقة، تمكنت من إنجاز المهام المنوطة بها في الوقت المحدد. ولعل من بين العوامل التي ساهمت في هذا الالتزام المميز للمجموعات أن تشكيلاتها البشرية كانت مستقرة، ولم تعرف تغيرات ملحوظة، إضافة إلى علاقات التعاون القائمة بينها. فهذه المجموعات لا تعمل منفصلة عن بعضها، بل تتبادل الخبرات والمعلومات والبيانات فيما بينها عند الحاجة.

❖ **مستوى تعاون الجهات المعنية بتنفيذ السياسة السكانية مع مجموعات العمل:** نظراً لتكليف مجلس الوزراء إدارة التخطيط والجودة في وزارات الدولة المعنية بتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية لتوفير مختلف أنواع البيانات التي تطلبها مجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ هذا البرنامج، تميزت المرحلة الرابعة من مراحل متابعة تنفيذ السياسة السكانية بارتقاء مستوى تعاون إدارات التخطيط والجودة مع مجموعات العمل إلى حد كبير، وذلك من حيث تسهيل مهمتها والتفاعل معها إلى أقصى حد ممكن لتوفير البيانات المطلوبة.

❖ **مستوى جودة البيانات التي تم الحصول عليها:** بشكل عام، يمكن القول بأن معظم مجموعات العمل تمكنت في هذه المرحلة من مراحل متابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية من الحصول على بيانات مُرضية من حيث الجودة والدقة. فكما كان الأمر بالنسبة للمراحل السابقة، تمكنت غالبية المجموعات من تزويد المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان ببيانات ذات جودة ترقى إلى مستوى أهمية هذا التقرير الوطني عن حالة سكان قطر 2021. ورغم ذلك، فإن بعض المجموعات لم تتمكن من تزويد المكتب الفني بالبيانات الدقيقة حول بعض المسائل، الأمر الذي اضطر المكتب الفني للعمل على تخطي ذلك من خلال التواصل المستمر مع مجموعات العمل والتدخل، حيثما كان ذلك ضرورياً، لتحسين نوعية البيانات المطلوبة.

❖ **تقييم عام لعملية التطبيق الفعلي لإجراءات السياسة السكانية:** يقدم الجدول رقم (19) صورة مختصرة عما تم إنجازه على مستوى الإجراءات والأهداف في المرحلة الرابعة من مراحل المتابعة، حيث بلغ مجموع عدد الأهداف المعتمدة في هذه المرحلة (18) وعدد الإجراءات (53)؛ نفذ منها كلياً أو جزئياً (44) إجراءً، أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 83%.

الجدول (19): نتائج متابعة تطبيق إجراءات المرحلة الرابعة بحسب المحور

المحور	عدد الأهداف المعتمدة	عدد الإجراءات المعتمدة	عدد الإجراءات المنفذة (كلياً أو جزئياً)	نسبة %	نتائج المتابعة				
					الإجراءات				
					الأهداف				
					مستوى التقدم في تحقق الأهداف (% من مجموع الإجراءات المنفذة)				
					ممتاز	جيد	مقبول	ضعيف	
					80 % فأكثر	79 - 70 %	60 - 50 %	49 % فأقل	
السكان والقوى العاملة	5	12	9	75%	✓				
النمو الحضري والإسكان والبيئة	3	10	9	90%	✓				
التعليم والتدريب والشباب	4	13	13	100%	✓				
الصحة العامة والصحة الإنجابية	2	7	5	71%	✓				
المرأة والطفولة	2	7	4	57%			✓		
كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة	2	4	4	100%	✓				
المجموع	18	53	44	83%	3	2		1	
					ممتاز				

واستناداً إلى الجدول رقم (19)، يتبين أن مستوى التقدم في تحقق الأهداف ممتاز بشكل عام، مع وجود تفاوت في مستويات تنفيذ الإجراءات وتحقيق الأهداف المعتمدة في برنامج المتابعة الخاص بكل محور من محاور السياسة السكانية؛ ففي حين تراوحت نسبة تنفيذ الإجراءات المعتمدة في المرحلة الرابعة بين 90% (محور النمو الحضري والإسكان والبيئة) و 100% (محور التعليم والتدريب والشباب) و 100% (محور كبار السن والشخص ذوو الإعاقة)، لم تتجاوز الـ 75% (محور السكان والقوى العاملة) و الـ 71% (محور الصحة العامة والصحة الإنجابية) والـ 57% (محور المرأة والطفولة).

وتتعدد الأسباب التي تقف خلف هذا التفاوت، منها ما يرتبط بسلوكيات الأفراد والجماعات، خاصة تلك التي تتعلق بخيارات النساء والشباب وتوجهاتهم نحو الزواج وتأسيس أسرة ومستويات الإنجاب... الخ، الأمر الذي

يتطلب إجراءات طويلة المدى للتأثير على مكونات النمو الطبيعي، ولاسيما تلك التي يمكن أن تساعد في رفع نسبة القطريين من إجمالي سكان الدولة. يضاف إلى ذلك التدخلات طويلة المدى التي ترتبط بإدخال تعديلات عميقة في بنية الاقتصاد الوطني، كاعتماد اقتصاد المعرفة، لتلعب بذلك طبيعة محاور السياسة السكانية ومكوناتها ومجالات التدخل الممكنة دوراً حاسماً في تحديد مستويات الإنجاز. إضافة إلى ما سبق، فقد تكون أسباب التفاوت المذكور مرتبطة بوجود أو عدم وجود استراتيجية قطاعية مستقلة في هذا القطاع أو ذاك، أو خطة عمل لتطوير قطاع ما، أو توجهات تنظيمية وإدارية تخص بعض القطاعات.

ثانياً) التوجهات المستقبلية

إيماناً منها بأن السياسة السكانية ليست أمراً ناجزاً كاملاً، بل هي سيرة متواصلة، وسعيها نحو توحيد الجهود الهادفة لتحقيق حياة أفضل لكل من يعيش على ثرى دولة قطر، فستبدأ اللجنة الدائمة للسكان اعتباراً من نوفمبر 2021 بالتحضير للمرحلة الخامسة (نوفمبر 2021 - أكتوبر 2022)، وهي المرحلة الأخيرة من مراحل المتابعة. وتتميز المرحلة المذكورة بأنها ليست لمتابعة تنفيذ السياسة السكانية الثانية (2017-2022) للدولة فحسب، بل للبدء بتقييم هذه السياسة والتحضير للسياسة السكانية الثالثة؛ فمن أجل معرفة مدى التقدم الحاصل في الغايات والأهداف والإجراءات المعتمدة في برنامج عمل السياسة السكانية للسنوات الخمس الماضية (2017-2022)، لا بد من إعادة تطبيق الاستبيان ذاته الذي طبق عام 2017 كأداة منهجية لتقييم هذه البرنامج. وبالإضافة إلى هذا الاستبيان، ستتم بدءاً من نوفمبر 2022 عملية تقييم السياسة السكانية الثانية اعتماداً على الآليات المنهجية التالية:

1. استبيان موجه لمجموعات العمل المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، وذلك بهدف معرفة وجهة نظرهم حيال الغايات والأهداف والإجراءات التي يتضمنها هذا البرنامج واقتراحاتهم لتطويره بما يؤدي إلى إنتاج برنامج عمل جديد يستجيب للمستجدات والتحديات السكانية التي تواجه المجتمع القطري في يومنا هذا
2. استبيان موجه للوزارات وغيرها من الجهات المعنية بتنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية، إضافة إلى المشاركين في إعداد هذه السياسة، وذلك بهدف مراجعة الغايات والأهداف والإجراءات التي يتضمنها هذا البرنامج الذي تم اعتماده من قبل مجلس الوزراء الموقر عام 2017.
3. عقد عدد من المجموعات البؤرية، كأداة منهجية فعالة لتقييم ما جاء في برنامج عمل هذه السياسة من غايات وأهداف وإجراءات، والحكم على مدى صلاحية هذه المكونات للأعوام الستة المقبلة، وذلك في ضوء

المستجدات المختلفة. وتعتبر هذه الأداة من أفضل الأدوات المنهجية التي يمكن للمشاركين فيها من التعبير عن أنفسهم وأفكارهم بتركيز شديد على المسائل والقضايا التي يطرحها مدير الحوار.

4. فتح حوار وطني عبر الندوات وورش العمل المختلفة لتدارس القضايا السكانية الملحة في دولة قطر، وذلك للاستفادة منها في إعداد السياسة السكانية الثالثة.

ثالثاً) التوصيات

بناءً على كل ما ورد في هذا التقرير، ولأسيما الفقرة المتعلقة ببعض التحديات التي تقف عائقاً أمام تحقيق أهداف السياسة السكانية في كل محور من محاور الستة، سيتم فيما يلي عرض التوصيات التي يمكن أن تسهم في مواجهة التحديات المشار إليها.

❖ محور السكان والقوى العاملة

1. تشكيل لجنة وطنية مدعومة بقرارات من القيادة العليا للدولة، لدراسة الجوانب المتعلقة بظاهرة تأخر سن الزواج الظاهرة لدى المواطنين القطريين، ولأسيما النساء القطريات، واقتراح الحلول الجذرية المناسبة لها.
2. العمل على إعادة هيكلة سوق العمل على أسس قادرة على تهيئة وتوطين وظائف المستقبل المرتبطة بالتقانة الحديثة التي فرضتها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي ستحتاج إلى مهارات متطورة للقيام بها.

❖ محور النمو الحضري والإسكان والبيئة

3. وضع استراتيجية وطنية للمدن الذكية والمستدامة، تشارك فيها وزارات الدولة ذات الصلة بالاتصالات والتخطيط العمراني والبيئة، إضافة إلى القطاع الصناعي والمؤسسات الأكاديمية والبحثية وسواها من الجهات المعنية بالتحول من المدن الكلاسيكية إلى المدن الذكية.
4. إيجاد برامج وخطط لتشجيع الملاك والمستثمرين والمصممين والمطورين العقاريين لتوفير المباني الخضراء الصديقة للبيئة من خلال اعتماد الأنظمة الخضراء المستدامة وأنظمة توفير الطاقة، إضافة إلى تطبيق الأنظمة الذكية التي تسهم في توفير الطاقة والمياه عن طريق التحكم بأجهزة الإنارة والتكييف وصنابير المياه وزمن تشغيلها.

❖ محور التعليم والتدريب والشباب

5. تعزيز وتكثيف الاستثمار في منظومة التعليم القطرية ومواءمة المناهج الدراسية بما يسهم في تحقيق شعار "التعليم من أجل العمل"، إذ أصبح الحصول على الشهادة الجامعية في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير كافٍ لمواجهة تحديات المسار المهني للخريجين وإيجاد الفرص العمل المناسبة

لهم، بل التدريب والارتقاء المستمر بالمهارات سيكون هو المعيار الذي سيحدد قدرة الأفراد على التكيف مع المتطلبات الجديدة لسوق العمل.

6. قيام الخبراء والمتخصصين في التطبيقات الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي بوضع البرامج النفسية والاجتماعية المخصصة للاستماع إلى هموم الشباب وتطلعاتهم، وتوجيههم نحو كيفية استثمار طاقاتهم وقضاء أوقات فراغهم، وزيادة مشاركتهم المجتمعية.

❖ محور الصحة العامة والصحة الإنجابية

7. تأمين المستلزمات اللوجستية والبشرية والمادية والتوعوية والتعليمية المطلوبة للتحويل نحو الطب الدقيق، بما يساهم في تلبية احتياجات كل مريض استناداً إلى بصمته الجينية ومؤشرات نمط حياته، بدلاً من اعتماد نهج طبي واحد في التعامل مع جميع المرضى.

8. إجراء دراسات استطلاعية لمعرفة مدى جاهزية القطاع الخاص للتأمين الصحي في حال إقراره.

❖ محور المرأة والطفولة

9. وضع برنامج وطني مدروس يشارك في وضعه خبراء ومتخصصون من مختلف الجهات والمؤسسات ذات الصلة بقضايا تمكين المرأة، ويتضمن الحلول والآليات الممكنة لردم الفجوة بين التقدم الحاصل في التشريعات والقوانين الهادفة إلى تمكين المرأة في كافة مجالات الحياة، بما في ذلك الحياة السياسية، والمنظومة الثقافية السائدة التي لا تزال غير قادرة على مواكبة هذا التقدم.

10. العمل على إعداد استراتيجية وطنية للطفولة تعنى بحماية الطفل والمحافظة على حقوقه.

❖ محور كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة

11. إنتاج البرامج الإعلامية والأعمال الدرامية الهادفة إلى تغيير الصورة النمطية السلبية حول كبار السن، وتعزيز ذلك بالمزيد من الإجراءات الكفيلة لتوسيع مشاركتهم بفعالية في الأنشطة المجتمعية المختلفة.

12. إنشاء هيئة وطنية تُعنى برعاية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة من حيث التنسيق بين الجمعيات والمراكز والجهات ذات الصلة بهذه الشريحة الاجتماعية لتقديم المزيد من الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والترفيهية، ومن حيث توفير مراكز حكومية تابعة للدولة لتدريب وتأهيل القادرين منهم لسوق العمل، إضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة الخاصة بهم مادياً ومعنوياً.